المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسات العامة والنظم المقارنة

تحت عنوان

دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر

-دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية [2023-2024]-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في السياسة العامة

تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

طاوس هبة تيمزيت

إشراف الأستاذة:

أمال حاجة

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة)	مؤسسة الإنتساب	الصفة
حاجة أمال	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
سامي كعبيش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مشرفا، مقررا
عادل جارش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا، ممتحنا

السنة الجامعية: 1444 – 1445 هـ/ 2024 – 2025 م

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: السياسات العامة والنظم المقارنة

تحت عنوان

دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر

-دراسة حالة مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية [2023-2024]-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في السياسة العامة

تخصص السياسات العامة والنظم المقارنة

إعداد الطالبة:

طاوس هبة تيمزيت

إشراف الأستاذة:

أمال حاجة

لجنة المناقشة:

الأستاذ (ة)	مؤسسة الإنتساب	الصفة
حاجة أمال	المدرسة العليا للعلوم السياسية	رئيسا
سامي كعبيش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	مشرفا، مقررا
عادل جارش	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا، ممتحنا

السنة الجامعية: 1444 – 1445 هـ/ 2024 – 2025 م

قَالَ اللهُ تَعَالَى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَكُمۡ تَفَسَّحُواْ فِي ٱلۡمَجَٰلِسِ فَٱفۡسَحُواْ يَفۡسَحِ ٱللَّهُ لَكُمۡۖ وَإِذَا قِيلَ ٱنشُزُواْ فَٱنشُزُواْ يَرۡفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ دَرَجَٰتٖۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرٞ﴾

[سورة المجادلة: الآية ١١]

شكر وعرفان

قال تعالى: "رب أوزعني أن أشكر نعمتك الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ "

الأحقاف الآية 15

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله وتوفيقه تُدرك الغايات، له الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد ما كان وعدد ما يكون، عدد الحركات والسكون.

أتوجه بخالص الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذتي الفاضلة **"حاجة أمال"**، على ما قدمته لي من دعم علمي وتوجيه مستمر طوال فترة إنجاز هذه المذكرة، وعلى ما لمسته فيها من حرص وصبر وتشجيع لا محدود.

كما لا يفوتني أن أُعرب عن امتناني العميق **للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية**، هذا الصرح الأكاديمي المتميز، الذي وفر لي البيئة العلمية الخصبة والفرصة الثمينة لصقل معارفي وقدراتي.

وأتقدم أيضاً بجزيل الشكر والتقدير إلى **مركز تطوير المقاولاتية** التابع للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، لما قدمه من تسهيلات ومرافقة خلال فترة إنجاز هذا العمل، ولما يبذله من جهود في دعم روح المبادرة لدى الطلبة وتطوير كفاءاتهم في مجال المقاولاتية.

راجية من الله تعالى أن يُكلل هذا العمل بالقبول، وأن يُسهم ولو بقدر يسير في الإضافة إلى ما سبق من جهود علمية في هذا المجال.

خُطــة الدراســة

مــقـدمــة

الفصـــــل الأول المقـــاربـــــة المفـــاهميـــة للمقاولاتيـــــــــة

تمهيد الفصل الأول

المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وجذورها
- المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاولاتية
- المطلب الثالث : إستراتجيات المقاولاتية ودورها على الصعيد الاقتصادي والإجتماعي

المبحث الثاني: المقاول كعنصر فعال في العملية المقاولاتية

- المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاول
- المطلب الثاني : خصائص وسمات المقاول
- المطلب الثالث : أنواع المقاول ودوره

المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر

- المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري
- المطلب الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر
- المطلب الثالث : واقع المقاولاتية في الجزائر

خلاصة الفصـل الأول

الفصـــــل الثـانـــي: الروح المقـاولاتيـة والتعليـم المقاولاتـــي

تمهيد الفصل الثاني

المبحث الأول: الروح المقاولاتية لدى الطلبة

- المطلب الأول: ماهية الروح المقاولاتية
- المطلب الثاني: مميزات وأسس الروح المقاولاتية
- المطلب الثالث: أهمية ودور المرافقة الجامعية في غرس الروح المقاولاتية

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي

- المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي
- المطلب الثاني: استراتيجيات ومتطلبات التعليم المقاولاتي
- المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية للتعليم المقاولاتي

المبحث الثالث : غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي

- المطلب الأول: الجامعة وثقافة المقاولة
- المطلب الثاني: أهمية غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي
- المطلب الثالث : دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعين

خلاصة الفصل الثاني

الفصـــل الثـالث: دراسة ميدانية حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث

المبحث الأول: دراسة نظرية حول مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

- المطلب الأول: تعريف ونشأة مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية
- المطلب الثاني: مهام وأهداف مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية
- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وخصائص العينة

- المطلب الأول: أدوات جمع معلومات الدراسة وتحليلها
- المطلب الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة
- المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان

- المطلب الأول: تحليل النتائج
- المطلب الثاني: مناقشة النتائج
- المطلب الثالث: نتائج تحليل الفرضيات

خلاصة الفصل الثالث

الخـــاتمـــة

قـائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

قــائمــة الجداول

الفصل الأول

الجدول رقم (1. 1): تطور مفهوم المقاول---------- 34
الجدول رقم (1. 2): أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال ---------- 44
الجدول رقم (1. 3): أنواع وكلات الدعم ومهامها ---------- 50
الجدول رقم (1. 4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2012 إلى 2020 -- 53
الجدول رقم (1. 5): المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها خلال نهاية 2020------- 54

الفصل الثاني

الجدول رقم (2. 1): تعريف الروح المقاولاتية ---------- 65
الجدول رقم (2. 2): تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن---------- 81
الجدول رقم (2. 3): مواد برامج التعليم المقاولاتي ---------- 88
الجدول رقم (2. 4): مؤشر النشاط المقاولاتي في الولايات المتحدة الأمريكية ---------- 90

الفصل الثالث

الجدول رقم (3. 1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس ---------- 110
الجدول رقم (3. 2): توزيع أفراد العينة حسب السن ---------- 112
الجدول رقم (3. 3): توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية ---------- 114
الجدول رقم (3. 4): توزيع العينة حسب القسم الجامعي ---------- 115
الجدول رقم (3. 5): توزيع العينة حسب مكان الإقامة ---------- 117
الجدول رقم (3. 6): توزيع العينة حسب مكان الإقامة ---------- 119
الجدول رقم (3. 7): توزيع العينة حسب الحالة المهنية أثناء الدراسة في الجامعة ---------- 121
الجدول رقم (3. 8): توزيع العينة حسب مصدر الدعم المالي---------- 122
الجدول رقم (3. 9): توزيع العينة حسب مصدر تمويل العمل---------- 124
الجدول رقم (3. 10): توزيع العينة حسب تأثير القدرة المالية على تطوير المشروع ---------- 126
الجدول رقم (3. 11): توزيع العينة حسب تأثير مكان الإقامة على تطوير المشروع ---------- 127
الجدول رقم (3. 12): توزيع العينة حسب السبب الرئيسي للإنضمام إلى دار المقاولاتية--------- 129
الجدول رقم (3. 13): توزيع العينة حسب الدافع للمشاركة في دورات دار المقاولاتية---------- 130

الجدول رقم (3. 14): توزيع العينة حسب عدد الدورات ---------- 132
الجدول رقم (3. 15): توزيع العينة حسب تأثير التعليم على تنمية المهارات ---------- 133
الجدول رقم (3. 16): توزيع العينة حسب شمول الدورات التدريبة للمعارف النظرية ---------- 135
الجدول رقم (3. 17): توزيع العينة حسب الإجابة بنعم ---------- 136
الجدول رقم (3. 18): توزيع العينة حسب شمول الدورات التدريبة للمعارف التطبيقية ---------- 137
الجدول رقم (3. 19): توزيع العينة حسب الإجابة ب نعم ---------- 138
الجدول رقم (3. 20): توزيع العينة حسب كيفية الإحتفاظ بالمعارف المكتسبة بعد نهاية الدورة ----- 139
الجدول رقم (3. 21): توزيع العينة حسب تنظيم المدرسة لزيارات ميدانية إلى مؤسسات إقتصادية --- 140
الجدول رقم (3. 22): توزيع العينة حسب الدورات التكوينية في بناء أو تطوير فكرة مشروع ------ 141
الجدول رقم (3. 23): توزيع العينة حسب تلقي الدعم من القائمين على الدورات ---------- 142
الجدول رقم (3. 24) توزيع العينة حسب نوع الدعم ---------- 143
الجدول رقم (3. 25): توزيع العينة حسب فرص المشاركة في نشاطات المقاولاتية مع رجال أعمال -- 144
الجدول رقم (3. 26): توزيع العينة حسب عدد الدورات المنظمة من قبل المدرسة ---------- 145
الجدول رقم (3. 27): توزيع العينة حسب توفر التعليم المقاولاتي على المهارات اللازمة -------- 146
الجدول رقم (3. 28): توزيع العينة حسب نوع المهارات المكتسبة ---------- 147
الجدول رقم (3. 29: توزيع العينة حسب أسباب عدم إكتساب أي مهارة من الدورات ---------- 149
الجدول رقم (3. 30): توزيع العينة حسب القدرة على بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية--------- 150
الجدول رقم (3. 31): توزيع العينة حسب كيف أفادت هذه الدورات ---------- 151
الجدول رقم (3. 32): توزيع العينة حسب مدى الرضى عن نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة ----- 152
الجدول رقم (3. 33): توزيع العينة حسب سبب الرضى عن نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة ----- 153
الجدول رقم (3. 34): توزيع العينة حسب توافق بين الدورات المقاولاتية والواقع الإقتصادي ------- 155
الجدول رقم (3. 35): توزيع العينة حسب توافق بين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية---- 156
الجدول رقم (3. 36): توزيع العينة حسب طموح الطلبة ليصبحوا مقاولين---------- 158
الجدول رقم (3. 37): توزيع العينة حسب لكي يكون الطالب مستقل ماديا ---------- 159
الجدول رقم (3. 38): توزيع العينة حسب إمتلاك الطلبة للقدرة على تحمل المغامرة في مشارعهم --- 160
الجدول رقم (3. 39): توزيع العينة حسب فكرة مشروع مقاولاتي ترغب في تجسيدها ---------- 161
الجدول رقم (3. 40): توزيع العينة حسب مجال فكرة المشروع ---------- 162

الجدول رقم (3. 41): توزيع العينة حسب المعيقات ---------- 164
الجدول رقم (3. 42): توزيع العينة حسب طموح الطلبة لتحسين وضعهم المالي ---------- 165
الجدول رقم (3. 43): توزيع العينة حسب توفر المهارات الكافية لأن تصبح مقاول ---------- 166
الجدول رقم (3. 44): توزيع العينة حسب أهم المهارات لدى الطلبة ---------- 167
الجدول رقم (3. 45): توزيع العينة حسب رأس المال لبدء مشروع ---------- 168
الجدول رقم (3. 46): توزيع العينة حسب دعم العائلة في إنشاء مشروع ---------- 169
الجدول رقم (3. 47): توزيع العينة حسب نوع الدعم---------- 170
الجدول رقم (3. 48): توزيع العينة حسب معرفة التحديثات المتعلقة بقوانين إنشاء المشاريع الصغيرة – 171
الجدول رقم (3. 49): توزيع العينة حسب مدى معرفتك بوجود أجهزة دعم محفزة على إنشاء المشاريع 172
الجدول رقم (3. 50): توزيع العينة حسب مدى الإعتماد على الهيئات التي تمول المشاريع------- 173
الجدول رقم (3. 51): توزيع العينة حسب الإعفاء من الأقساط المشجعة على إنشاء مشروعك----- 174
الجدول رقم (3. 52): توزيع العينة حسب الإعتماد على القروض لبدء مشروع---------- 175
الجدول رقم (3. 53): توزيع العينة حسب معرفة خبير أو مقاول ناجح ---------- 176
الجدول رقم (3. 54): توزيع العينة حسب أهم عنصر لتطوير المقاولاتية في المجتمع---------- 177
الجدول رقم (3. 55): الارتباط أو العلاقة بين امتلاك فكرة مشروع مقاولاتي ومدى إدراك توافق محتوى الدورات المقاولاتية مع الواقع الاقتصادي" ---------- 178
الجدول رقم (3. 56): الارتباط أو العلاقة بين طموح للاستقلال المادي و توفر رأس المال للبدأ بمشروعك الخاص---------- 180
الجدول رقم (3. 57): الارتباط أو العلاقة بين الوعي بأجهزة الدعم والرغبة في الاستفادة منها في تمويل المشاريع ---------- 181

قــائمــة الأشكال

الفصل الأول

الشكل رقم (1. 1): مفهوم المقاولاتية---------- 17
الشكل رقم (1. 2): الإتجهات المفسرة للمقاولاتية ---------- 21
الشكل رقم (1. 3): أبعاد المقاولاتية ---------- 22
الشكل رقم (1. 4): نموذج الحدث المقاولاتي ---------- 26
الشكل رقم (1. 5): إستراتيجيات المقاولاتية ---------- 28
الشكل رقم (1. 6): مدخلات ومخرجات المقاولة الإبداعية ---------- 29
الشكل رقم (1. 7): المشاريع الإستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها إلى نهاية 2020--------- 54

الفصل الثاني

الشكل رقم (2. 1): أجهزة المرافقة الجامعية---------- 76

الفصل الثالث

الشكل رقم (3. 1): الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية 106
الشكل رقم (3. 2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس ---------- 110
الشكل رقم (3. 3): توزيع أفراد العينة حسب السن ---------- 112
الشكل رقم (3. 4): توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية---------- 114
الشكل رقم (3. 5): توزيع العينة حسب القسم الجامعي ---------- 115
الشكل رقم (3. 6): توزيع العينة حسب مكان الإقامة ---------- 117
الشكل رقم (3. 7): توزيع العينة حسب مكان الإقامة ---------- 119

قائمة المختصرات

- ANADE: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
- ANDI: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار.
- ANEM: الوكالة الوطنية للشباب.
- ANGEM: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.
- ANSEJ: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- CDE: مراكز تطوير المقاولاتية.
- CNAC: الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ENSSP: المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- NESDA: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

الملخص

الملخص باللغة العربية

تناولت هذه الدراسة موضوع **دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر** من خلال دراسة ميدانية أجريت على عينة من طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (ENSSP) المشاركين في الدورة الأولى لمركز تطوير المقاولاتية، وتهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير التكوين المقاولاتي على توجه الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة، انطلاقا من فرضيتين رئيسيتين تتعلقان بأهمية تكامل الجانبين النظري والتطبيقي للتعليم المقاولاتي، وأثر اكتساب المعارف والمهارات على تجسيد المشاريع المقاولاتية.

استندت الدراسة إلى منهج بحثي مزدوج يجمع بين المنهج الوصفي الكمي والمنهج الكيفي، حيث تم في الجانب الكمي توصيف المفاهيم المتعلقة بالتعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية وتحليل واقع المقاولاتية في الجزائر، أما في الجانب الكيفي، فتم الاعتماد على استبيان موجه لعينة من الطلبة، بهدف استكشاف آرائهم وتوجهاتهم. وقد تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS عبر تقنيات إحصائية مثل التكرارات، النسب المئوية، واختبار الفرضيات.

أظهرت النتائج أن غالبية الطلبة لديهم اهتمام فعلي بالمقاولاتية، ويطمحون إلى تحقيق الاستقلال المالي من خلال إنشاء مشاريعهم الخاصة، كما بينت أن التكوين المقاولاتي ساهم في تنمية هذا التوجه، رغم التحديات المتعلقة بنقص التمويل وضعف الجوانب التطبيقية، بناء على ذلك، توصي الدراسة بتعزيز التعليم المقاولاتي بمحتويات تطبيقية، دعم الطلبة من خلال الحاضنات الجامعية، وتوفير آليات تمويل ميسرة للمشاريع الطلابية.

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي، الروح المقاولاتية، الدار المقاولاتية، مركز تطوير المقاولاتية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (ENSSP).

Abstract

This study addressed the role of entrepreneurship education in stimulating the entrepreneurial spirit among university students in Algeria through a field study conducted on a sample of students of the National Higher School of Political Science (ENSSP) participating in the first session of the Entrepreneurship Development Center. This study aims to measure the extent of the impact of entrepreneurship training on students' orientation towards establishing their own projects, based on two main hypotheses related to the importance of integrating the theoretical and applied aspects of entrepreneurship education and the impact of the acquisition of knowledge and skills on the realization of entrepreneurial projects.

The study was based on a double inductive approach combining a quantitative descriptive approach and a qualitative approach, where in the quantitative aspect, concepts related to entrepreneurship education and the entrepreneurial spirit were described and the reality of entrepreneurship in Algeria was analyzed, while in the qualitative aspect, a questionnaire directed to a sample of students was used to explore their opinions and attitudes. The data was analyzed using SPSS software through statistical techniques such as frequencies, percentages, and hypothesis testing.

The results showed that the majority of students have a real interest in entrepreneurship and aspire to achieve financial independence through the establishment of their own projects. It also showed that entrepreneurship training contributed to the development of this trend, despite the challenges related to the lack of funding and weak practical aspects. Accordingly, the study recommends strengthening entrepreneurship education with applied contents, supporting students through university incubators, and providing easy funding mechanisms for student projects.

Keywords: Entrepreneurship Education, Entrepreneurial Spirit, Entrepreneurial House, Entrepreneurship Development Center, National Higher School of Political Science (ENSSP).

Résumé

Cette étude a abordé la question du rôle de l'enseignement de l'entrepreneuriat dans la stimulation de l'esprit d'entreprise chez les étudiants universitaires en Algérie à travers une étude de terrain menée sur un échantillon d'étudiants de l'Ecole Nationale Supérieure des Sciences Politiques (ENSSP) participant à la première session du Centre de Développement de l'Entrepreneuriat. L'étude vise à mesurer l'impact de la formation à l'entrepreneuriat sur l'orientation des étudiants vers la création de leurs propres projets, sur la base de deux hypothèses principales liées à l'importance de l'intégration des aspects théoriques et appliqués de l'enseignement de l'entrepreneuriat et l'impact de l'acquisition des connaissances et des compétences sur la réalisation des projets d'entrepreneuriat.

L'étude a été basée sur une double approche inductive combinant une approche quantitative descriptive et une approche qualitative, où dans l'aspect quantitatif, les concepts liés à l'enseignement de l'entrepreneuriat et à l'esprit d'entreprise ont été décrits et la réalité de l'entrepreneuriat en Algérie a été analysée, tandis que dans l'aspect qualitatif, un questionnaire adressé à un échantillon d'étudiants a été utilisé pour explorer leurs opinions et leurs attitudes. Les données ont été analysées à l'aide du logiciel SPSS en utilisant des techniques statistiques telles que les fréquences, les pourcentages et les tests d'hypothèse.

Les résultats ont montré que la majorité des étudiants ont un réel intérêt pour l'entrepreneuriat et aspirent à atteindre l'indépendance financière à travers la mise en place de leurs propres projets. Elle a également montré que la formation à l'entrepreneuriat a contribué au développement de cette tendance, malgré les défis liés au manque de financement et à la faiblesse des aspects pratiques. En conséquence, l'étude recommande de renforcer la formation à l'entrepreneuriat avec des contenus appliqués, de soutenir les étudiants à travers des incubateurs universitaires et de fournir des mécanismes de financement faciles pour les projets d'étudiants.

Mots-clés : Éducation à l'entrepreneuriat, esprit d'entreprise, Maison de l'entrepreneuriat, Centre de développement de l'entrepreneuriat, École nationale supérieure de sciences politiques (ENSSP).

مـــقـدمـــة

تغير مفهوم التنمية في المجتمعات خلال العقد الأول والحالي من القرن الواحد والعشـــرين من المفهوم القائم على الإنتاج إلى مفهوم آخر يعتمد على الإبداع والابتكار الذي يقوم به أفراد المجتمع بصـــفة فردية أو جماعية، عن طريق إنشاء مؤسسات ريادية (مقاولاتية).

مما أثر على الساحة الاقتصادية وأدى إلى سلسلة من التغيرات والتحولات التي اتسمت باهتمام مختلف الباحثين الاقتصاديين في الجزائر، وكذا دول العالم بمجال المقاولاتية الذي أصبح يلعب دورا مهما في النشاط الاقتصادي.

فالجزائر اليوم لجأت إلى خلق أو إنشـاء فكرة دار المقاولاتية في كل الجامعات فهي أحد السـبل الكفيلة لإنعاش الاقتصـــاد الجزائري، حيث عملت على تشـــجيع نشـــر روح المقاولاتية في الوســـط الجامعي، بغرض توعية الطلبة والخرجين بأهمية هذا المجال، من أجل خلق الثروة والولوج إلى عالم الشـــغل وتجســـيدها على أرض الواقع.

تعتبر المدرســـة الوطنية العليا للعلوم الســـياســـية بجامعة الجزائر من بين الجامعات والمدارس الوطنية التي تولي اهتماما بارزا بالتعليم المقاولاتي، من خلال فتح دار المقاولاتية و ذلك وفق القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 ســبتمبر 2022، الذي يعتبر كإطار مرجعي للتأســيس لريادة الأعمال في الجامعة الجزائرية وتفعيلها، وذلك من خلال تشجيع الابتكار والمقاولاتية لدى الطلبة بما يسمح لهم بتحويل مذكرات تخرجهم إلى مؤسسات ناشئة تعتمد على الابتكار والجدوى التجارية للمشروع وبتأطير من أساتذتهم.

حيث تعد المقاولاتية هدفًا في التعليم ويعتبر تدريســـها أحد الأســـاليب الفعّالة التي تحفّز الأفراد على تأسيس مؤسسات جديدة لذلك، تلعب برامج التعليم الجامعي دورًا مهمًا في غرس روح المقاولاتية لدى الطلاب، وتعليمهم أسسـها ومفاهيمها، بالإضـافة إلى تشـجيعهم على استكشـاف فرص جديدة في عالم المقاولاتية وبدء مشاريع مبتكرة ومؤسسات واعدة.

وعليه من خلال هذه الدراســـة ســـنحاول إبراز دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي، من خلال إظهار كيفية تأثير المناهج الجامعية التي تدمج بين الجانب النظري والتطبيقي على تطوير هذه الروح المقاولاتية، من خلال مســاهمة الأنشــطة مثل: ورش العمل والدورات التدريبية العملية في تحفيز الطلاب على التفكير بشكل ريادي، مما يدفعهم إلى اتخاذ المبادرة في إنشـاء مشـاريع خاصـة بهم، ويعزز من إقبالهم على عالم الأعمال.

1. الإشكالية:

بناءً على ما سبق، سيكون السؤال البحثي كالآتي:

ماهو دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية؟

2. الأسئلة الفرعية:

ويبثق من هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

1. ماهو واقع المقاولاتية في الجزائر؟
2. كيف يمكن للتعليم المقاولاتي أن يساهم في تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين؟ وما هي الأساليب التعليمية التي يمكن اعتمادها لتحقيق ذلك؟
3. ما هو الدور الذي يلعبه مركز المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في تعزيز مهارات الطلاب في مجال المقاولاتية؟
4. ما مدى تأثير التعليم المقاولاتي على تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطلاب؟

3. فرضيات الدراسات:

إنطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية نطرح الفرضيتين الرئيستين كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** كلما كان التعليم المقاولاتي بجانبيه النظري والتطبيقي متكاملا وشاملا من خلال توفير مواد تعليمية شاملة وبيئات تطبيقية واقعية كان التكوين المقاولاتي فعال.
- **الفرضية الثاني:** كلما إكتسب الطالب الجامعي معارف ومهارات كلما إقترب من تجسيد مشروع أو فكرة مشروع في الواقع.

4. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون المقاولاتية واحدة من التوجهات المتبعة لمواجهة ظاهرة البطالة للطالب الجامعي بعد تخرجه، من خلال ولوجهم إلى عالم ريادة الأعمال مما يسمح لهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة، ومساهمتهم في خلق مناصب شغل.

كما يكتسب موضوع المقاولاتية أهمية كبيرة في الوقت الحالي، حيث يُعتبر التعليم المقاولاتي أداة رئيسية لتعزيز ريادة الأعمال، التي تمثل أحد الحلول الفعالة لمواجهة مشكلة البطالة، خاصة بين الشباب والخريجين الجامعيين، من خلال تحفيز الطلاب على التفكير في العمل الحر وابتكار المشاريع الخاصة بهم.

بالإضافة إلى ذلك، يوفر التعليم المقاولاتي للجامعات فرصة لتوسيع مناهجها التعليمية وتزويد الطلاب بمعارف ومهارات جديدة تتناسب مع احتياجات سوق العمل.

وبالتالي، يعد هذا الموضوع ذا أهمية كبيرة في إثراء المكتبة الأكاديمية والبحثية، ويشكل مساهمة هامة في تطوير بيئة ريادة الأعمال في الجزائر.

5. أهداف الدراسة:

تهدف من دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف هي:

- إعداد إطار نظري يسلط الضوء على مفهوم التعليم المقاولاتي وروح المقاولاتية، مع استعراض أبرز المفاهيم المرتبطة بهما؛
- توضيح الدور الأساسي الذي يلعبه التعليم المقاولاتي في بيئة الجامعات، وأثره الإيجابي على تعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة؛
- تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية وأجهزة الدعم المختلفة في تنمية وتطوير روح المقاولاتية؛
- التعرف على الدور الفعال الذي تؤديه دار المقاولاتية في إرشاد الطلبة نحو الاستفادة من هيئات الدعم والاستثمار، إضافة إلى تشجيعهم على الانخراط في عالم الأعمال والمساهمة في خلق أفكار مبتكرة وإبداعية.

6. أسباب إختيار الموضوع:

يعد اختيارنا لموضوع " دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي" إلى أسباب ذاتية وموضوعية نذكر:

1.6. الأسباب الذاتية:

تتجسد المبررات الذاتية للدراسة في:

- الفضول العلمي لاكتساب نظرة شاملة حول مفهوم المقاولاتية؛
- التعرف على مستوى وعي طلاب الجامعات بأهمية المقاولاتية ودورها؛
- تعزيز قناعتنا العلمية بقيمة المقاولاتية وفهم خطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- تسليط الضوء على مفهوم المقاولاتية لخريجي الجامعات الجدد والعمل على نشره داخل البيئة الجامعية.

2.6. الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية للدراسة في:

- الاهتمام المتزايد بمجال المقاولاتية في الآونة الأخيرة حيث أصبح هذا الموضوع محورًا للخطابات السياسية الهادفة إلى تحفيز الشباب، بشكل عام، والطلاب على وجه الخصوص، نحو تبني فكرة إنشاء مشاريع ومؤسسات تسهم في تقليص معدلات البطالة وتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي؛
- التعرف على دور المقاولاتية في توجيه خريجي الجامعات نحو بدء مشاريعهم الخاصة وتوفير فرص العمل؛
- تمثل المقاولاتية أداة ديناميكية من خلال تنظيمها لفعاليات ميدانية وملتقيات متنوعة تهدف إلى تشجيع الطلاب ودفعهم للانخراط في ريادة الأعمال، كما أنها تؤدي دورًا أساسيًا في معالجة البطالة عبر دعم المؤسسات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، مما يعزز بدوره الاقتصاد الوطني؛
- إثراء حقل الدراسات العلمية في مجال المقاولاتية بموضوع جديد من شأنه أن يحظى باهتمام الطلاب والباحثين.

7. مجالات الدراسة:

- **المجال المكاني**: بينت هذه الدراسة الإطار المكاني للموضوع وهو الجزائر بصفة عامة من خلال إبراز دور التعليم المقاولاتي في تعزيز وتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين. وفي هذا الإطار، ترتكز الدراسة بشكل خاص على طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.
- **المجال الزماني**: وذلك خلال فترة الممتدة من وذلك خلال فترة الممتدة من 2025/02/09 إلى 2025/02/22.
- **المجال الموضوعي**: تركز هذه الدراسة على موضوع التعليم المقاولاتي كأداة لتحفيز الروح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين من خلال استكشاف الدور الذي يلعبه هذا التعليم في تطوير مهاراتهم المقاولاتية، وذلك عن طريق دراسة حالة مركز المقاولاتية في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، للتعرف على كيفية تطبيق هذا النموذج التعليمي ومدى تأثيره على الطلاب.

8. الإطار المنهجي للدراسة:

تتطلب الدراسة العلمية استخدام منهج يتناسب مع الموضوع المدروس، ليكون قادرًا على تغطيته من جميع جوانبه بشكل شامل، وذلك لأن المنهج يعد الإطار والطريق الذي يتبعه الباحث للوصول إلى الهدف المطلوب.

ومن أجل الإحاطة بموضوع الدراسة وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، استخدمنا المنهج المزدوج بين المنهج الكمي والمنتج الكيفي، الذي تتأسس حوالي عام 2000 كحركة منهجية ثالثة من أجل مزج تصميمات البحث الكمية والنوعية للحفاظ على نقاط القوة وتخفيف نقاط الضعف في كلا التصميمين.

وقد قدّم العالمان الأمريكيان **"CRESWELL"** و **"PLANO CLARK"** لمحة شاملة عن تاريخ البحث باستخدام الطريقة المزدوجة بين المنهجين حيث قدما إطارًا منهجيًا يتسم بالشمولية والتطوير لتحليل ومزج الأساليب البحثية الكمية والنوعية.[1]

كما أن المنهج المزدوج بين المنتج الكمي والمنهج الكيفي، يشير في مفهومه إلى عملية المزج والجمع بين المناهج الكمية والكيفية في دراسة واحدة، بحيث تصبح غير منفصلة كما تظهر لأول وهلة، فقد يبدأ الباحث في المرحلة الأولى بمحاولة استكشاف آراء المشاركين، ثم القيام بجمع البيانات والمعلومات اللازمة التي يتم تحليلها في مرحلة لاحقة، باستخدام الأدوات المناسبة، بعد تحديد المتغيرات التي يحتاج الباحث لدراستها من خلال الاعتماد على أحد أنواع هذه المناهج أو على كليهما بهدف التحقق من دقة البيانات، إذ يتعين على الباحث أن يبقى منفتحا لكل الاحتمالات وأن يعد صياغة نتائجه بطريقة تعكس الواقع بدقة[2].

فمن خلال التعريف السابق يظهر أن المنهج المختلط هو منهج بحثي يجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي في آن واحد، مما يتيح للباحث الحصول على رؤى شاملة ودقيقة حول موضوع البحث.

- بالنسبة للمنهج الكمي إستخدمنا المنهج الوصفي من خلال الإلمام بجميع المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية ووصف واقع المقاولاتية في الجزائر ومدى تأثير التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لطلاب الجامعات الجزائرية.

---

[1] حفصي بونبعو ياسين، **واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني**، مجلة البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2024، ص 743.

[2] حفيظة خليفي، **البحوث المختلطة واستخدام المقاربتين الكمية والكيفية في الدراسات السوسيولوجية دراسة ميدانية نموذجا**، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 05، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2022، ص 1114.

- بالنسبة للمنهج الكيفي في دراستنا، تم استخدام أداة واحدة كالأتي:

– **الإستبيان:** تم توزيعه على طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية بهدف فهم مدى تأثير البرامج التعليمية والتدريبية التي يقدمها المركز المقاولاتي بالمدرسة العليا للعلوم السياسية على تطوير وعيهم المقاولاتي، مع التركيز على معرفة مدى استفادة الطلبة من التدريب والتوجيه الذي يقدم لهم.

9. الإقترابات المستخدمة في الدراسة:

- **الإقتراب المؤسسي:** هو من أقدم الإقترابات في العلوم السياسية "اقتراب كلاسيكي" ظهر في سنوات الخمسينيات ومن أبرز الرواد في الإقتراب المؤسسي **دوغلاس نورث،** الذي يعتبر من أوائل من درسوا دور المؤسسات في تشكيل السياسات العامة والنظم الاجتماعية، يمثل الإقتراب المؤسساتي مجمل النظريات في حقل السياسات العامة والنظم المقارنة بوجه خاص والعلوم السياسة بوجه عام. ولقد تم توظيف هذا الإقتراب المؤسسي لدراسة مؤسسة رسمية قانونية تنظيمية، تقوم على مجموعة من الفاعلين وتتمثل مركز المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ومن أجل معرفة دور البرامج المقاولاتية في المركز التي تشجع وتحفز الطلاب على التفكير الريادي والابتكاري، وتسعى إلى تعزيز روح المقاولة لدى الطلاب الجامعيين.

- **الإقتراب القانوني:** إن اول اقتراب استعمل في دراسة النظم السياسية هو الاقتراب القانوني ومن أبرز رواد هذا الإقتراب هو **ماكس فيبر،** الذي كان له دور كبير في تطوير مفاهيم السلطة والشرعية القانونية، ويركز هذا الإقتراب على دراسة صلاحيات الأجهزة الحكومية، والعلاقة القانونية بينها، ومدى تطابق الأنشطة الحكومية والرسمية مع القواعد القانونية، وذلك من منظار القانون الحكومي أو القرار السياسي، وتحديد الجهاز أو المؤسسة الدستورية المخولة قانونيا، حيث تم الاستناد إلى هذا الإقتراب في دراستنا نظرًا لأننا سنتناول التطور التشريعي والقانوني للمؤسسات الناشئة والصغيرة في الجزائر، مع التركيز على كيفية تنظيم هذا القطاع وتطويره في إطار القوانين والأنظمة المعمول بها.

10. أدوات البحث المستعملة:

في هذه الدراسة تم الإستعانة بأداة وحيدة تتمثل في:

- **إستبيان:** من خلال توزيع استبانات على عينة من مجتمع الدراسة، وإجراء مسح على العينة محل الدراسة وتحليلها إحصائيا باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

11. صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المرتبطة بموضوع المقاولاتية والتعليم المقاولاتي.
- صعوبة الوصول إلى عينة الدراسة المناسبة.
- ضعف الوعي بمفاهيم المقاولاتية لدى بعض الطلبة.
- بعض إجابات الطلبة الواردة في الاستبيان لا تخدم أهداف الدراسة، مما أدى إلى صعوبة في تحليلها.

12. الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدراسات التي تتناول موضوع التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية، ومن بين هذه الدراسات نذكر:

1.9. الدراسات العربية:

نذكر من الدراسات باللغة العربية:

كتاب (تأليف مجموعة من الباحثين، 2020) بعنوان: المقاولاتية ورهان التنمية الإقتصادية الواقع والمأمول، إصدارات مخبر دراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية، جامعة أدرار.[1]

تناول هذا الكتاب موضوع المقاولاتية من زوايا متعددة، بما في ذلك العلاقة بين المقاولاتية والتعليم العالي، والتجربة الجزائرية في اعتماد المقاولاتية كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية، ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بالإضافة إلى آليات الدعم والمرافقة، كما استعرضت الدراسة الواقع والتحديات التي تواجه المقاولاتية والمشاريع الخاصة، مما جعلها تغطي الموضوع بشكل شامل.

النقد: لم يتناول الباحثون في هذا الكتاب بعض المشاكل الرئيسية التي يواجهها ميدان المقاولاتية عند تجسيدها على أرض الواقع، كما أغفلوا دراسة المؤسسات الناشئة التي أصبحت تحظى بأهمية متزايدة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] https://fsecsg.univtiaret.dz/filepub/%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%AA%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%20%D8%B1%D9%87%D8%A7%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9.pdf

كتاب (هاجر بوزيان الرحماني، 2020) تحت عنوان المقاولاتية، دار العالم يقرأ للنشر والتوزيع، عين تيموشنت، الجزائر.[1]

يتناول هذا الكتاب موضوع المقاولاتية في الجزائر من عدة جوانب، بدءًا من دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وصولًا إلى التحديات التي تواجه هذه المؤسسات في بيئة الأعمال الجزائرية، كما يهدف إلى تحفيز الشباب على إنشاء مؤسساتهم الخاصة، كما تعد المقاولاتية جزءًا أساسيًا من الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع، مثل البطالة وتنويع الإنتاج الوطني.

كما تم إستعراض التجربة الجزائرية في مجال المقاولاتية، وخاصة في القطاع الصناعي، ويشير إلى جهود الحكومة الجزائرية في تبني استراتيجيات لدعم هذا القطاع من خلال تشريعات وقوانين، بالإضافة إلى إنشاء العديد من أجهزة الدعم مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر. وكما يناقش أهمية دعم المقاولاتية النسوية وتعزيزها في المجالات الاقتصادية المحلية.

وفي الختام، تم الإشارة إلى أن رغم الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، لا تزال النتائج ضعيفة فيما يتعلق بتطوير بيئة الأعمال، مما يعيق تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ويؤكد الكتاب على أهمية تحسين المناخ الاقتصادي في الجزائر لتحفيز المزيد من المشاريع المقاولاتية وتحقيق التنمية المستدامة.

النقد: يفتقر الكتاب إلى التحليل الميداني والدراسات الواقعية التي توضح فعالية المبادرات الحكومية.

دراسة (صورية بوطرفة، بشري عبد الحميد، 2020) تحت عنوان "دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية: دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي"، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1.[2]

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور التعليم المقاولاتي في تعزيز وتنمية الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة تبسة، بالإضافة إلى تقييم مدى استعدادهم للتوجه نحو إنشاء مشاريع مصغرة ومؤسسات ناشئة بعد التخرج. كما تسعى الدراسة إلى معرفة قدرة هؤلاء الطلبة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية والاندماج في

[1] https://drive.google.com/file/d/14DWR4qHpiWVDi2A8gHUrwQjbAmRNFhGI/view

[2] https://asjp.cerist.dz/en/article/118778

عالم ريادة الأعمال، وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على فئة الطلبة المقبلين على التخرج، وهي فئة حساسة في تحديد مستقبلها المهني والمشروعات التي يمكن أن تبادر إليها.

وللإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة، تم تصميم استبانة إلكترونية شملت أسئلة تهدف إلى قياس مدى تأثير التعليم المقاولاتي على تطوير الروح المقاولاتية لدى الطلبة، ومدى استعدادهم لتأسيس مشاريعهم الخاصة. تم توزيع الاستبانة على عينة من الطلبة في جامعة تبسة، وقد تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام برنامج SPSS 24 .

أظهرت نتائج الدراسة أن التعليم المقاولاتي يسهم بشكل كبير في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة، ويحفزهم على التفكير في إنشاء مشاريع مصغرة أو مؤسسات ناشئة. كما تبين أن الطلبة الذين يتلقون هذا النوع من التعليم يكون لديهم استعداد أكبر لتحويل أفكارهم إلى واقع، ويشعرون بثقة أكبر في دخول عالم ريادة الأعمال بعد التخرج. هذه النتائج تؤكد على أهمية التعليم المقاولاتي كأداة فعالة في تحفيز الشباب على الابتكار والمبادرة في تأسيس المشاريع الخاصة بهم، وبالتالي الإسهام في تنمية الاقتصاد الوطني.

النقد: لم تتطرق الدراسة إلى تأثير العوامل الأخرى التي قد تساهم في تنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة، مثل: البيئة الاجتماعية، الدعم الأسري أو حتى الفرص الاقتصادية المتاحة في المنطقة.

2.9. الدراسات الأجنبية:

نذكر من الدراسات باللغة الفرنسية و الإنجليزية:

(KHEDAIRIA Ibtissem, 2024), « L'importance de l'education entrepreneuriale dans le developpement de la culture entrepreneuriale », revue des sciences commerciales, vol. 23, n°01.[1]

في هذه الدراسة، تم تسليط الضوء على أهمية فهم مفاهيم المقاولاتية والثقافة المقاولاتية وكيفية تأثير التعليم في تعزيز هذه الثقافة، وفي الجانب التطبيقي من الدراسة، تم التركيز على تحليل كيفية تطبيق التعليم المقاولاتي في مؤسسات التعليم العالي، من خلال البرامج والورش التدريبية المتخصصة، يمكن للمؤسسات التعليمية تزويد الطلاب بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات الريادية.

هذا التعليم لا يعتمد فقط على التلقين الأكاديمي، بل يتطلب أيضًا توفير بيئة تعليمية تفاعلية تشجع على التفكير النقدي وحل المشكلات بطريقة مبتكرة. بناءً على ذلك، يتعين أن يتم تصميم برامج تعليمية تتناسب مع

[1] https://asjp.cerist.dz/en/article/246115

احتياجات سوق العمل وتواكب التطورات التكنولوجية والاقتصادية، للحصول على أفراد قادرين على التفكير بشكل ريادي وقيادة مشاريع جديدة.

النقد: ركزت الدراسة على دور التعليم المقاولاتي في مؤسسات التعليم العالي، لم يتم التطرق إلى أهمية تنوع المنهجيات التعليمية المتبعة في تقديم هذه البرامج، فمن الممكن أن تشمل المنهجيات التفاعلية مثل: التعلم عن طريق المشاريع، التي من شأنها أن تعزز من التفكير الريادي وتطبيق المهارات المكتسبة في سياقات عملية.

(Gueriniai Ahmed, Chamakhi Moussa Ismail, 2024), « Entrepreneurship and Entrepreneurial Education: From Concept Evolution to University Interest - A Theoretical Study » Afak for sciences journal, vol. 09, n°03.[1]

تهدف إلى دراسة تطور مفهوم المقاولاتية، بالإضافة إلى تقديم التعليم المقاولاتي الذي أصبح من أهم الاهتمامات في معظم الدول، بما في ذلك الجزائر. وذلك لأن التحولات الاقتصادية الهادفة إلى دفع التنمية في جميع جوانبها، وخاصة الاجتماعية منها، تتطلب تشجيع الشباب، وخاصة خريجي الجامعات والمعاهد، على امتلاك روح المقاولاتية والمبادرة والابتكار لخلق مشاريع صغيرة ومؤسسات ناشئة، مما يساهم في خلق فرص عمل ودعم الاقتصاد الوطني.

ولتعزيز هذا التوجه نحو التعليم المقاولاتي في الجامعات الجزائرية، من خلال هذه الدراسة تم التعرف على بعض المفاهيم المرتبطة به، مدعومين ببعض الدراسات التي ركزت على التعليم المقاولاتي ومدى مساهمته في تشجيع الفكر الريادي لدى الطلاب.

النقد: على الرغم من أن الدراسة تركز على أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية، إلا أنه قد يكون من المفيد إضافة تحليل تفصيلي حول كيفية تطبيق التعليم المقاولاتي في الجامعات الجزائرية، بما في ذلك تقييم البرامج الحالية ومناهج التعليم في هذا المجال.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أبعاد المتغيرين و هما: التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية. أما ما يميزها عن الدراسات السابقة هو سياق تطبيقها الذي يختلف عن الدراسات السابقة وأيضا أدوات جمع البيانات التي كانت عن طريق الإستبيان.

[1] https://asjp.cerist.dz/en/article/246519

13. خطة الدراسة:

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم خطة الدراسة إلى أربعة فصول، فصلين في الجانب نظري وفصلين في الجانب التطبيقي.

الجانب النظري الذي خصص لتوضيح المفاهيم الأساسية للدراسة وقسم كما يلي:

الفصل الأول بعنوان "**المقاربة المفاهمية للمقاولاتية**" حيث تم التطرق فيه إلى عموميات المقاولاتية، وأساسيات حول المقاول، وواقع المقاولاتية في الجزائر، حيث تم إدراج هذه المباحث الثلاثة في ثلاثة مطالب تساهم في التعرف أكثر على الموضوع من جانبه النظري العام.

أما الفصل الثاني بعنوان "**التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية**" حيث شمل هذا الفصل على ثلاثة مباحث لكل مبحث ثلاثة مطالب، وفي هذا الفصل سندرس الروح المقاولاتية لدى الطلبة، بالإضافة إلى التعليم المقاولاتي، وفي الأخير غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي.

وفي الجانب التطبيقي خصص لدراسة الحالة وضح فيه إبراز دور التعليم المقاولاتي في تعزيز وتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين، وهذا من خلال فصل واحد بعنوان "**دراسة ميدانية حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر**" تم التطرق فيه إلى تعريف مركز تطوير المقاولاتية للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية CDE – ENSSP، ثم عرض الإطار المنهجي للدراسة وخصائص العينة وفي الأخير عرض وتحليل نتائج الإستبيان.

الفصـــــل الأول

المقـــاربـة المفـاهميـــة للمقاولاتيـــة

تمهيد الفصل الأول

أخذ مفهوم المقاولاتية في السنوات الأخيرة بعدًا جديدًا لا يقتصر فقط على إنشاء المؤسسات، بل أصبح يشمل مشروع مجتمع متكامل يرتكز على هدف التنمية المستدامة، بحيث يتضمن جميع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات. وقد أثبتت المقاولاتية أهميتها الكبيرة، مما أصبحت محور اهتمام العديد من دول العالم التي أدركت هذا الدور الحيوي من خلال تبني سياسات حكومية تهدف إلى تشجيع الفكر المقاولاتي، عن طريق توفير بيئة ملائمة لذلك من خلال قوانين وإجراءات داعمة، والتعليم والتكوين المقاولاتي، وكذلك هيئات الدعم المتخصصة.

وفي هذا السياق، تعتبر الجزائر واحدة من الدول التي أولت اهتمامًا خاصًا بهذا المجال، خاصة بعد تحول نظامها الاقتصادي من الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ما ساهم في تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فقد عملت الجزائر على تطوير العديد من الآليات الداعمة والمرافقة للشباب الذين لديهم الرغبة والإمكانيات للانخراط في مجال الأعمال.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم مقاربة مفاهيمية شاملة للمقاولاتية من خلال التعريف بمفهوم المقاولة، وتوضيح الجوانب النظرية المختلفة لها. ولتحقيق هذا الهدف، تم استعراض الموضوع بشكل مفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية.
- المبحث الثاني: المقاول كعنصر فعال في العملية المقاولاتية.
- المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر.

المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية

تُعد المقاولاتية من المواضيع الحيوية في عصرنا الحديث، حيث أصبحت تشكل محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى العالم. من خلال هذا المبحث نسلط الضوء على الأسس النظرية التي تُشكل القاعدة الفكرية للمقاولاتية مع إستعراض أبعادها المختلفة وتطور هذا المفهوم عبر الزمن.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وجذورها

يتناول هذا المطلب دراسة الأسس النظرية للمقاولاتية وتعريفها، بالإضافة إلى استعراض تطورها التاريخي وفهم أبعادها المتعددة.

1. مفهوم المقاولاتية (الريادة: Entrepreneurship):

المقاولاتية أو الريادة مفهوم قديم استعمل لأول مرة في اللغة الفرنسية في بداية القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم آنذاك معنى المخاطرة وتحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، ودخل مفهوم الريادة إلى النشاطات الاقتصادية في مطلع القرن الثامن عشر من قبل المفكر "RICHARD CANTILLON" حوالي (1680–1734)، وهو مصرفي ايرلندي عاش في فرنسا، حيث يعتبر أول من أعطى البعد الاقتصادي لهذا المفهوم، وأشار إلى أهمية الريادي في التنمية الاقتصادية، حيث ميز "CANTILLON" بين ملاك الأراضي، الرياديين والعمال داخل النظام الاقتصادي، ورأى أهمية الدور الذي يؤديه الريادي في المجتمع، وعبر عنه بنوع من الشخصية على استعداد لتأسيس مشروع جديد أو مؤسسة وتقبل المسؤولية الكاملة عن النتائج غير المؤكدة، ويعتبر المفكر الاقتصادي النمساوي "JOSEPH SCHUMPETER" والمفكر الاقتصادي الأمريكي "FRANK KNIGHT" من الرواد الذين وضعوا تعريفا واسعا لمفهوم الريادة باعتبارها "عملية ابتكار وتطوير طرق وأساليب جديدة لاستغلال الفرص التجارية".[1]

فالمفكر الاقتصادي البريطاني "A.H.COLE" قدم تعريفا يبرز أهمية الربح والإبتكار في ريادة الأعمال وفقا لتعريفه:"ريادة الأعمال أو المقاولاتية هي نشاط هادف للفرد أو مجموعة من الأفراد المرتبطين به، يتم الاضطلاع به لبدء أو الحفاظ على أو كسب الربح عن طريق إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية وتوزيعها".[2]

---

[1] بشير بن لحبيب، **المقاولاتية**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، 2022–2023، ص 1.

[2] حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، **الريادة منظور إستراتيجي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017، ص 35.

أما المفكران الاقتصاديان الأمريكيان "HEBERT AND LINK" فقدما تعريفا للمقاولاتية يتمحور حول "تحديد الفرص في السوق، وتجميع الموارد اللازمة لاستغلال هذه الفرص، واستثمارها لتحقيق أرباح طويلة الأجل. وتشمل خلق الثروة من خلال جمع الموارد بطرق جديدة لبدء وتشغيل المشاريع"[1] بحسب تعريفهما، فإن المقاولاتية تتضمن خلق لثروة عن طريق تجميع الموارد بأساليب مبتكرة لبدء وتسيير المشاريع.

في المقابل "VENKATARAMAN AND SHANE" هما مفكران اقتصاديان أمريكيان قدما تعريفا موسعا وشاملا للمقاولاتية، حيث أشرا إلى "المقاولاتية كونها عملية إكتشاف، تقييم وإستغلال الفرص التي تسمح بإنتاج منتجات أو خدمات جديدة، أو عمليات إنتاجية، أو إستراتيجيات، أو أشكال تنظيمية، أو أسواق جديدة للمنتجات، أو مدخلات لم تكن موجودة".[2]

الباحث "VERSTRAETE" في مجال ريادة الأعمال والمقاولاتية قدما تعريفا فريدا لهذا المجال مستعرضا الأبعاد المتعددة التي تساهم في نجاح المشروع المقاولاتي، كالتالي: "هي عبارة عن تواصل بين مقاول ومنظمة محركة من طرفه، وتميزت بثلاث أبعاد: معرفي، تسيقي، وهيكلي".[3]

من جانب أخر قدم الباحثان "CARPENTER AND SUNDERS" تعريفًا موسعًا للمقاولاتية يركز على أهمية الفرص والموارد والقدرات اللازمة لتطوير المشاريع الريادية، وفقًا لتعريفهما، فإن "المقاولاتية هي عبارة عن مجموعة من الفرص لاستخدام الموارد والامكانيات لتنفيذ الأفكار الابداعية في المشاريع الجديدة، وبالتالي فإن العملية الريادية هي مجموعة من النشاطات التي تقود الى المشاريع الريادية، فهي تعني تكامل معرفة الفرص والموارد والقدرات الاساسية مع الريادي أو الفريق الريادي لايجاد مشروع جديد".[4]

قدم كلا من "FILLIS ET RENTSHLER" تعريفا يركز على خلق القيمة المضافة للمؤسسات والمجتمعات من خلال الجمع بين مجموعات فريدة من الموارد العامة والخاصة لاستغلال الفرص، "الريادة أو المقاولاتية هي عملية خلق قيمة مضافة للمؤسسات والمجتمعات من خلال الجمع بين مجموعات فريدة من

[1] Peneder, Michael, **The Meaning of Entrepreneurship: A Modular Concept**, WIFO Working Papers, No. 335, Austrian Institute of Economic Research (WIFO), Vienna, 2009, P 2.

[2] هاجر بوزيان الرحماني، **المقاولاتية**، دار العالم يقرأ للنشر والتوزيع، عين تيموشنت، الجزائر ، 2022، ص 02.

[3] فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي، **دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2019، ص 178.

[4] سعد على ريحان المحمدي، **الريادة والابداع هوية المنظمات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2024، ص 16.

الموارد العامة والخاصة لاستغلال الفرص الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في البيئة المتغيرة"، ويرى هذين الباحثين أن مفهوم الريادة يتضمن ثلاث أبعاد رئيسية هي:[1]

- **الإبداع:** فالإبداع هو الطريقة التي يتبعها الريادي للبحث عن فرص جديدة، أو الطريقة التي يتم بها جلب الأفكار للحصول على نتيجة مربحة، فنجاح الإبداع يعتمد على النجاح في سوق الأفكار، وليس في حداثة الفكرة فقط.
- **المخاطرة:** وتعني الطريقة التي يتم بها دمج الإبداع في المؤسسة، أو المجتمع، أو الجماعة، وترتبط كذلك بالرغبة في توفير موارد أساسية لاستثمار فرصة موجودة مع تحمل المسئولية عن الفشل وتكلفته.
- **الإستباقية أو المبادرة:** تتعلق بعمل الأشياء من خلال المثابرة، والقدرة على التكيف، وعمل قطيعة مع الطريقة التي يتم بها القيام بعمل الأشياء.

وعليه، من خلال هذا التعريف يتمحور مفهوم المقاولاتية حول مجموعة من الوظائف والأنشطة المرتبطة بالتعرف على الفرص المتاحة وإنشاء المؤسسات التي تستثمر هذه الفرص. تظهر المقاولاتية في مختلف أنواع وأحجام المؤسسات، بدءًا من المؤسسات الصغيرة المحلية وصولاً إلى الشركات العالمية.

أما المنظمة الدولية للتعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) "تعتبر المقاولاتية هي سيرورة ديناميكية لتحديد الفرص الاقتصادية، وإستغلالها لتطوير وإنتاج وبيع سلع وخدمات".[2]

عرف المشرع الجزائري المقاولاتية بموجب المادة 549 من القانون المدني، على أنها "عقد يتعهد بمقتضاه أحد المتعاقدين أن يضع شيئا أو أن يؤدي عملا مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر". كما عرف القانون الأساسي للحرفي المقاولة على أنها "استخدام وسائل الإنتاج في منظمة دائمة أسست على نشأة مادية، فالعمل يعتبر تجاريا إذا كان يتم على شكل مشروع، وهو موضوع يعتمد على فكرتين أساسيتين: التكرار والتنظيم "[3]

وعليه يمكن أن نستخلص من التعريفات السابقة حول مفهوم المقاولاتية أو (ريادة الأعمال) الذي شهد تطورًا ملحوظًا عبر العصور، حيث اختلفت تعريفاته باختلاف التخصصات والمجالات. بناءً على التعريفات المتعددة التي تم استعراضها، يمكن استخلاص تعريف شامل للمقاولاتية على النحو التالي:

---

[1] بشير بن لحبيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 2.

[2] محمد سفيان بداوي، إيمان مرابطي، **فلسفة المقاولاتية الثقافية في الجزائر – نحو تفعيل دور الثقافية في التنمية الاقتصادية**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 447.

[3] علي رحال، أمال بعيط، **واقع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016، ص 167.

المقاولاتية هي عملية ديناميكية تهدف إلى اكتشاف وتحديد الفرص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واستغلالها من خلال إنشاء مؤسسات جديدة أو تطوير مشاريع مبتكرة .

والشكل التالي يعكس مفهوم الشامل للمقاولاتية أو (الريادة):

الشكل رقم (1. 1): مفهوم المقاولاتية

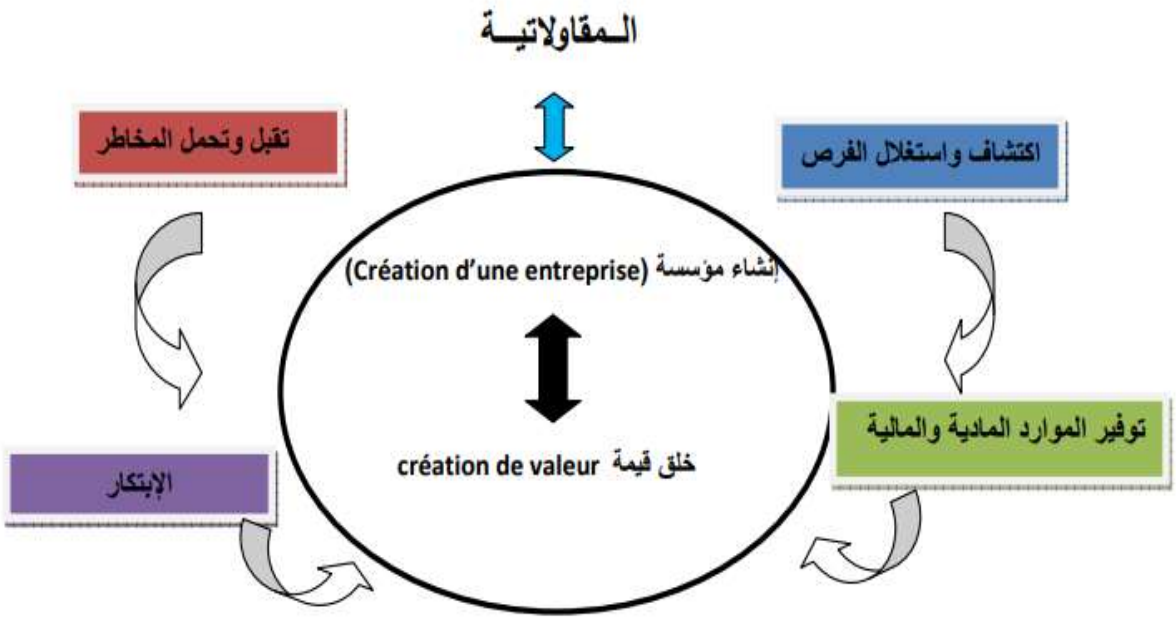

المصدر: ليلى بن عيسى، **المقاولاتية**، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر: تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، الجزائر، 2020–2021، ص 8.

2. التطور التاريخي للمقاولاتية:

شهد مفهوم المقاولاتية العديد من التطورات عبر العصور، كانت مليئة بالإسهامات والنظريات العلمية من قبل الباحثين، وذلك منذ القرن السادس عشر واستمر البحث في هذا المجال إلى يومنا هذا أين أصبحت المقاولاتية أهم أسس التنمية الاقتصادية، وعليه يمكن القول أن ظاهرة المقاولاتية قديمة ومتجددة، وسنحاول فيما يلي التطرق بإيجاز للتطور التاريخي للمقاولاتية كالتالي:

تشير الدراسات أنه إلى غاية القرن 18 كانت معظم الانشطة الإنتاجية تتمركز في المنازل وتتم بشكل يدوي دون الإعتماد على الآلة، حيث تميزت هذه الفترة بسيطرة التجار على الوحدات الحرفية والأنشطة الإنتاجية، حيث كانت هي السمة السائدة في النشاط الاقتصادي.[1]

وبظهور بوادر الثورة الصناعية والنظام الرأسمالي ساهم هذا في تغيير الفكر المؤسساتي،حيث تطورت الوحدات الإنتاجية البسيطة وتحول مفهومها وشكلها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أن الباحثين في تلك الفترة لم يولوا أهمية لمفهوم المقاول والمقاولاتية، بحيث ارتكز الإهتمام على المؤسسة دون مراعاة أهمية الفرد.

وفي هذا السياق عرف النيوكلاسيك المؤسسة على أن وظيفتها تقوم على التنسيق بين عوامل الإنتاج لرأس المال والعمل، وكما أن دور المقاول أو المسير ينتهي عند التقاء ميكانيزم السوق وديناميكية العرض والطلب، وهو ما انتقده Cantillon في ابحاثه ودراساته حول المقاول. ومع نهاية القرن 19 ونظرا لاشتداد المنافسة نتيجة الثورة الصناعية الثانية، وما صاحبها من ظهور للمؤسسات الكبرى المعتمدة في انتاجها على الآلة، والذي اعتبر سببا رئيسيا في إفلاس المنتجين الصغار وظهور افكار جديدة في التسيير، كالفصل بين المالك والإدارة المسيرة للمشاريع. بحيث كانت و.م.أ أول من عمل على الفصل بين الملكية والتسيير سنة 1870، لينتشر العمل بهذا المبدأ في 1920 ويشمل كل القطاعات في الدولة. ما ميز هاته المرحلة في مجال المقاول والمقاولاتية هو الإهمال التام لاهمية هذا الأخير في انشاء المؤسسات.

إلا أنه وبعد منتصف الثمانينات وبظهور الأزمة الإقتصادية، لم تجد المؤسسات الكبرى حلا لأزمتها المالية سوى تسريح عدد كبير من العمال، وما نتج عنه من أزمة البطالة وصعوبة التكيف مع المعطيات الجديدة للبيئة الاقتصادية والتكنولوجية، وقد مثل هذا الأمر نقطة تحول في نظرة الباحثين والجهات الحكومية لمكانة وأهمية المؤسسات الكبرى، وإهمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي بدءا من هاته المرحلة تجلت اهميتها كبديل يمكن اللجوء إليه للخروج من الأزمة التي هزت اقتصاديات العالم.

من خلال ما تقدم يتضح جليا أن الحديث عن المقاولاتية والمقاول لم يحظ بالإهتمام والنضج إلا في فترة نهاية الثمانينات، بالرغم من وجود جذور لإنشاء المؤسسة الصغيرة منذ قرون خلت.[2]

---

[1] ليلى بن عيسى، **المقاولاتية**، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر: تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر –بسكرة–، الجزائر، 2020–2021، ص 5.

[2] ليلى بن عيسى، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

ولقد مر تطور البحث في مجال المقاولاتية بثلاث حركات فكرية، يمكن تلخيصها باختصار على النحو التالي:[1]

أ. المقاولاتية حسب الإتجاه الإقتصادي:

إلى غاية الستينيات عرف هذا المجال سيطرة الإتجاه الوظيفي الذي يدرس المقاولاتية، إنطلاقا من العلوم الاقتصادية والاجتماعية التي قامت بالتركيز على نتائج المقاولاتية، في محاولة منها للإجابة على التساؤلين: "ما هو تأثير الأنشطة المقاولاتية على الإقتصاد؟ ما هي الظروف الإقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشجع المقاولاتية؟".كما تضمن هذا الإتجاه محاولات عديدة لتعريف المقاول إنطلاقا من وظائفه الإقتصادية، مما أدى إلى تطور مفهوم المقاول عبر الزمن تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي.

ب. المقاولاتية حسب إتجاه خصائص الأفراد:

لقد تم التركيز في هذه الإتجاه على المقاول في حد ذاته، وذلك بدراسة خصائصه بإعتبارها وسيلة يمكن من خلالها فهم النشاط المقاولاتي، وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات قامت بدراسة المقاول، انطلاقا من الخصائص النفسية، تمثلت في: (الحاجة للإنجاز، التفوق وتحقيق الهدف) والخصائص الشخصية، تتمثل في: (الوسط العائلي، الذي ينتمي إليه، المستوى التعليميو الخبرة المهنية).

ج. المقاولاتية حسب سير النشاط المقاولاتي:

ومع بداية التسعينيات ظهر إتجاه جديد يتزعمه المسيرون إهتم بدراسة سير العملية ككل، واهتم هذا الإتجاه بخصائص الأفراد بشرح تصرفات المقاول وسلوكه، وذلك جاء هذا الإتجاه كحتمية تنادي بضرورة تغيير مستوى التحليل في الأبحاث المنجزة في هذا المجال، وذلك بوضع المقاول جانبا والتركيز على "دراسة ما الذي يحدث فعلت في المقاولاتية". وفي هذا الإطار ظهرت مجموعة من الدراسات، ركز الباحثون من خلالها على دراسة العوامل التي تسمح للمقاول والمؤسسة الجديدة بالنجاح.

[1] Mohamed Lamine Alloune, Wassila Sebti, **Entrepreneurship between Idea and Success Factors**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, Vol 02, N° 01, 2019, P 03.

3. الاتجاهات المفسرة للمقاولاتية:

أصبحت المقاولاتية مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في معظم البلدان، ومحور أساسي للتطور، ونمط حياة مختلف يمكن الأفراد من تحقيق رغباتهم ويصبحوا الأكثر استقلالية ومستوى معيشي أفضل، ولهذا ظهرت وجهات وإتجاهات عديدة تفسر المقاولاتية، ويمكن تلخيص في النقاط التالية:[1]

أ. المقاولاتية كظاهرة تنظيمية:

من أبرز رواد هذا الاتجاه المفكر الاقتصادي الأمريكي "GARTNER"، حيث يعتبر أن المقاولاتية عملية استناد منظمات جديدة، وحتى يتسن فهم هذه الظاهرة يتوجب علينا دراسة العملية التي تؤدي على ولادة وظهور هذه المنظمات، بمعنى آخر مجموع النشاطات التي تسمح للفرد باستثناء مؤسسة جديدة.

فحسب هذا الاتجاه تشمل المقاولاتية مجموع الأعمال التي يقوم من خلالها المقاول بتنسيق الموارد المختلفة من (معلومات، موارد مالية، موارد بشرية...) وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل، وأن يكون قادرا على التحكم في التغيير ومسايرته من خلال أنشطة المقاولاتية الجديدة.

ب. المقاولاتية كإستغلال للفرص:

من أبرز رواد هذا الإتجاه المفكر الاقتصادي الأمريكي "VENKATARAMAN"، الذي يعتبر المقاولاتية بأنها العملية التي يتم من خلالها اكتشاف وتثمين واستغلال الفرص، التي تسمح بخلق منتجات وخدمات مستقبلية والفرص، وأيضا إلى إدخال طرق جديدة في التنظيم وبيعها بسعر أعلى من كلفة انتاجها. ويتم ذلك عن طريق المقاول، الذي يعين شخصا قادرا على اكتشاف موارد غير مثمنة، يقوم بشرائها وتنظيمها من أجل إعادة بيعها في شكل سلع ومنتجات مثمنة بشكل أفضل من طرف المستهلكين .

ومن خلال ما سبق يمكن أن تعرف المقاولاتية وفق هذا الإتجاه، بأنها استغلال للفرص التي تسمح بتجسيد مشروع.

ج. المقاولاتية كإزدواجية بين ثنائية (الفرد – خلق القيمة):

حسب هذا الاتجاه يتمحور مفهوم المقاولاتية، حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد والقيمة التي أنشاها. ويتزعمه المفكر الفرنسي البارز في مجال ريادة الأعمال "BRUYAT"، الذي يعتبر الفرد شرط أساسي في

---

[1] هوارية زيتوني، **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022، ص ص 14-15.

خلق القيمة، فهو عامل رئيسي في الثنائية إذ يقوم بتحديد طرق الانتاج، وبالتالي فالمقاول هو ذلك الشخص الذي يحدد خلق قيمة لإنشاء مؤسسة جديدة مثلا والذي بدونه لم يكن لهذه القيمة أي تقدم.

الشكل رقم (1. 2): الإتجهات المفسرة للمقاولاتية

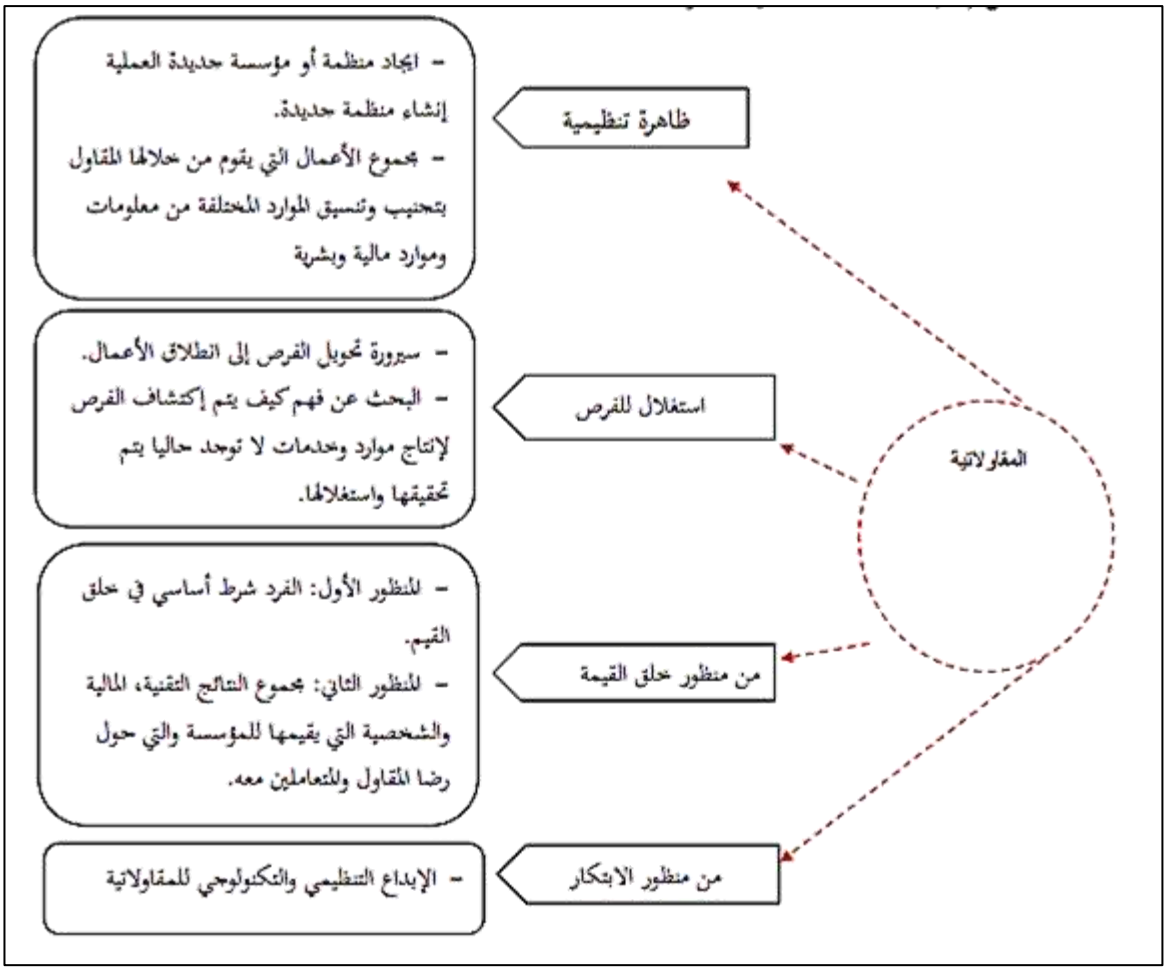

المصدر: هوارية زيتوني، **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022، ص 16.

4. أبعاد المقاولاتية:

ريادة الأعمال (المقاولاتية) تتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة تكون هذا التعريف وتحقق معنى الريادية في المشروعات الجديدة. هذه الأبعاد الثلاثة كما تظهر في الشكل الآتي هي[1]:

[1] أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ريادة الأعمال**، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 25-26.

الشكل رقم (1. 3): أبعاد المقاولاتية

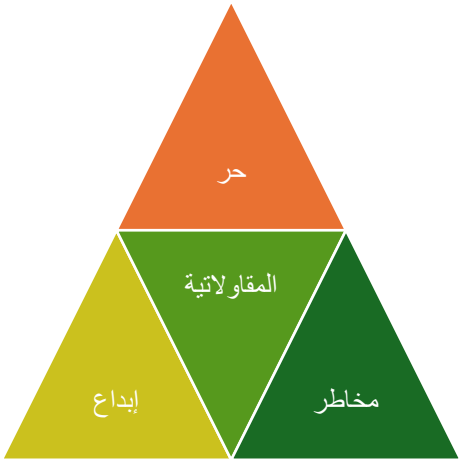

المصدر: أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ريادة الأعمال**، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019، ص 25.

- **أن يكون العمل حرا:** ويقصد به أن يكون العمل مستقلا لمالكه رائد الأعمال، وليس العمل لدى الآخرين؛
- **أن يتضمن نوعا من المخاطرة:** سواءً كانت مصاحبة للفكرة الجديدة أو الأسلوب الحديث أو السوق الجديدة، وأيا كان، فالمقصود بالمخاطرة أي المخاطرة المدروسة والمخططة مسبقا لاحتمال تبعاتها؛
- **أن يكون إبداعيًا** : فالجانب الإبداعي هو ما يميز المشروع الريادي عن غيره من المشروعات التقليدية الأخرى، والإبداع ليس محصورا بالاختراعات الجديدة بل قد يكون بصفات كثيرة تميز المشروع أو منتجاته عن المشروعات الأخرى، فقد يكون في أسلوب البيع، أو نموذج الأعمال، أو خدمات مساندة، أو تسويق مبتكر، أو إضافات على المنتج، وغيرها من الأساليب التي تميز المشروع بطريقة إبداعية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاولاتية

نسلط الضوء في هذا المطلب على الجوانب المتنوعة التي تبرز أهمية المقاولاتية على مستويات مختلفة، مع التركيز على الأهداف التي تسعى المقاولة لتحقيقها، بالإضافة إلى الدوافع التي تشجع وتحفز الأفراد على الانخراط في هذا المجال.

1. أهمية المقاولاتية:

تكتسي المقاولاتية أهمية بالغة ليس فقط على المستوى الاقتصادي أو الشخصي، وإنما تمتد إلى الأثر الاجتماعي والتنمية المستدامة، نعرضها بالتفصيل[1]:

أ. على المستوى الشخصي :

إن التفكير في إنجاز أو تطوير فكرة وتجسيد مشروع مصغر هو بحد ذاته إنجازا معنويا في نفسية المقاول، فمن خلاله يثبت توفر صفات ومهارات القائد، وأنه عضو فعال في المجتمع، يسعى إلى تقديم إضافة وابتكار جديد في المنتوج، وأنه مسؤول وملتزم اتجاه العاملين والمتعاملين، ومجازف ومتقبل للمخاطرة ويعمل بجد على ايجاد الحلول لمختلف المشاكل. كل هذا يحرره معنويا ونفسيا من مشكلة البطالة، ومشكلة الخضوع أو الانتماء إلى مؤسسة حكومية أو خاصة، ويشعره بحرية وأريحية في تنظيم العمل واختيار العاملين.

ب. على المستوى الاقتصادي:

المقاولاتية في حد ذاتها نشاط اقتصادي، ولذلك فإن أهميتها الاقتصادية تكمن في عدة نقاط نذكرها على سبيل المثال لا الحصر وهي:

- زيادة الناتج المحلي والمساهمة في نمو الاقتصاد، وهذا يرجع إلى مرونتها وتكيفها مع كل التطورات والتغيرات السريعة في الاقتصاد، والتي لا تستطيع المؤسسة الجامدة على مسايرتها؛
- إعادة هيكلة وتجديد النسيج الاقتصادي، من خلال خلق مؤسسات جديدة تعتمد على أفكار ابداعية تستجيب لاحتياجات السوق؛
- المحافظة على استمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري، الذي تمارسه المؤسسات بفضل الابداع والابتكار الظاهر على جودة ونوعية المنتوج؛

[1] حياة حميدي، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثانية ماستر تخصص علوم وإتصال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2020-2021، الموقع الإلكتروني: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429

- إضافة إلى تشجيع الصادرات وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

ج. على المستوى الاجتماعي:

على المستوى الاجتماعي تتجسد في:

- توفير فرص العمل والانقاص من البطالة، وذلك بتشغيل الكفاءات والمهارات التي يختارها المقاول بكل حرية؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثورة بين الأفراد، وتدعيم الشبكة الاجتماعية؛
- الحد من النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء أنشطة مقاولاتية فلاحية وحرفية، وتدعيم عجلة التنمية بالمنطقة الريفية؛
- المساهمة في ترقية المرأة المقاولة تطبيقا لمبدأ المساواة بين الجنسين، وإعطاء فرصة للمرأة لإثبات مهاراتها وكفاءتها، وبالتالي ظهور بعض الأنشطة والحرف غير شائعة كالنسيج والزخرفة.

د. على المستوى التنمية المستدامة:

إن خاصية الابتكار والتغيير ألزمت اليوم المقاولين بابتكار وتجسيد مشاريع تراعي البيئة (الايكولوجية) التي تراعي وتحافظ على الموارد الطبيعية الحالية والمستقبلية، كالمناخ الأخضر، التنقل الايكولوجي، الرسكلة. التي تعود بالفائدة الاجتماعية إذ تحد من بعض المشاكل البيئية والاجتماعية كالتلوث والنفايات.

2. أهداف المقاولاتية:

تتباين الوظيفة الأساسية للمقاولاتية بناءً على طبيعتها، وكذلك وفقًا لوجهات النظر المختلفة داخلها، مثل آراء المساهمين والعمال والإدارة والنقابات. ومن بين الأهداف التي تسعى المقاولة لتحقيقها، يمكن الإشارة إلى ما يلي:[1]

- تعتبر زيادة الأرباح وتوسيع نطاق الأعمال من الأهداف الأساسية للمقاولاتية، مما يساهم في تعزيز استدامتها وتنافسيتها في السوق؛
- تساهم المقاولاتية في تحسين جودة الحياة، من خلال تقديم منتجات وخدمات تلبي احتياجات المجتمع، وتشارك في المبادرات الاجتماعية التي تعود بالنفع على المجتمع ككل؛
- تتبنى المقاولاتية الحديثة ممارسات صديقة للبيئة، مثل تقليل النفايات، استخدام مصادر الطاقة المتجددة والحد من التلوث. مما يساهم في الحفاظ على البيئة للأجيال القادمة؛

[1] Mohamed Lamine Alloune, Wassila Sebti, **opcit**, p 5.

- تعزيز الابتكار والتطوير التكنولوجي، من خلال العمل على تطوير منتجات وخدمات جديدة تعتمد على أحدث التقنيات، مما يعزز من قدرتها التنافسية وساهم في تقدم القطاع التكنولوجي؛
- تساهم المقاولاتية في خلق وظائف جديدة وتقديم برامج تدريبية للموظفين، مما يعزز من مهاراتهم ويقلل من معدلات البطالة.

3. أنواع المقاولاتية:

تتعدد أنواع المقاولاتية أو (ريادة الأعمال) وفيما يلي بعض الأنواع الشائعة للمقاولاتية: [1]

- **المقاولاتية القائمة على الفرص:** هذا النوع مخصص عندما يدرك المقاول فرصة عمل ويطورها باعتبارها إختيارا مهنيا له؛
- **المقاولاتية القائمة على الضرورة:** هذا النوع مخصص عندما يكون المقاول مجبرا لدخول هذا المجال بسبب نقص الفرص لكسب لقمة العيش في هذه الحالة، لا تكون ريادة الأعمال خيارا بل حاجة ملِحَة، بحيث يواجه الأفراد ظروفا صعبة تدفعهم لهذه الخطوة؛
- **المقاولاتية التي تتشكل من خلال الابتكار:** يشترك هذا النوع من ريادة الأعمال المدفوعة بالابتكار في فكرة الابتكار في الأعمال بهدف متابعة الفرص العالمية؛
- **المقاولاتية التجارية الصغيرة:** هي نوع آخر من المقاولاتية التي لها وصول محدود إلى السوق العالمية، وتخدم الأسواق المحلية بالطريقة التقليدية مع ميزة تنافسية منخفضة.

من ناحية أخرى، تصنف دراسات أخرى المقاولاتية إلى فئات مختلفة كالأعمال التجارية عالية النمو والمدعومة بالتكنولوجيا والمدعومة برأس المال الاستثماري مثل (Yahoo، Google، Apple، Amazon) وغيرها، والتي تركز على الأعمال التكنولوجية والنمو لتمكين المالك من كسب المليارديرات وتخلق آلاف الوظائف، وتقدم السلع والخدمات في نطاق واسع في الوقت المناسب.

4. دوافع المقاولاتية:

هناك مجموعة من العوامل التي تقود الفرد إلى خوض مجال المقاولاتية، قام المفكران الأمريكيان "L.SOKOL" و "A.SHAPERO" بتوضيحها في نموذج تكوين **الحدث المقاولاتي** القائم على فكرة أساسية، مفادها أنه: "لكي يبادر الفرد بتغيير كبير ومهم لتوجهه في الحياة، مثل اتخاذ قرار إنشاء مؤسسته

[1] إيمان بن نعجة، **المقاولاتية**، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022-2023، ص 20.

الخاصة، فيجب أن يسبق هذا القرار **حدث ما يقوم بإيقاف وكسر الروتين المعتاد**". ويمكن توضيح هذا النموذج في الشكل الموالي[1]:

الشكل رقم (1. 4): نموذج الحدث المقاولاتي

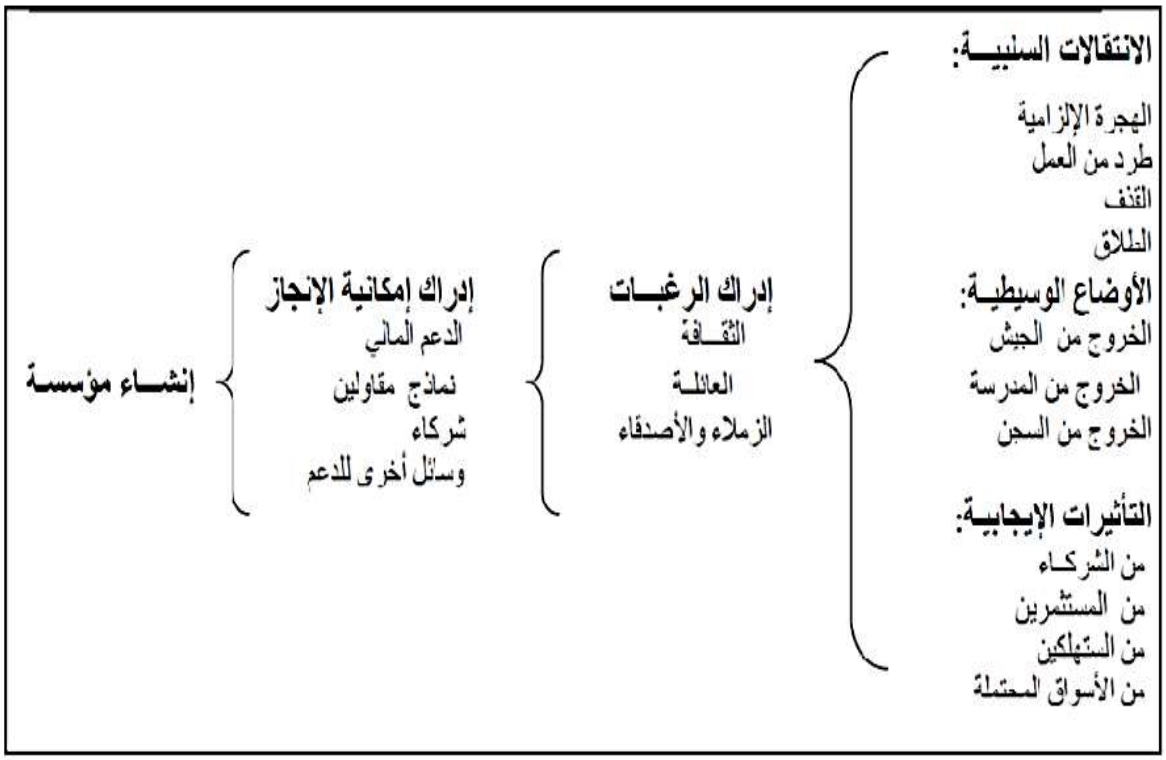

المصدر: سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لجميع التخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018، ص 6.

ويمكن شرح هذا النموذج كما يلي:

أ. **المجموعة الأولى: المؤثرات البيئية:** وتشمل ما يلي:

- **الانتقالات السلبية:** مثل التسريح من العمل الهجرة الطلاق. ... إلخ؛
- **الأوضاع الوسيطية:** كالخروج من الجيش أو الخروج من السجن أو المدرسة .... إلخ؛
- **التأثيرات الإيجابية:** وهي التي يتأثر بها الفرد من الشركاء والمستثمرين، إلى جانب وجود أسواق ومستثمرين محتملين.... إلخ.

[1] سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لجميع التخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018، ص 6.

وتمثل هذه العوامل في مجملها أولى المؤثرات البيئية التي تحرك الحدث المقاولاتي، والتي تؤثر على تباين درجة قوتها على قيم الفرد ورغباته، وهكذا تقود هذه المجموعة من العوامل إلى المجموعتين المواليتين المتمثلتين في إدراك الرغبات وإدراك إمكانية الإنجاز، وهما مرتبطتان بشكل وثيق بالمحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي يعيش فيه الفرد والذي قد يكون تأثيره متباينا بين مختلف الأفراد.

ب. المجموعة الثانية: إدراك الرغبة:

وهي قيمة تنشأ أولا من المحيط العائلي والأصدقاء لتنتقل إلى بقية دوائر المجتمع، هذا الأخير الذي يلعب دورا مهما من خلال مدى تشجيعه الروح المبادرة والاهتمام بالإبداع والاستقلالية، كما تلعب التجارب السابقة في هذا المجال دورا محوريا في تقوية الرغبة لدخول عالم المقاولاتية.

ج. المجموعة الثالثة: إدراك إمكانية الإنجاز:

وهي المرحلة التي تظهر للفرد مدى قدرته على إدراك أنواع الدعم الضروري والمتوفر لتحقيق فكرته، كالدعم المالي الذي يعد ركيزة أساسية لإنشاء المقاولة، سواء كان مصدر هذا الدعم مدخراته الخاصة أو مساهمات العائلة والأصدقاء أو مختلف أنواع الدعم المالي الذي توفره المؤسسات الحكومية أو الخاصة، أو برامج الدعم المنشأة لهذا الغرض.

بالإضافة إلى النصائح والاستشارات التي يتحصل عليها الفرد من خلال نماذج المقاولين والشركاء الذين سبقوه في التوجه المقاولاتي، إلى جانب وسائل الدعم الأخرى كالتكوين واكتساب الخبرات، سواء المتأتية من التحصيل العلمي أو تلك الناتجة عن تبادل الخبرات والآراء في هذا المجال[1].

المطلب الثالث : إستراتجيات المقاولاتية ودورها على الصعيد الاقتصادي والإجتماعي

من خلال هذا المطلب، سيتم التركيز على مجموعة من الاستراتيجيات التي ينبغي على المقاولين اعتمادها لضمان نجاح مشاريعهم، مثل الابتكار، والإبداع، والمخاطرة، والتفرد، والمبادرة. كما سيتم تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة للمقاولاتية في التأثير على الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى ذلك، سيتم تناول دورها الاجتماعي.

[1] سوسن زيرق، **نفس المرجع السابق**، ص 6.

1. استراتيجيات المقاولاتية:

إن استراتيجيات المقاولاتية هي ما يدفع المؤسسات نحو التوجه لتحقيق رغبات وحاجات الزبائن، والتي يجب على المقاول إتباعها لكي ينجح في مشروعه والوصول بمؤسسته للتميز والنمو، ويمكن تلخيصها في الشكل التالي : [1]

الشكل رقم (1. 5): إستراتيجيات المقاولاتية

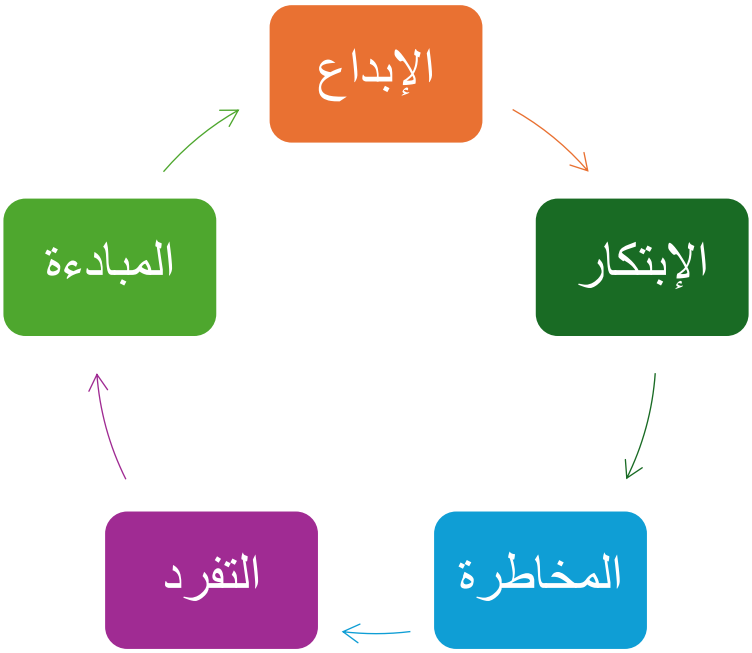

المصدر: من إعداد الطالبة إستنادا إلى الجودي محمد علي، **دروس ومحاضرات في المقاولاتية**، محضارات مقدمة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020-2021.

أ. الإبداع:

يعد الخطوة الأولى للابتكار، فهو عملية تحسس للمشكلات والوعي لمواطن الضعف والثغرات، والبحث عن حلول اللازمة لصياغة فرضيات جديدة واختبارها، من أجل التوصل إلى حلول أو ارتباطات جديدة، باستخدام المعطيات المتوفرة لنقل وتوصيل النتائج للآخرين.

[1] محمد علي الجودي، **دروس ومحاضرات في المقاولاتية**، محاضرات مقدمة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020-2021، ص 28.

ب. الابتكار:

يعني الوصول إلى فكرة جديدة ترتبط بالتقنية وتؤثر في المؤسسات المجتمعية، فالابتكار جزء مرتبط بالأفكار الجديدة، وهناك علاقة تكاملية بين الإبداع والابتكار للتوصل إلى المؤسسة مقاولاتية مبدعة. كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (1. 6): مدخلات ومخرجات المقاولة الإبداعية

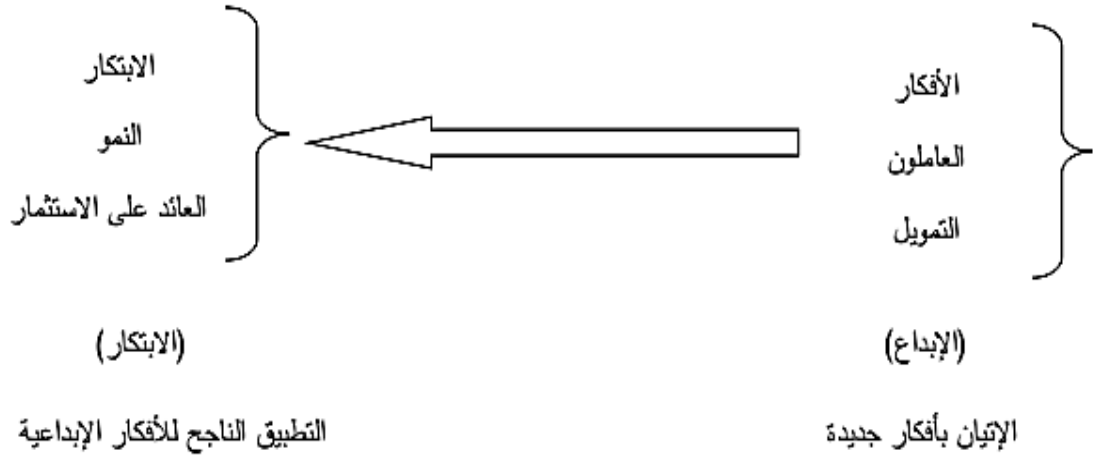

المصدر: الجودي محمد علي، **دروس ومحاضرات في المقاولاتية**، محضارات مقدمة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020-2021، ص 29.

ج. المخاطرة:

تُعدّ المخاطرة جزءاً أساسياً يتعامل معه المقاول أو صاحب المشروع عند بدء مشروع جديد، وتعني المجازفة، أي على المقاول أن يُعرض نفسه للخطر باتخاذ قرارات تتضمن استثمار الأموال والوقت والجهد في المشروع. وقد يواجه صعوبات كبيرة مثل المنافسة، التقلبات الاقتصادية، أو حتى عدم إقبال السوق على المنتجات أو الخدمات الجديدة.

د. التفرد:

يعبر عن التميز من حيث إدخال طرق جديدة أو ابتكار طرق جديدة، سواء في طبيعة المنتجات التي يتم تقديمها أو طبيعة الموارد التي تمكن من تحقيق الميزة التنافسية، والاستمرار بالأفضلية.

هـ. المبادرة:

وتعني المشاركة في مشكلات المستقبل والحاجات والتغييرات، ومدى تقديم منتجات جديدة تعتمد على تقنية متطورة وتتضمن نسبة عالية من المخاطرة.

تؤدي هذه الاستراتيجيات بالمقاول إلى استنباط أفكار جديدة توصله إلى مشروع مقاولاتي ناجح يمكنه من المنافسة بقوة وجدارة[1].

2. دور المقاولاتية:

يهدف النشاط المقاولاتي إلى تحقيق مجموعة من النتائج الإقتصادية، التي تمتد أثرها لتشمل الجانب الاجتماعية. كما يلي:[2]

أ. على المستوى الاقتصادي :

- إعادة هيكلة وتحديد البنية الاقتصادية، من خلال خلق مؤسسات جديدة اعتماداً على أفكار ابداعية بما يستجيب لاحتياجات السوق، وعادة ما تأخذ هذه المؤسسات شكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذه الأخيرة أصبحت في العقود الأخيرة تقود الاقتصاديات المتقدمة؛
- المحافظة على إستمرارية المنافسة في الأسواق وكسر النمط الاحتكاري، الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة بفضل الإبداع والابتكار؛
- المساهمة في نمو الاقتصاد، نظرا لكون المقاولاتية تلعب دورا هاما في تقدم الاقتصاديات وتحقيق نسب نمو مهمة، بسبب مرونتها وقابليتها على الاستجابة للتغيرات السريعة في الاقتصاد .

ب. على المستوى الاجتماعي:

- المساهمة في تحسين المستوى المعيشي للأفراد، وذلك من خلال خلق فرص عمل وتقليص معدلات البطالة، مما يؤدي إلى زيادة متوسط الدخل الفردي؛
- المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الثروة بين أفراد المجتمع، من خلال انتشارها الجغرافي الذي ينتج لها ولوج عدة مجالات وأنشطة ؛

[1] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 29.

[2] هوارية زيتوني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.

- الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن، والتي تعد فرصا متعددة للأفراد للحصول على فرص عمل، دون الحاجة إلى التنقل إلى المدن أين تتواجد المؤسسات الكبيرة، التي يصعب التوظيف بها. ولهذا تعتبر المقاولاتية عنصر تثبيت للسكان بحكم قدرتها على التواجد في هيئات وأماكن مختلفة؛
- المساهمة في ترقية المرأة، باعتبار المقاولاتية من أهم السبل التي يمكن للمرأة من خلالها إظهار إمكانياتها في مجال الأعمال والريادة، وفتح آفاق مهنية تتعدى بساطة الأعمال المنزلية، وهو ما يدعم دورها في الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني: المقاول كعنصر فعال في العملية المقاولاتية

بالرغم من أن المقاول هو شخص فردي قد يبدأ عمله من مجرد فكرة، إلا أنه يمثل محركًا رئيسيًا لخلق الفرص الاقتصادية وتنمية الموارد. مع مرور الزمن، تطور مفهوم المقاول بشكل كبير لينسجم مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، في هذا المبحث، سيتم تسليط الضوء على المقاول كعنصر أساسي في العملية المقاولاتية، من خلال مناقشة الإطار المفاهيمي للمقاول، خصائصه وسماته، وأنواعه.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاول

من خلال هذا المطلب، سيتم تسليط الضوء على مفهوم المقاول، من خلال مجموعة من التعريفات التي تقدم رؤية شاملة للريادي أو المقاول، بالإضافة إلى تطور مفهوم المقاول على مر العصور.، وسنعرض كذلك بعض المقاربات المختلفة التي تناولت المقاول من زوايا متعددة.

1. تعريف المقاول:

الريادي أو المقاول هو "الشخص الذي يجلب الموارد والعمالة والمواد والأصول الأخرى بتوافق لجعل قيمتها اكبر من ذي قبل، كما وأنه الشخص الذي يكون مسروراً بتأمين الثروة للأخرين بإيجاد طرق جديدة للإنتفاع من الموارد، وتقليل الفاقد وانتاج الوظائف للأخرين".[1]

وقد أشار المفكر الأمريكي (PEGGY) إلى أن المقاول هو "الذي يأخذ أو يتوسط بين شيئين ولديه القدرة على أخذ موقع ما بين المورد والزبون، وكذلك القدرة على أخذ المخاطرة والعمل على تحويل الموارد من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى من الإنتاجية".[2]

كما يعرف أيضا على أنه "**الشخص الذي يقوم بعملية تحديد وتطوير وصياغة الرؤيا الجديدة للأعمال من خلال فكرة جديدة أو فرصة جديدة أو طريقة جديدة لأداء الأعمال**".[3]

---

[1] سعد علي ريحان المحمدي، **الريادة والإبداع: هوية المنظمات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، 2023، ص 21.

[2] توفيق خذري، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06-05 / 05 / 2013، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص 4.

[3] فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد، الطبعة 2،عمان، 2010، ص 32.

ويعرف رائد الأعمال أيضا على أنه ذلك "الشخص الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك القبول بالفشل والمخاطرة، ولديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الاصول ويجعل منه شيئا ذا قيمة، ويقدم شيئا مبدعا جديدا، كذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك".[1]

والمقاول هو "مؤسس أو منشأ المؤسسة الذي يعمل على تنظيمها وإدارتها داخليا وخارجيا، ومن الممكن للمقاول أن يظهر في المراحل المتقدمة من حياة المؤسسة، وهي الحالة التي يشتري فيها مؤسسة قائمة أو يخلف شخصا قبل، فنجد المقاول يرتبط في الأساس بملكية أصول المؤسسة أي برأس المال ويقوم بإدارتها، فيصطلح على تسميته بالمسير المالك وقد يتخلى عن إدارة المؤسسة لشخص آخر يعرف بالمسير أو المدير".[2]

كما يعرف المقاول أو رائد الأعمال أنه المبتكر الذي ينفذ التغيير داخل الأسواق، من خلال تنفيذ تركيبات جديدة. ويمكن أن يتخذ ذلك عدة أشكال نذكر:[3]

- إدخال سلعة جديدة أو نوعية جديدة منها؛
- إدخال طريقة جديدة للإنتاج؛
- فتح سوق جديدة؛
- غزو مصدر جديد لنقل مواد أو أجزاء جديدة، والقيام بتنظيم جديد لأي صناعة.

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص بأن المقاول على أنه الفرد الذي يتمتع بروح المبادرة والابتكار، ويتولى تحديد واستغلال الفرص الاقتصادية من خلال تطوير وصياغة رؤية استراتيجية واضحة تهدف إلى تحويل فكرة جديدة أو طريقة مبتكرة في أداء الأعمال إلى مشروع فعلي. ويضطلع المقاول بدور محوري في تحمّل المخاطر، واتخاذ القرارات، وتحقيق القيمة المضافة، بما يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

---

[1] أمينة جودي، إبتسام بن غزال، **دور التعليم الريادي في تنمية مهارات رائد الأعمال في ظل إقتصاد المعرفة: دراسة إستطلاعية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بسكرة**، الجزائر، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2020، ص 17.

[2] مجدوب بحوصي، عمار عريس، خيرالدين بوزرب، **دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين**، الملتقى الدولي حـــول: "الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات" يومي 29 و 30 أفريل 2018، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2018، ص 5.

[3] Ahmad, Nadim and Seymour, Richard G., **Defining Entrepreneurial Activity: Definitions Supporting Frameworks for Data Collection**. OECD Statistics Working Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1090372 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1090372,2008, P 7

2. تطور مفهوم المقاول:

تطور مفهوم المقاول مع مرور الزمن، حيث تشابه في ذلك بتطور النشاط الاقتصادي، ففي فرنسا وخلال العصور الوسطى، كانت كلمة "المقاول" تعني الشخص الذي يشرف على مسؤولية ويتحمل أعباء مجموعة من الأفراد، ثم أصبح يعني الفرد الجريء الذي يسعى من أجل تحمل مخاطر اقتصادية. ولقد اعتمدت أغلب الدراسات التي تطرقت إلى موضوع المقاول على أسلوبين أساسيين لتعريفه هما[1]:

- **الأسلوب الوظيفي:** ويركز على أعمال المقاول وسلوكاته ووظائفه، وهذه الطريقة تعرف المقاول حسب سلوكاته وأفعاله، حيث أنها تصف وظائف المقاول التي على أساسها يتم تحديد المقاول من غيره؛
- **الأسلوب الشخصي:** هو الذي يصف المقاول في حد ذاته أي صفاته وخصائصه.

ويعتبر الأسلوب الوظيفي أكثر واقعية من الأسلوب الشخصي الذي يميل إلى التجريد والمثالية.

ويمكن توضيح تطور مفهوم المقاول في الجدول الموالي:

الجدول رقم (1. 1): تطور مفهوم المقاول

المفكر	السنة	التعريف
ريتشارد كلينتون Richard Cantione	1730	المقاول هو الشخص الذي يتحمل مخاطرة أو خسارة غير صاحب رأس مال.
جون بابتست سي John Babtist	1803	المقاول يمثل حالة التفريق بين الفصل بين أرباح صاحب رأس المال والمقاول.
فرانسز ووكر Francis Walker	1876	المقاول هو من يحقق ربحا بسبب قدرته على إدارة المشاريع مقابل من يحقق ربحا بسبب تقديمه المال.
فرانك كنايت Frank Knight	1921	المقاول هو ذلك الشخص الذي يتصرف على أساس توقعاته التقلبات السوق ويتحمل المسؤولية في ديناميكية عمل السوق.
فريدريك شومبيتار Friedrich schumpeter	1934	المقاول هو ذلك الشخص الذي يستغل الفرص الناتجة عن اختلالات توازن السوق بحثا عن تكسير الروتين من أجل التغيير.
ديفيد ماكليلاند David Mcliland	1961	هو شخص ذو عزيمة ويخاطر باعتدال.

[1] كمال العقاب، **المقاولاتية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة التكوين المتواصل، سطيف، الجزائر، 2022-2023، ص ص 59-60.

بيتر دروكر Peter Drocker	1961	هو شخص يعظم الفرص المتاحة ويوصلها إلى الحد الأقصى.
البرت شابيرو Albert Shapiro	1975	المقاول هو شخص مبادر ينظم بعض الآليات الاقتصادية أو الاجتماعية لإنجاح مشروعه ويقبل المخاطرة والفشل.
كارل فسبر Carl Vesper	1980	المقاول هو شخص ينظر إليه بطريقة مختلفة من قبل الاقتصاديين والسيكولوجيين والسياسيين ورجال الأعمال.
ميشال مارشزني Michel Marchesney	1988	المقاول هو شخص يتخيل الجديد ولديه ثقة كبيرة في النفس متحمس، يحب حل المشاكل (القيادة) ويصارع الروتين، ويرفض العقبات والمصاعب، ويعمل على إيجاد وخلق معلومة هامة جديدة تحقق أهدافه.

المصدر: كمال العقاب، **مقاولاتية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة التكوين المتواصل، سطيف، الجزائر، 2022-2023، ص 60.

3. المقاول وفقا للمقاربات المقاولاتية:

تتجسد مقاربات المقاول في:[1]

أ. المقاربة الاقتصادية:

احتلت المقاربة الاقتصادية أهمية كبيرة لفترة طويلة من الزمن، حيث ساهمت في تطور مفهوم المقاول تماشيا مع التحولات التي عرفها النظام الاقتصادي العالمي، حيث تعاملت مع المقاولاتية باعتبارها ظاهرة اقتصادية بحتة تستند إلى عقلانية السوق دون إعطاء أي أهمية للأبعاد الاجتماعية للظاهرة المقاولاتية، نتج عن هذه العوامل ظهور مقاربات جديدة ركزت على دراسة خصائص المقاول، باعتباره فردا يمتلك مجموعة مميزة من الصفات والدوافع التي تحركه، ويتأثر بعدد من العوامل والمتغيرات.

ب. مقاربة السلوكية حسب مقاربة الأفراد:

حاولت هذه المقاربة إيجاد خاصية رئيسية، أو مجموعة من الصفات يمكن من خلالها التعرف على المقاول، وضمن محاولات العديد من الباحثين تحديد الخصائص التي تميز المقاول عن غيره من الأعوان

[1] وليد بيبي، عمار فاروق غربي، عفاف حمادي، **المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالجزائر** ، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019، ص ص 7-8.

الاقتصاديين. حيث أظهرت أعمال عالم النفس الأمريكي "D. MCCLLELAND" في بداية الستينات خلال دراسته أن الخاصية الأساسية التي تميز سلوك المقاول هي الحاجة إلى الانجاز، بمعنى الحاجة إلى التفوق وتحقيق الهدف. كما أن المقاربة الديمغرافية ركزت على دراسة الخصائص الشخصية للمقاول ،مثل: (الوسط العائلي الذي ينتمي إليه، المستوى التعليمي الذي يتمتع به، لخبرة المهنية المكتسبة).

ج. المقاربة العملياتية حسب النشاط المقاولاتي:

ركز المفكر الاقتصادي الأمريكي (GARTNER) على دراسة عملية إنشاء مؤسسة جديدة، أي الاهتمام بما يفعله المقاولون فعلا عوض الاهتمام بما هم عليه. وركز أيضا على التغيير الذي يسمح للمقاول باستغلال الموارد المتاحة بطريقة جديدة، عن طريق نموذج له أربعة أبعاد تتمثل في: المحيط، الفرد، سير العملية والمؤسسة.

المطلب الثاني : خصائص وسمات المقاول

يعتبر إدراك الخصائص والسمات المقاول أمرًا ضروريًا لفهم كيفية تحقيق النجاح في ريادة الأعمال، والتكيف مع التحديات المستمرة التي قد تواجه رواد الأعمال، سيساهم هذا المطلب في توفير إطار شامل للأدوات والمهارات التي يحتاجها المقاول لتطوير مشاريعه، سواء كانت صغيرة أو كبيرة، مما يمكنه من التفاعل بفعالية مع بيئة الأعمال المتغيرة.

1. خصائص المقاول:

تتمثل هذه خصائص في القدرات والسمات الشخصية التي يمتلكها المقاول، ويحتاجها لإدارة مشروعه بنجاح، وهي المهارات السلوكية والإدارية التي تمكنه من النجاح في مشروعه، ووفق هذا التصور يمكن تصنيف خصائص المقاول على النحو التالي[1]:

أ. **الخصائص الشخصية** : وتشمل ما يلي:

- **الثقة بالنفس** : تعد من أهم الخصائص التي يمتلكها المقاول الناجح، لأنها تمنحه القدرة على اتخاذ قرارات جريئة ومواجهة التحديات التي قد تعترض طريقه، عندما يكون المقاول واثقا في نفسه، فإنه يشعر بقدرته على التعامل مع الأزمات والمشاكل بطريقة أكثر إيجابية وفعالية، هذه الثقة تمكنه من النظر إلى التحديات

[1] صفية بوزار، مطبوعة بعنوان **المقاولاتية**، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3-، الجزائر، 2018-2019، ص ص 25-26.

كفرص للتعلم والنمو بدلا من أن تكون عقبات تعيق تقدمه. كما أن هذه الثقة تعزز من قدرته على التحلي بالصبر والمثابرة في مواجهة الصعوبات، مما يعزز فرص النجاح في مشروعاته، ويجعله أكثر استعدادا لحل المشاكل بشكل أكثر إبداعا من الآخرين ؛

- **الاندفاع للعمل** : يظهر المقاول مستوى من الاندفاع نحو العمل اعلى من الآخرين، حتى إن هذا الاندفاع والحماس يأخذ شكل العناد والرغبة في العمل الصعب والشاق ؛
- **الالتزام** : لابد من المقاول من استمرار تركيزه على أهدافه، وعدم تخليه عن تخطيط أنشطته. كما أن سر نجاح المقاول هو التزامه بواجباته التي رسمها لنفسه ؛
- **التفاؤل** : يتميز المقاول بأنه متفائل أكثر من غيره، مع العلم أن الأشخاص قد يفشلون في تحقيق شيء ما في مراحل الحياة، وهذا أمر لا يمكن تفاديه، ولكن يجب التعلم من ذلك الفشل لاستمرار النجاح.

ب. الخصائص السلوكية : وتشمل ما يلي:

- **المهارات التكاملية:** تتعلق بتعزيز التعاون بين الأفراد في بيئة العمل، بحيث تتناغم جميع الأقسام والأنشطة ضمن هيكل متكامل يعمل بكفاءة عالية. تتضمن هذه المهارات: القدرة على العمل المستمر المبادرة، الثقة بالنفس، اتخاذ القرارات بشكل منهجي، التمتع بقدرات محاسبية، كما تشمل أيضا القدرة على الابتكار والتجديد، بالإضافة إلى الإستعداد للتفاعل الفعال وأخيرا العمل الجماعي بروح الفريق.

ج. الخصائص الإدارية : وتشمل ما يلي:

- **المهارات الإنسانية:** تتمثل المهارات الخاصة بالتعامل الإنساني في التركيز على رفاهية العاملين وظروفهم الاجتماعية والنفسية، من خلال خلق بيئة عمل تحترم وتقدر الذات الإنسانية، يتضمن ذلك توفير أجواء تشجع على احترام المشاعر وتقدير قيمة الفرد، بالإضافة إلى كيفية استثمار الطاقات البشرية بشكل فعال في بيئة تركز على الجوانب السلوكية والإنسانية، هذا التوجه ينعكس بشكل إيجابي على الأداء والابتكار، مما يسهم في تحقيق التميز داخل المؤسسة.
- **المهارات الفكرية** : يتطلب من المقاول امتلاك مجموعة من المهارات الفكرية الخاصة وامتلاك المعارف والجوانب العلمية والتخطيطية، وكيفية ارتكازه على الأطر والمفاهيم العلمية والمعرفية، والقدرة على تحديد السياقات والنظم وصياغة الأهداف على أساس العقلانية.
- **المهارات التحليلية** : ترتبط المهارات التحليلية مع المهارات الفكرية، وتهتم المهارات التحليلية بتفسير العلاقات بين العوامل والمتغيرات المؤثرة على أداء المشروع. وتهتم هذه المهارات بتحليل الأسباب وتحديد عناصر القوة والضعف للبيئة الداخلية، والفرص والتهديدات في البيئة الخارجية، كما تركز هذه المهارات على تحديد السلوكيات الخاصة بالمنافسين وتصوراتهم المستقبلية.

- **المهارات الفنية** : وتتمثل بالمهارات الأدائية ومعرفة طبيعة العلاقات بين المراحل الإنتاجية والمهارات التصميمية للسلع، ومعرفة كيفية أداء الأعمال الفنية خاصة فيما يتعلق بتصميم المنتج وكيفية تحسين أداءه، وكل ما يرتبط بالجوانب الفنية والتشغيلية ومعرفة كيفية تركيب الأجزاء وصيانة بعض المعدات.

2. سمات المقاول:

يتميز المقاول بصفات وسمات شخصية تساهم في نجاحه وتفوقه في مجال ريادة الأعمال، من أبرز هذه السمات[1]:

- القدرة على إتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق أهداف المشروع، ويقود فريقه نحو النجاح من خلال تحفيزهم وإرشادهم بشكل فعال؛
- المقاولاتية تتطلب مواجهة المخاطر، والمقاول الشجاع هو من يتعامل مع التحديات، ويأخذ المخاطر المدروسة لتحقيق النجاح؛
- يجب أن يتمتع بقدرة على التفكير بشكل إبداعي خارج الأطر التقليدية، مع البحث المستمر عن حلول جديدة تلبي احتياجات السوق؛
- القدرة على التعلم من التجارب السابقة، والتكيف مع التغيرات المستمرة في السوق والتكنولوجيا التي تعتبر من عوامل استدامة نجاح المشروع؛
- القدرة على التغلب على التحديات وتحقيق أهداف؛
- التحلي بمهارات التواصل فالتواصل الفعال مع العملاء والموردين والشركاء، وبناء شبكة علاقات قوية، يعزز فرص نجاح المشروع بشكل كبير؛
- اتخاذ القرارات في الوقت المناسب يعد أساسياً لضمان سير المشروع بسلاسة وتحقيق الأهداف؛
- وجود رؤية واضحة للمستقبل والالتزام بتحقيقها، يساعد على توجيه جهود الفريق نحو أهداف مشتركة وضمان النجاح المستدام.

هذه السمات تشكل جوهر شخصية المقاول الناجح، وتساهم بشكل كبير في تحقيق الاستدامة والازدهار في عالم ريادة الأعمال.

[1] حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016-2017، ص ص 54-55.

المطلب الثالث : أنواع المقاول ودوره

سيتم استعراض أبرز أنواع المقاولين، بدءًا من تصنيفاتهم وفقًا لظروف الإنشاء، مرورًا بأنواعهم بناءًا على سماتهم الشخصية والاقتصادية، وصولًا إلى أنواع المقاولين بناءً على أساليب التجديد. كما سيتيح هذا المطلب فهمًا أعمق لطبيعة المقاولين ودورهم الحيوي في الاقتصاد المعاصر.

1. أنواع المقاول:

لقد تعددت تصنيفات المقاولين وأنواعهم وفقا لعدة معايير مرتكز عليها من طرف الباحثين والمتمثلة فيما يلي[1]:

أ. أنواع المقاولين تبعا لظروف الإنشاء:

- **المقاول الحرفي:** وهو المقاول الذي يملك القليل من التعليم، ولكن يتمتع بكفاءة عالية ومركزة، فمصدرها نابع من حب مهنة العائلة التي توارثها من الآباء ويسعى لتوريثها للأبناء؛
- **المقاول المسافة للفرص:** فهو مقاول يمتلك مستوى تعليمي عالي وخبرة في الأعمال متنوعة ومتعددة، يرفض أن يستمد نشاطه من الآباء فهو ليس نمطيا، بل يحب المخاطرة وتجريب الأفكار الجديدة، محب للنمو والتطور حتى وإن كان ذلك على حساب الاستقلالية.

ب. أنواع المقاولين تبعا لمواصفتهم وسماتهم:

- **المقاول المدير (المبدع):** محقق المسار مهني لامع وجيد (مدرسة، جامعة، معهد أو مؤسسة ....)؛
- **المقاول المالك والمتوجه نحو النمو:** هذا النوع من المقاولين له هدف النمو في الحاضر، ودوافعه مرتبطة بنوع ما بالسلطة، ولكن إشكالية الاستقلالية المالية تستوجب منه إيجاد التوازن بين النمو والملكية؛
- **المقاول الرافض للنمو (الباحث عن الفاعلية):** هذا النوع من المقاولين يختار بوضوح هدف الاستقلالية كأولوية، يرفض النمو إلى حد ما، خوفا من عدم تحقيق هدفه الأساسي وهو الاستقلالية والسلطة المطلقة على مشروعه؛
- **المقاول الحرفي:** هدفه الاستقلالية المهنية، البقاء والاستمرارية، وذلك عن طريق البحث عن وضعية محمية في السوق، أي أنه ينجح دوما نحو الاستثمارات والمشاريع المضمونة.

---

[1] نور الدين صدار، هيكلة وتخطيط درس "**المقاولاتية وإدارة المشاريع**" بهدف تعليم هجين لصالح طلبة السنة الثانية ماستر إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، المحاضرة الثالثة: المقاول، محفظة مقدمة في إطار التكوين البيداغوجي عن بعد في تقنيات التعليم والتطبيقات البيداغوجية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، 2020-2021، ص ص 3-4-5.

ج. أنواع المقاولين تبعا لوظائفهم الاقتصادية:

- **المنتج المسوق:** هو المقاول الذي يقدم مشروعا منتجا، هدفه تعظيم الأرباح ويمارس فيه وظائف متعدد؛
- "**قبطان الصناعة**": هو مُصطلح يُشير إلى رائد الأعمال أو صاحب المبادرة، الشخص المسؤول عن المشروع بشكل كامل في الجوانب الإستراتيجية والتنفيذية. هدفه اكتساب مشروعه الخاص حيث يمارس الرقابة الشاملة لمختلف الإجراءات، ويملك أحقية التأثير فيها وفي المشروع؛
- **المدير الموظف:** يمتلك صاحب هذا المشروع قانون أساسيا خاصا به يعتمده لتحقيق أهدافه، وغالبا ما يعمل وفقا لهذا القانون الشخصي، ولا يميل كثيرا إلى التغيير والمخاطرات غير المحسوبة؛
- **المقاول المشارك:** هو المقاول الذي يلعب دورا مهما وقويا في تأسيس مشروع ما يشارك في انطلاقه، وفي الغالب ينسحب منه لينطلق في مشروع آخر. ويتميز هذا النوع بأفكار مبدعة لكنهم لا يحبذون الاستمرار في مشروع واحد.

د. أنواع المقاولين تبعا لظروف التجديد:

- **المقاول الباحث عن التجديد:** يبحث هذا النوع من المقاولين عن التجديد الدائم في السلع والخدمات المنتجة، والمقدمة من طرفهم، وذلك اقتناعا بقدراتهم ومهاراتهم في التجسيد والنجاح، وغالبا ما يتم بيع أفكارهم ومشاريعهم للمؤسسات الكبيرة الراغبة في تطير قنوات جديدة؛
- **المقاول المجدد:** يبحث هذا النوع من المقاولين عن التجديد بشكل نظامي يستغله بنفسه ويستثمره، وفي العادة يمتلك أفراد هذا النوع درجة عالية من اليقظة التنافسية ويمتلك ميزانية خاصة بوظيفة البحث والتطوير التي تضمن عملية التجديد؛
- **المقاول المتتبع للتجديد:** هذا النوع من المقاولين يتتبعون باستمرار التجديد الذي يحدث في السوق بطريقة نظامية واستباقية دائمة، بحيث يقومون بإدخال تحسينات على مستوى السلع والخدمات الجديدة؛
- **المقاول المتفاعل مع التجديد:** يتبنى هذا النوع من المقاولين استراتيجية نمو ناتجة عن ردة فعل مع الوقائع التي تحدث في السوق الذي ينشط فيه، ويعمل على التكيف مع تلك الأحداث.

هـ. أنواع أخرى من المقاولين:

- **المقاول الأصلي:** وهو صاحب المشروع الذي يقوم بتنفيذ وإنجاز الأعمال الممنوحة له؛
- **المقاول الفرعي:** وهو المقاول الثاني الذي يقوم ببعض الأعمال التي فوضت له من طرف المقاول الأصلي وفق عقد متفق عليه؛

- **المقاول الأصيل:** هو ذلك المقاول الملتزم بأداء العمل المبرم بينه وبين رب العمل بموجب عقد قانوني نشأ بينهما، والتفاني فيه وبذل كامل الجهد من أجل الوفاء بالعقد؛
- **المقاول المبتدئ:** هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا حاليا مؤسس له؛
- **المقاول التسلسلي:** هو المقاول الذي يملك مشروعا واحدا في الوقت الحالي بعد أن قضى فترة زمنية سابقة في مشروع ما؛
- **المقاول الاحتوائي:** وهو المقاول الذي يملك أكثر من مشروع واحد في وقت واحد.

2. دور المقاول:

يتجلى دور المقاول في قدرته على إدارة المشروع بكفاءة من جميع جوانبه، بما في ذلك نذكر:[1]

- **إنشاء أسواق جديدة:** وفقا للمفهوم الحديث، يعبر السوق عن مجموعة من الأفراد الذين لديهم الرغبة والقدرة لإشباع احتياجاتهم، وهذا ما يسمى اقتصاديا بالطلب الفعال فالمقاولون هم أناس مبدعون ومنشئون للموارد والفرص، فهم بذلك يخلقون عملاء وبائعين، وهذا ما يجعلهم مختلفين عن رجال الأعمال التقليدين الذين يؤدون الوظائف الإدارية التقليدية مثل التخطيط والتنظيم وتحديد المهام؛
- **إكتشاف مصادر جديدة للموارد:** المقاولون لا يرضون أبدا بالمصادر التقليدية أو المتاحة للموارد، وإنما وبسبب طبيعتهم الابتكارية، فإنهم يعملون على اكتشاف مصادر جديدة للموارد وذلك من خلال تحسين الوضع في مؤسساتهم وفي كافة مجالات الأعمال، ومن ثم فإن المقاولين يسعون بشكل مستمر نحو تطوير مصادر جديدة للموارد، تتسم بميزة تنافسية من حيث النقل والتكلفة والجودة؛
- **تنمية الموارد الرأسمالية:** فالمقاولون هم المنظمون والمحددون لمعظم عناصر الإنتاج، مثل الأرض والموارد البشرية ورأس المال، والموارد المالية في علم الاقتصاد تتمثل في: الآلات والمباني والموارد المادية الأخرى المستخدمة في الإنتاج. فالمقاولون لديهم الابتكار والثقة في النفس التي تمكنهم من تجميع وتحريك رؤوس الأموال لإنشاء أعمال جديدة أو توسيع أعمال قائمة؛
- **تقنيات صناعات ومنتجات جديدة:** علاوة على كونهم مبتكرون ومستعدون لتحمل المخاطرة المسؤولة، فإن المقاولين كذلك يحسنون استغلال الفرص لابتكار أعمال جديدة وتحويلها إلى مكاسب مادية واجتماعية ملموسة، وبذلك يتمكن المقاولون من تقديم أشياء جديدة ومختلفة بعض الشيء عما يقدمه المنافسون، إن مثل هذه الروح المقاولاتية لدى المقاولين تساهم بقوة في تحديث وازدهار اقتصاديات الدول النامية، وفي كل عام نرى ظهور منتجات وتكنولوجيا جديدة تم تبنيها وتقديمها من قبل المقاولين، إن هذه المنتجات

[1] كمال العقاب، **مرجع سبق ذكر**، ص ص 73-74.

والتكنولوجيات المستحدثة تهدف جميعها إلى إشباع الاحتياجات البشرية بطريقة مناسبة وبكفاءة وفاعلية عاليتين؛

- **خلق فرص عمل جديدة:** بما أن أكبر موفر للفرص العمل هو القطاع الخاص، فإن ملايين فرص العمل تقدمها المصانع وصناعة الخدمات والشركات الزراعية وبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فعلى سبيل المثال: إن المتاجر الكبرى وآخرين يوظفون الآلاف من العاملين، وبالمثل فإن شركات كبرى يخلقون فرص عمل كثيرة.

المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر

في الجزائر، تحظى المقاولاتية باهتمام متزايد من قبل الحكومة، حيث يُنظر إليها كأداة رئيسية لتنمية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع الاقتصادي. فالاقتصاد الجزائري الذي يعتمد تقليديًا على القطاع العام والموارد الطبيعية، بدأ يتحول تدريجياً نحو دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره ركيزة أساسية لتحفيز النشاط الاقتصادي.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصرًا حيويًا في الاقتصاد الجزائري، حيث تساهم بشكل كبير في توفير فرص العمل، تحفيز الابتكار، وتحقيق النمو الاقتصادي المحلي. في هذا المطلب سيتم التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى مراحل تطورها في الاقتصاد الجزائري.

1. تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أصبحت المؤسسات الصغرية والمتوسطة محمل اهتمام العديد من الدول والأنظمة في العالم، نظرا لأهميتها البالغة في خلق التوازن الاقتصادي، ومع تركيز كل هذه الدول والأنظمة إختلفت الرؤى حول مفهومها.

أ. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية في الدول النامية على أن "المؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي ينشط فيها ما بين 15 و19 عامل، والمؤسسة المتوسطة هي المؤسسة التي تشغل ما بين 20 و99 عامل، في حين المؤسسة الكبيرة يعمل فيها أكثر من 100 عامل"[1].

تعريف البنك الدولي: يعرف البنك الدولي المنشآت الصغيرة والمتوسطة باستخدام معيار عدد العمال والذي يعتبر معيارا مبدئيا بأنها تلك المنشآت التي توظف أقل من 50 عامل، ويصف المشروعات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بالمشروعات المتناهية الصغر، والتي يعمل بها بين 10 و50 عامل تعتبر مؤسسات صغيرة وما بين 50 و 100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة[2].

---

[1] سومية شاهيناز طالب، شريفة جعدي، مريم غزال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر – دراسة استطلاعية –**، مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 04، الجزائر، 2021، ص 204.

[2] بشرى دريس، أميرة دريس، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 09، العدد 03، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2017، ص 82.

ب. تعريف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في المشرع الجزائري:

لقد تم الاعتماد في تعريف هذا النوع من المؤسسات في التشريع الجزائري على معياري عدد العمال والجانب المالي، حيث في المواد 4-5-6-7 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون 1-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 أن:[1]

- **المادة الرابعة:** يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 عامل ورقم إعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 و 500 مليون دينار.
- **المادة الخامسة:** أشارت إلى تصنيف المؤسسة المتوسطة بأنها تلك التي تشغل ما بين 50 – 250 عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 – 02 مليار دينار أو الميزانية العامة السنوية تتراوح بين 100 – 500 مليون دينار.
- **المادة السادسة:** تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين 10 – 49 عامل، ورقم إعمالها لا يتجاوز 200 مليون دينار أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.
- **المادة السابعة:** تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين 1 – 9 عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، أو الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

وقد أشارت المادة 05، 06، 07 من نفس القانون السابق ذكرها إلى كل صنف من أصناف هذه المؤسسات وذلك حسب عدد العمال، رقم الأعمال، والجدول التالي يلخص ذلك:

الجدول رقم (1. 2): أصناف المؤسسات حسب عدد العمال ورقم الأعمال

حجم المؤسسة / المعايير	مؤسسة مصغرة	مؤسسة صغيرة	مؤسسة متوسطة
عدد العمال	1-09 عمال	10-49 عامل	50-250 عامل
رقم العمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 200 مليون دج	200 مليون إلى 02 مليار دج
الإيرادات السنوية	أقل من 10 ملايين دج	أقل من 100 مليون دج	100 إلى 500 مليون دج

المصدر: نور الدين نوي، **دراسة تحليلية لدور مؤسسات التمويل المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 2000-2013**، المجلد 04، العدد 03، ص 321.

[1] عيسى أيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة تيارت، الجزائر، 2009، ص ص264-275.

2. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري:

مر التاريخ المقاولاتي في الجزائر بعدة مراحل صاحبت التغيرات التي مرت بها البلد منذ الفترة الاستعمارية، ثم التغيير في النظام السياسي. إلا أنه يمكن التمييز بين حقبتين أساسيتين : قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من منظومات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مملوكة للمستوطنين الفرنسيين، وكانت تلك التي تعود للجزائريين محدودة العدد،ومحدودة على المستوى الاقتصادي من حيث مساهمتها في العمالة والقيمة المضافة. وبعد الاستقلال كان الرهان الحقيقي للبلد في البداية هو بعث نشاط اقتصادي وطني في إطار الاستقلال التام، وذلك على مراحل أهمها[1]:

أ. مرحلة 1962-1979:

نتيجة لحداثة الاستقلال وهجرت الفرنسيين أصبحت معظم المؤسسات متوقفة عن الحركة، ففرضت الدولة نفسها كمقاول رئيسي في الاقتصاد، والمالكة لهذه الشركات والمسؤولة عن إنشاءها فقامت بما يلي:

إصدار قانون التسيير الذاتي ثم التسيير الاشتراكي للمؤسسات منذ سنة 1971 (الأمر رقم 20/62 الصادر 1962/08/21 المتعلق بتسيير وحماية الأملاك الشاغرة، والمرسوم رقم 32/62 الصادر بتاريخ 1962/11/22 المتعلق بلجان التسيير في المؤسسات الصناعية الشاغرة).

حيث خلال الفترة الممتدة بين 1965-1970 أنشأت الدولة 20 شركة وطنية في قطاع الصناعة من أجل بناء قاعدة صناعية.

ب. مرحلة 1980-1993:

في الثمانينات قامت الدولة بإحداث إصلاحات هيكلية في الاقتصاد الوطني للحد من الأزمة المتنامية ومن بين هذه الإصلاحات ما يلي:

وضع مخططان الأول (1984/1980) والثاني (1989/1985) يجسدان مرحلة الإصلاحات، وإعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص والتراجع عن سياسة الصناعات المصنعة الكبرى على حساب الصناعات الخفيفة والمتوسطة.

[1] محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات المقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015-2016، ص 134.

إصدار العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء القوانين المتعلقة بالاستثمار (القانون المؤرخ في (1982/08/21) أو القوانين المتعلقة بإعادة هيكلة العضوية والمالية للمؤسسات الاقتصادية (المرسوم 242/80 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980)، والإجراءات المتعلقة باستقلالية المؤسسات (المرسوم 192/88 المؤرخ في 04 أكتوبر 1988).

وفي سنة 1991 تم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتي أصبحت وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة منذ سنة 1993، من أجل ترقية هذه المؤسسات، وبعد التعديل الحكومي في 29 ماي 2010 أصبحت تسمى وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي ماي 2014 تم إنهاء مهامها، وإدماجها مع وزارة الصناعة والمناجم.

ج. مرحلة 1994-2003:

هذه المرحلة عرفت بعدة تغيرات جذرية للانتقال من اقتصاد إداري إلى اقتصاد منفتح، يلعب فيه القطاع الخاص المحلي والأجنبي دوراً محورياً، وهذا تحت مراقبة صندوق النقد الدولي، من خلال التزام الجزائر: تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي (01 أفريل 1994 – 31 ماي 1995) تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى ما بين 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات مع البنك الدولي أهمها:

- برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1998 لمدة سنتين الذي أدى إلى التخفيف من أزمة المديونية الخارجية.
- تطبيق منظومة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاقتصادية التي أدت إلى خوصصت العديد من المؤسسات العامة، والتي ساهمت في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] محمد قوجيل، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 135-136.

المطلب الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر

ويهدف هذا المطلب إلى استعراض مختلف هذه الأجهزة التي تساهم في تقديم الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

1. مشاتل المؤسسات (Pépinières des Entreprise):

لقد تم إنشاء مشاتل المؤسسات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، طبقا لأحكام المادة 12 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتمحور نشاطها حول مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، أما عن شكلها القانوني فهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وتكون المشاتل في أحد الأشكال التالية:

- **المحضنة:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات؛
- **ورشة الربط :** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية؛
- **نزل المؤسسات:** هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث.

2. مراكز التسهيل (Centres de Facilitation):

لقد تم إنشاء مراكز التسهيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير سنة 2003، وذلك طبقا لأحكام المادة 13 من القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهي هيئات تتكفل بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضا بإعلام وتوجيه ودعم ومرافقة وحاملي المشاريع.[1]

أما عن الطبيعة القانونية لهذه المراكز فهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، موضوعة تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتقوم بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا مساعدة حاملي المشاريع وتوجيههم ودعمهم ومرافقتهم.

---

[1] إبتسام بن قارة، مراد بن ياني، مصطفى بوعقل، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 38.

3. حاضنات الأعمال (Incubateurs):

تعرف حاضنات الأعمال بأنها مؤسسات مخصصة لدعم المبادرين والرياديين في إنشاء وإدارة وتنمية وتطوير المشروعات الجديدة ودعمها، لمدة محددة حسب طبيعة النشاط الذي تعمل في فلكه، فتوفر لهم بيئة عمل مناسبة خلال السنوات الأولى من عمر المشروع وزيادة فرصة النجاح من خلال استكمال النواحي الفنية والإدارية بتكلفة رمزية، ودفع صاحب المشروع إلى التركيز على جوهر العمل وذلك لفترة محددة تتضاءل بعدها العلاقة لتتحول إلى مبادر جديد.

وتتجسد أهمية حاضنات الأعمال في الجزائر كون إن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق العالمية سيحدث منافسة قوية على أسواق السلع والخدمات، وحتى يتم المحافظة على نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية بإعداد قانون توجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001 والمتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة الذي دعم هذا القطاع بالدعائم القانونية الضرورية.[1]

4. الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (Agence Nationale de Soutien a l'Emploi des Jeunes):

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1917 الموافق 8 سبتمبر 1996م والمتمم بالمرسوم التنفيذي 288/03 المؤرخ في 6 سبتمبر 2003م، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة الحكومة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يتولى الوزير المكلف بالتشغيل لمتابعة العملية لنشاطاتها جميعها، يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام وتزود بمجلس مراقبة. تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ، ولها فروع في كامل التراب الوطني وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جوان 1996.

5. الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر (Agence Nationale de Gestion du Microcrédit) :

أنشئت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04 - 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 م، وهي وكالة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة ، تقوم بدعم المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، حيث يسيرها مجلس توجيه ويديرها مدير عام، تتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية،

[1] مبارك بلالطة، **حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد02، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016، ص 15.

ومقرها الرئيسي في الجزائر العاصمة ولها فروع جهوية على التراب الوطني، وقد بدأت الوكالة العمل الفعلي لها في جانفي 2004 م.

6. الصندوق الوطني للتامين عن البطالة (Chômage Caisse Nationale d'Assurance):

في إطار سياسة مكافحة البطالة وترقية النشاطات المنتجة للثروات، قررت الحكومة مؤخراً إنشاء جهاز جديد لتتكفل بالبطالين البالغين من العمر ما بين 35 و 50 سنة في إنشاء مؤسسات مصغرة وصغيرة ومتوسطة وهذا تكملة لجهاز الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب الموجه للشباب. وقد أنشئ هذا الجهاز في 26 ماي 1994 ، بوصفه الحائز على خبرة قيمة في مجال المساعدة على خلق المؤسسات المصغرة عبر مراكز دعم العمل الحر الموجود عبر كامل التراب الوطني.[1]

7. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار(ANDI):

تم إنشائها بموجب الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 ، وهي متعلقة بتطوير الاستثمار، وجاءت لتعويض وكالة ترقية ومتابعة الاستثمار، وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. وتقوم الوكالة بضمان وترقية ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وتزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية، ومنح المزايا المرتبطة بالاستثمار ، كما تعمل على تقديم قروض بدون فائدة وكذا تحفيزات جبائية وشبه جبائية.

8. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:(CGCPME)

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، وذلك برأس مال قدره 1,1 مليار دج، ويقع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار، وذلك من أجل التنسيق بينه وبين البنوك والوزارة، ويقوم بتوفير مختلف الضمانات المهمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بهدف الحصول على القروض البنكية، بالإضافة إلى قيام الدولة بضمان القروض البنكية الممنوحة. وتتمثل أهم الامتيازات التي يقدمها في تحديد نسبة ضمان القرض حتى 70%، وتشمل قروض الاستثمار والتسيير مثل (إنشاء مؤسسة عمليات التوسيع، تحديد التجهيزات .....). [2]

---

[1] وفاء معاوة، **أثر البرامج الاستثمارية العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، جامعة تبسة، الجزائر، 2018، ص 05.

[2] إبتسام بن قارة، مراد بن ياني، مصطفى بوعقل، **مرجع سبق ذكره**، ص 40,

الجدول رقم (1. 3): أنواع وكلات الدعم ومهامها

إسم الوكالة	رمزها	مهامها	تاريخ إنشائها	رقم المرسوم
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	ANSEG	• دعم ومرافقة المشاريع المصغرة للمقاولين الشباب أقل من 40 سنة؛ • منح الامتيازات.	1996	296/96 1996/09/08
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	ANDI	• التوجيه والمرافقة ومنح الامتيازات؛ • الإشراف على الشباك الوحيد.	2001	01/03 2001/08/20
الصندوق الوطني للتأمين على البطالة	CNAC	• تامين العاطلين المسرحين؛ • دعم إعادة إدماج المسرحين ومساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات؛ • دعم ومرافقة خلق النشاط من طرف العاطلين المسرحين الذي تتراوح أعمارهم بين 35-50 سنة؛ • دفع قروض مصغرة.	1994 1998 2004	
صندوق ضمان القروض	AFGAR	• يعالج مشاكل التمويل والضمانات على القروض.	2002	02/372 2002/11/11
حاضنات الأعمال	INCUBATEURS	• تشجيع نمو المشاريع، الأبحاث ودعمها ومرافقتها.	2003	
العناقيد الصناعية	LES GRAPPES INDUSTRIELLES	• جلب الاستثمار؛ • توفير مناصب عمل؛ • إستحداث قاعدة أساسية خلفية وأمامية؛		

		• المساهمة في تنشيط التجارة بأنواعها.		
المناطق الحرة	LES ZONES FRANCHES	• إنشاء المشروعات الإنتاجية والصناعية؛ • زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية ومعها استقطاب وجذب التقنيات الجديدة في الإنتاج والإدارة؛ • المساهمة في تنشيط التجارة الخارجية والداخلية.	1994	320/94 1994/10/17
برنامج التعاون الدولي	MIDA EUROMIDS	• توفير فرص جديدة للاندماج في السوق؛ • تحسن قدرات م ص م؛ • التكوين والتدريب.	2000	

المصدر: أحلام قزال، عيسر بهدي، **دراسة تحليلية لأثر المقاولاتية على تعزيز الابتكار في المؤسسات الجزائرية**، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، المجلد 05، العدد02، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2019، ص 53.

المطلب الثالث : واقع المقاولاتية في الجزائر

تحتل المقاولاتية اهتماما بالغا لدى السلطات العمومية في الجزائر، و هذا ما دفع بالجزائر إلى وضع آليات مختلفة لدعم المقاولاتية. في محاور عدة نوجزها فيما يلي:

1. الإجراءات المتعلقة بالجباية:

لقد انخفضت الاقتطاعات الجبائية من خلال استحداث نظامين لإصدار الامتيازات الجبائية، الأول: النظام العام المتعلق بالاستثمارات خارج المناطق المدعمة، والثاني: النظام الخاص لمناطق الاستثنائية التي تحتاج إلى تدعيم التنمية.

2. الدعم المالي:

يعتبر أهم آلية للدعم، حيث في غيابه تبدو الآليات بدون أثر، لأن التمويل هو أول حاجز لإنشاء المؤسسات، بحيث تتدخل السلطات العمومية في مجمل آليات الدعم المالي من أجل تعويض فشل القطاع البنكي، وفي تحمل مخاطر تمويل القطاع الخاص من خلال الإجراءات التالية[1]:

- إنشاء صندوق ضمان القروض، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية فوائد القروض البنكية وكذا ضمان من 10-80% من قيمة القروض؛
- المساعدات المالية المقدمة من طرف أجهزة الدعم والمرافقة على غرار ANGEM، CNAC، ANSEJ ، التي تمول من 28-29 % من مبلغ الاستثمار؛
- بالنسبة للقروض المصغرة، تهتم ANGEM بتسيير هذا النوع من القروض الذي تهدف الفئات بدون دخل أو الدخل غير المنتظم، من أجل إدماجها في النشاطات المهنية وحتى المنزلية منها.

3. الإجراءات المتعلقة بتكوين وتعليم المقاولاتية:

رغم أن التعليم يؤدي دورا محوريا في بث الثقافة وروح المقاولة، التأثير الايجابي على سلوك المقاولين، تكوين المقاولين المستقبليين وكذا تقديم المقاولاتية كاختيار مهني ممكن وقيم. إلا أن هذا المجال لم يرى اهتمام السلطات العمومية إلا حديثا، فمنظومة التعليم في الجزائر من الأساسي إلى الثانوي لا تتطرق إلى مجال المقاولاتية في مختلف المناهج الدراسية، أما بالنسبة للتعليم العالي فهناك بعض التجارب، إلا أن هذه التجارب ضعيفة جدا أمام ما يمكن تحقيقه خاصة أن الجامعات هي أفضل مكان للإبداع والابتكار وهي همزة وصل بين المجال الأكاديمي والمجال الاقتصادي. من جهة أخرى يمكن تعميم تعليم المقاولاتية على مستوى مراكز ومعاهد التكوين المهني، من أجل تكملة المهارات التقنية للأسس المعرفية والنظرية لإنشاء المؤسسات.

4. الإجراءات المتعلقة بإنشاء هيئات الدعم والمرافقة:

تعرف المرافقة على أنها وسيلة توفر جميع وسائل الدعم من خلال جهاز واحد. هيئة المرافقة التي تتدخل خلال كل مراحل المسار المقاولاتي، لذلك عمدت الجزائر إلى استحداث عدة أجهزة خاصة منذ 1990 التي ساهمت كثيرا في دعم النسيج الاقتصادي، نذكر منها، (CNAC ANDI ANGEM, ANSEJ) التي تستهدف الاستثمارات التي تكلفتها أكثر من 135000 دولار، بحيث تم خلق 754452 منصب شغل من

[1] حفصي بونبعو ياسين، **واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية اللاإقتصاد الوطني**، مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022، ص 152.

خلال 71185 مشروع ، 70% منها سجلت في قطاع الخدمات 10.74% في قطاع الصناعة و 2.54 % في قطاع الزراعة، من هنا يظهر جليا واجب تشجيع المشاريع الإنتاجية و الصناعية. مع أن مضمون هذه الإجراءات يبدو مشجعا وواعدا لترقية المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني من كل الجوانب، إلا أن نجاحه في الواقع منوط بمدى جدية تطبيقه بعيدا عن البيروقراطية وبطء وثقل الإجراءات الإدارية ومدى فعالية كل الأطراف المعنية[1].

الجدول رقم (1. 4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2012 إلى 2020

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤسسة عمومية	557	572	561	503	510	508	510	512	506
مؤسسة خاصة	618515	511856	632702	658737	659039	502431	472516	400123	394523
عدد المؤسسات	619072	512428	533263	659240	659828	502939	473026	400635	395029

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، **واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني**، مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022، ص 153.

من خلال الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر شهد تذبذب من 2012 إلى 2020، بحيث كان يقدر بـ 619072 مؤسسة سنة 2012 ليتناقص العدد سنة 2020 إلى 395029 وهذا راجع خصوصا في المرحلة من 2014إلى 2018 إلى أن هذه الفترة، تزامنت مع توسع برامج دعم الشباب عبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والتي جاءت في إطار الحملة الانتخابية للرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث تم منح تمويلات وتجهيزات دون تقييم دقيق للمشاريع أو متابعة ميدانية فعالة، مما أدى إلى استغلال عدد من الشباب لهذه الموارد دون مباشرة مشاريعهم على أرض الواقع. كما ساهم تفشي جائحة كوفيد-19 لاحقاً في تفاقم الوضع، مما أدى إلى تراجع عدد هذه المؤسسات إلى أقل من 350 ألف مؤسسة نهاية سنة 2021، وهي تشغّل أقل من مليون نسمة.

كما يمكن عرض عدد المشاريع ومناصب العمل انطلاقا من الجدول التالي[2]:

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 153.

[2] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 154.

الجدول رقم (1. 5): المشاريع الاستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها خلال نهاية 2020

القطاع	عدد المشاريع	النسبة المئوية	عدد مناصب الشغل	النسبة المئوية
الزراعة	1316	2.06	53445	4.69
البناء	11389	17.85	246138	21.69
الصناعة	11256	17.64	644382	40.97
السياحة	1018	1.60	62069	5.45
النقل	31097	48.74	162976	14.32
الصحة	935	1.74	22478	1.97
الخدمات	6786	10.64	116476	10.23
التجارة	2	0.00	4100	0.32
الاتصالات	5	0.01	4384	0.38
المجموع	63804	100	1138412	100

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، **واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني**، مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022، ص 154.

تنوع المشاريع ومناصب الشغل في جميع القطاعات، يوضحه بدقة الشكل أدناه:

الشكل رقم (1. 7): المشاريع الإستثمارية ومناصب الشغل المصرح بها إلى نهاية 2020

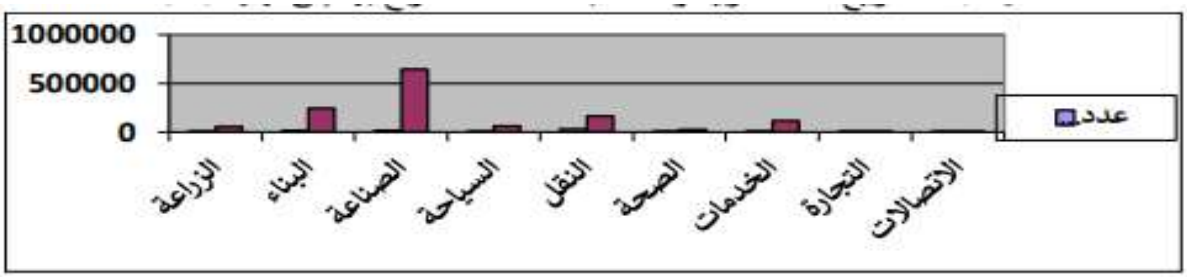

المصدر: حفصي بونبعو ياسين، **واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني**، مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022، ص 155.

من خلال الجدول والشكل أعلاه، نلاحظ أن المشاريع الاستثمارية المصرح بها إلى نهاية 2020، متفاوتة من قطاع إلى آخر حيث أن أعلى النسب في قطاعات الصناعة والبناء والنقل، في حين أن قطاعات التجارة

والاتصالات والصحة ضعيفة جدا. وتشير المعطيات الإحصائية إلى تذبذب مساهمة هذه المؤسسات في إيجاد مناصب عمل.

من خلال هذه الدراسة تبين أن المقاولاتية في الجزائر تواجه قيودا كثيرة، وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتشجيع وتسهيل المقاولاتية للمقاولين وإنشاء مؤسساتهم من خلال الهياكل الداعمة، حيث أخذت مرتبة الجزائر بالإنخفاض في ترتيب البنك الدولي في السنوات الأخيرة من المرتبة 116 في عام 2010 إلى المرتبة 154 في عام2020 ، وذلك نتيجة عدة أسباب التي أدت إلى هذا الوضع. من هذه الأسباب نذكر: [1]

- **طبيعة النسيج الاقتصادي الوطني:** تتميز الجزائر على غرار الدول النامية بمعدلات بطالة مرتفعة وانتشار الاقتصاد غير الرسمي، الذي أدى إلى ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاريع المقاولاتية؛
- **ثقافة التعليم والتكوين في الجزائر:** تعتبر ثقافة المقاولاتية من المعارف الجديدة في الجزائر عكس الدول المتقدمة، حيث روح المقاولاتية مغروسة لدى الأفراد أين يعتبر المقاول كنموذج في المجتمع ويعتبر الفشل كتجربة، و يعتبر الاتجاه نحو المقاولاتية اختيار جذاب؛
- **الصعوبات المالية:** يعتبر التمويل العائق الرئيسي لممارسة الأعمال خاصة فيما يتعلق بالحصول على التمويل البنكي.

5. معوقات الممارسة المقاولاتية في الجزائر:

في الجزائر، تواجه الممارسة المقاولاتية عدة معوقات تؤثر سلبًا على تطوير الأعمال الصغيرة والمتوسطة. يمكن تصنيف هذه المعوقات إلى عدة جوانب رئيسية:

أ. **المعيقات الإدارية:**

في الجزائر، يواجه المقاولون نظامًا تشريعيًا وإداريًا غير متوافق مع متطلبات التطور الاقتصادي وزيادة الإنتاجية. الإدارة تعاني من نقص التنظيم، ونقص في الموارد البشرية والمادية، مما يعيق أهداف الإصلاحات الحكومية، التي تهدف إلى توفير ظروف مناسبة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة للمؤسسات.

أكبر مشكلة تواجه المقاولين هي العبء الإداري، خاصةً عند إعداد ملف الاستثمار. لتنفيذ مشروع صناعي، يجب على أصحاب المشاريع اجتياز مراحل صعبة وطويلة. عليهم تقديم تسعة مستندات إدارية لتكوين الملف، والحصول على رقم تسجيل في السجل التجاري، والذي يتطلب 13 وثيقة ويستغرق ثلاثة أشهر على الأقل.

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 155.

بعد ذلك، يجب تكوين ملف لوكالة ترقية ودعم الاستثمارات، والتي أنشأها قانون الاستثمار ولها صلاحيات لمساعدة ومرافقة المستثمرين في إجراءات مشاريعهم. لهذا الغرض، يوجد بها "شباك واحد" لتسهيل عمليات الاستثمار، ويتضمن تسعة وثائق، لكن في الواقع، تحولت الوكالة إلى مركز لتسجيل الراغبين في الاستثمار، وتطالب بإبلاغهم بقرار الموافقة أو الرفض في غضون 60 يومًا، وهذا القرار يمثل بداية تنفيذ المشروع.

ثم، يطلب صاحب المشروع عقارًا، وهنا تظهر صعوبات في التعامل مع طلبات الولايات (فتح أو تجميد بيع العقارات)، مما يؤدي إلى تأخر الإجراءات.

ثم يأتي تمويل المشروع، وتظهر مشاكل الحصول على قرض بنكي، حيث يتحدث المقاولون عن "بيروقراطية مالية"، ويتطلب الأمر إحضار 8 وثائق لتكوين ملف التمويل البنكي. بعد ذلك، تتم دراسة المشروع من قبل الوكالة، ويصدر الرأي في غضون 2 إلى 3 أشهر، ثم يحول الملف إلى فرع بنكي، ويستغرق الأمر 2 إلى 3 أشهر أخرى، وصولًا إلى المديرية العامة، حيث يستغرق القرار من 6 إلى 12 شهرًا.[1]

إذا تمت الموافقة على القرض، يشترط توفر شروط إضافية، وهي أن يمتلك المستثمر 40% من رأس المال للمنشآت، و15% إلى 30% للآلات، عندها يمنح البنك قرضًا يغطي 70% إلى 75% من إجمالي رأسمال الآلات.

كل هذه الإجراءات التي يمر بها المقاولون، والتي تستغرق وقتًا طويلا لتطبيق مشاريعهم، تدل على أن الإدارة تعاني من نقص التنظيم، ونقص الموارد البشرية والمادية. هذه المشكلة تعيق أهداف الإصلاحات الحكومية، والتي تهدف إلى تهيئة بيئة وشروط مناسبة لتعزيز الإنتاجية والكفاءة للمؤسسات.

فالبيروقراطية هي أهم مشكل يعاني منه المقاولون الجزائريون، وهذا ما يدفع بهم إلى اتباع طرق غير شرعية للسرعة في إنجاز المشاريع. وهذا لأنهم سئموا من تثاقل الإدارة في تطبيقها للقوانين ووضعها في خدمة المستثمرين.

ونتيجة هذا المشكل يتخلى المستثمر عن مشروعه في بدايته أو بعد الشروع فيه نتيجة العلاقة الغامضة مع الدولة لإحساسه بالفشل ، فيما يستلزم عكس ذلك بالنسبة للمقاول الذي عليه أن يواجه المشاكل ويتحداها لأن المخاطرة التي يعيشها هي عبارة عن تجربة.

[1] محاضرة، **معوقات المقاولاتية في الجزائر**، جامعة محمد لمين وباغين، سطيف، الجزائر، 2023، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=76679

فبطء وتعقيد الإجراءات الإدارية يعد من بين العناصر الأساسية المعرقلة النمو للمؤسسات وتطورها، كما يعاني هذا القطاع من تعدد الجهات التفتيشية والرقابية (الصحية، العمالية، الضمان الاجتماعي، الدوائر الضريبية والجمركية، الجهات المهتمة بالمواصفات ومقاييس الجودة.. وغيرها).

وفي إطار المصاعب الإدارية نذكر أيضا نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التنظيمية التي تمكن أصحابها من مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم، كذلك إنعدام الخبرة والمهارة اللازمين في تحليلها، سيؤدي بطبيعة الحال إلى ضعف مردودية مؤسسات المقاولين وارتفاع احتمال فشلها.

كما تظهر المشاكل التي تعاني منها المقاولاتية نتيجة التوجهات الحكومية، خاصة في الدول النامية ذات التوجه الرأسمالي حديثا أو الدول الاشتراكية، والتي عانت ولازالت تعاني عواقب تطبيق النظام المثالي نظريا والغير قابل للتطبيق واقعيا، حيث لم تؤسس أي برامج توجه المؤسسات أو مساعدتها ماليا أو فنيا أو تقدير إعفاءات ضريبية لها في حالة اتخاذها أوضاعا رسمية في ممارسة نشاطها.

ب. الصعوبات التمويلية:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة صعوبات تمويلية بسبب حجمها وحداثتها. لذا فإن المؤسسات التمويلية تتعرض لجملة من المخاطر في حال تمويلها، لذا تتجنب مختلف البنوك تمويل هذه المشروعات حفاظا على نقود الأشخاص المودعين لديهم.

كما أنه في حال أقرضت المؤسسات التمويلية أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة فإنها تفرض عليهم ضمانات تعجيزية، والتي في أغلب الأحيان تكون غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع، كاشتراط نسبة كبيرة من رأس المال، أو اشتراط ضمانات عقارية وعينية وغيرها.

كما أن البنوك تفرض سعر فائدة كبير على القرض الممنوح لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة مقارنة بسعر الفائدة الذي تفرضه على المؤسسات الكبيرة.

إضافة لما سبق فتتميز إجراءات الحصول على القرض بطول المدة والتعقيد هذا ما يرهق كاهل المقاولين مما يؤدي إلى تخوفهم للإقدام على إنشاء المشاريع الخاصة بهم.[1]

[1] أمينة بن جدو، **المقاول الجزائري بين الصعوبات والتحديات – دراسة حالة ولاية برج بوعريريج**، الملتقى الوطني حول: المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (التحديات والآفاق)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020، ص 9.

ومن المعيقات التمويلية نجد سياسة الدعم وتأثيراتها والتي تتمثل فيما يلي:[1]

أغلب برامج سياسات دعم المقاولاتية تستهدف فئة البطالين مع إهمال الفئات الأخرى، حيث تقدم المقاولاتية كبديل لخلق منصب الشغل مع التركيز على الجانب المالي، وإهمال الاحتياجات الأخرى للمقاول كتطوير مهاراته التي تساعده على ممارسة وظيفته الجديدة كمقاول.

عدم وجود هيئة لتنسيق الإصلاحات لمراقبة وتقييم الإجراءات المتخذة، بالإضافة إلى اللجوء دائما إلى قانون المالية التكميلي كإطار قانوني لاتخاذ هذه الإجراءات والذي غالبا لا يكون مناسبا.

مازالت ترتكز على المقاربات السياسية والاجتماعية لحل مشكل البطالة أساسا، حيث لا تستجيب إلى متطلبات كل مقاول واحتياجاته لعدم وجود دراسات جدوى فعلية للمشاريع.

اعتماد المقاربة السياسية والاجتماعية على حساب النهج الاقتصادي عند تصميم برامج الدعم، هذه المقاربة ولدت سلوكا سلبيا لدى المقاولين المستهدفين، الذين في الغالب هم بعيدون عن كونهم أعوان محركين للاقتصاد الوطني فأغلبهم يتطلع إلى الاستفادة من الدعم، دون الاهتمام بإلزامية تسديد القروض. وبالتالي يعملون دون مخاطرة، دون مسؤولية مما يجعل أغلب نشاطهم في مجال الخدمات والحرف.

الدور المحدود للمرافقين على مستوى أغلب هيئات الدعم، حيث يقتصر عملهم على استكمال الإجراءات الإدارية لاستقبال المشاريع بعيدا عن الدراسة الحقيقية للمشروع، وتقدير احتياجات المقاول (من تمويل تكوين...) وتقييم فكرة المشروع، أو انجاز مخطط الأعمال، أو متابعة المشروع ... الخ.

ج. الصعوبات التشريعية:

ويقصد بها كثرة التدخل الحكومي وثقل الإجراءات الإدارية، وذلك من خلال فرض ضريبة كبيرة، بالإضافة إلى نقص القوانين التي تحمي المنتوج الوطني من نظيره المستورد، ونقص في القوانين التي تسهل اقتناء العتاد في إطار إنشاء مؤسسة أو تجديده أو توسيع قدرات الإنتاج، كما أنه هناك نقص كبير للامتيازات الممنوحة من طرف الدولة الجزائرية في إطار تشجيع المقاولاتية.[2]

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 157.

[2] أمينة بن جدو، **مرجع سبق ذكره**، ص 10.

6. آفاق تطوير وترقية المقاولاتية في الجزائر لدعم الاقتصاد الوطني:

إن تجسيد المشاريع المقاولاتية يتم خلال مسار متعدد المراحل، انطلاقا من فكرة المشروع إلى غاية تجسيده وتطويره. في هذا الإطار يمكن أن نعرض الاقتراحات لترقية المقاولاتية:[1]

- تحسين مناخ الأعمال والإطار القانوني، الذي يؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى سلوك المقاولين، من أجل تحقيق التوازن بين الرغبة في إنشاء المشروع وجدوى تحقيقه؛
- تبسيط، تسريع وتسهيل الإجراءات الإدارية والتقليل من تعدد العملاء الإداريين؛
- تحديد فرص الأعمال حسب كل قطاع اقتصادي، وحسب كل منطقة من الوطن. من أجل تنمية محلية خاضعة لخصوصيات كل قطاع وكل منطقة؛
- استحداث مقاربة تعتمد على خصائص واحتياجات كل شريحة من شرائح المجتمع (نساء، الجامعيين، المتقاعدين، الموظفين... الخ)؛
- استحداث نظام إعلامي فعال لجمع، تحليل ونشر المعلومات الاقتصادية وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال؛
- لابد من تطوير آليات لتقييم ومتابعة كل تكاليف ونتائج الإجراءات التي تتخذها السلطات العمومية لدعم المقاولاتية؛
- تنويع وتوسيع مصادر التمويل بالاعتماد على آليات جديدة موجهة للمشاريع المقاولاتية، في جميع مراحل تطورها كتعزيز القروض المصغرة، تنشيط شركات رأسمال المخاطرة، الصيرفة الإسلامية؛
- تسهيل الحصول على التمويل البنكي، من خلال تعزيز الثقة بين البنوك والمقاولين وتشجيع إدارة المخاطر على مستوى البنوك؛
- إقامة شراكات مع مؤسسات مالية أجنبية لتشجيع نقل المهارات والخبرات؛
- خلق أجهزة وهياكل جديدة لدعم المقاولاتية حسب القطاعات الاقتصادية والفئات المستهدفة. من أجل فعالية أكبر في عمل هذه الهيئات بالإضافة إلى ضرورة إعادة تحديد مهام الهيئات الموجودة، والتي تتبع حاليا نفس نمط العمل مما يؤدي إلى تداخل فيما بينها، وبالتالي عدم ترشيد موارد و جهود الدولة؛
- تنويع عرض ومجال تدخل هذه الهيئات من أجل تقديم دعم متكامل يتجاوز الجانب المالي المعتمد عليه؛
- الاهتمام بمختلف أشكال المرافقة كالإرشاد والتدريب، من خلال مشاركة خبراء خارجيين ومقاولين ناجحين.

[1] حفصي بونبعو ياسين، **مرجع سبق ذكره**، ص 158.

خلاصة الفصـــل الأول

في هذا الفصل، تم تقديم رؤية شاملة للمقاولاتية من خلال الأسس النظرية والأدبيات المعاصرة. حيث تعتبر المقاولاتية محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي، إذ توفر فرص عمل وتساهم في الابتكار وتعزز من قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات السريعة. كما تم تسليط الضوء على المقاول ودوره في العملية المقاولاتية نظرا لكونه يلعب دورًا محوريًا في نجاح العملية المقاولاتية، حيث يجب أن يتسم بمهارات قيادية، وقدرة على المخاطرة، وابتكار مستمر.

وفي الأخير إستعرضت واقع المقاولاتية في الجزائر، حيث هناك فرص كبيرة للمقاولاتية في الجزائر، إذا تم توفير الدعم اللازم للمقاولين من خلال تحسين بيئة الأعمال وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية والتقنية. ومن خلال هذا، يتضح أن المقاولاتية في الجزائر، بالرغم من التحديات التي تواجهها، تمثل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي المستدام.

الفصـــل الثـــانـــي

الروح المقـــاولاتيـــة

والتعليـــم المقاولاتـــي

تمهيد الفصل الثاني

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت تنمية روح المبادرة والمقاولاتية لدى فئة الشباب، وخاصة الطلبة الجامعيين من الأولويات الاستراتيجية للأنظمة التعليمية الحديثة، في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها سوق العمل، فقد أضحى من الضروري تأهيل الطلبة ليكونوا فاعلين اقتصاديا، قادرين على خلق فرص العمل بدل انتظارها، من خلال تعزيز قدراتهم الابتكارية وتحفيز توجهاتهم نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

ويُعد التعليم المقاولاتي من أهم الآليات التي اعتمدتها الأنظمة التعليمية الحديثة لتعزيز قدرات الطلبة على مواجهة تحديات سوق العمل، من خلال غرس روح المقاولة في عقولهم وتنمية مهاراتهم الشخصية والمهنية التي تؤهلهم لإنشاء مشاريعهم الخاصة، وقد جاء تبني هذا النوع من التعليم في الجزائر كاستجابة لعدة رهانات، أهمها ارتفاع معدلات البطالة في أوساط الخريجين، وتراجع فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص، إلى جانب الحاجة الملحة لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والمبادرة.

وانطلاقًا من ذلك، تولت الجامعات الجزائرية مهمة نشر ثقافة المقاولاتية من خلال إدراج مقياس المقاولاتية في البرامج الدراسية، وإنشاء "دار المقاولاتية" كفضاءات تربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، وتسهم في تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة.

ويتناول هذا الفصل دراسة العلاقة بين التعليم المقاولاتي وتنمية الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، عبر ثلاثة مباحث رئيسية:

- المبحث الأول: الروح المقاولاتية لدى الطلبة.
- المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي.
- المبحث الثالث: غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي.

المبحث الأول: الروح المقاولاتية لدى الطلبة

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبحت المقاولاتية خيارا استراتيجيا لمواجهة التحديات التي تعيشها الدول، وقد توجهت العديد من الدول إلى دعم ونشر ثقافة المقاولاتية لدى فئة الشباب، وفي هذا الإطار، برزت الجامعة كفاعل أساسي في بناء وتوجيه الطاقات الشابة نحو المبادرة والابتكار، من خلال دمج التعليم المقاولاتي في المنظومة البيداغوجية، ولأن نجاح أي مشروع مقاولاتي لا يرتكز فقط على توفر التمويل أو الفكرة، بل يتطلب قبل كل شيء وجود روح مقاولاتية قوية لدى الأفراد.

المطلب الأول: ماهية الروح المقاولاتية

سنتطرق إلى تعريف الروح المقاولاتية والعوامل المؤثرة عليها.

1. تعريف الروح المقاولاتية:

تعرف الروح المقاولاتية بأنها "نتيجة المحاولات المستمرة لاستكشاف وتطبيق الإبداع والابتكار لتلبية الاحتياجات والفرص في السوق".[1]

كما تعرف أيضا بأنها "مفهوم مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، ليتماشى ذلك مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة".[2]

وعرفها كلا من الباحثتان الكنديتان "Marion" و "Albert" روح المقاولاتية بأنها "مجموعة من المؤهلات والقدرات التي تميز الشخصية المقاولاتية، وتعكس سلوك وتصرف شخصية المقاول من أجل خلق قيمة حيث تعكس هذه المؤهلات إمكانيات المقاولاتية الإبداعية في إيجاد توليفات جديدة للإمكانيات المتاحة وفي ظروف

---

[1] Buheji, Mohamed ,**Entrepreneurial Spirit**, 2021 , P 1. 10.13140/RG.2.2.17948.21121.

[2] سعاد جبار، أمينة ناجي، **التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس**، Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد 14، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 020، ص 13.

معينة لإنتاج سلع وخدمات جديدة أو إدخال طرق عمل جديدة، فتح أسواق جديدة، إيجاد مصادر تمويل وتموين جديدة ووصف طريقة تنظيمية جديدة".[1]

يُعد مفهوم روح المقاولاتية (Esprit entrepreneurial) من المفاهيم الرئيسية في دراسات ريادة الأعمال، حيث يشير إلى "مجموعة من الصفات والسلوكيات والقدرات الفكرية والعملية التي تدفع الأفراد إلى المبادرة، الابتكار، المجازفة، والبحث عن الفرص بغرض خلق القيمة وتوليد مشاريع أو حلول جديدة داخل السوق أو المجتمع، وفي هذا السياق، يُلاحظ غالبًا وجود خلط في الاستخدام بين مصطلحين متقاربين لكن مختلفين في الدلالة، وهما[2]:

- **روح المؤسسة (L'esprit d'entreprise)**: هي مجموعة من المواقف العامة والايجابية إزاء مفهوم المؤسسة والمقاول؛
- **روح المقاولة (L'esprit entrepreneurial)** : فهو أشمل من مفهوم روح المؤسسة فبالإضافة لذلك، فهو مرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، فالأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة، أو القيام بالأشياء بشكل مختلف، وهذا نظرا لوجود إمكانية للتغيير. وهؤلاء الأفراد ليس بالضرورة أن يكون لهم اتجاه أو رغبة لإنشاء مؤسسة، أو حتى تكوين مسار مهني مقاولاتي، لأن هدفهم يسعى لتطوير قدرات خاصة للتماشي والتكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة والبعض الآخر يتعمقون ويعتبرون أن روح المقاولة تتطلب تحديد الفرص وجمع الموارد اللازمة والمختلفة من أجل تحويلها لمؤسسة.

---

[1] كنزة بن غالية، عمر عبو، أحمد بن يوسف، **تنمية وتطوير روح التعلم المقاولاتي مع الاشارة للتجربة اليابانية**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص 81.

[2] رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020، ص 163.

وفي سياق نعرض فيما يلي مجموعة من التعاريف التي تناولت الروح المقاولاتية، كما هو موضح كالتالي:[1]

الجدول رقم (2. 1): تعريف الروح المقاولاتية

المصدر	التعريف
OCDE, 2001	"مجموعة من الصفات والمهارات التي تمكّن الأفراد، المنظمات، المجتمعات من التحلي بالمرونة والإبداع من أجل التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة".
MOREAU, 2004	"يُستخدم مصطلح روح المقاولاتية لوصف أفكار وتصرفات الأشخاص الذين يعملون في مجالات أخرى غير الأعمال التجارية كالعلمية، الثقافية، الفنية وما إلى ذلك. وبالتالي، فإن الباحث الذي يتحلى بروح المقاولاتية ليس بالضرورة شخصًا سيقوم بإنشاء مؤسسة جديدة بل هو شخص يخاطر أو يبادر في عمله أو داخل مختبره".
LA COMMUNAUTE FRANÇAISE DE Belgique, 2005	إن روح المقاولاتية هي أولاً وقبل كل شيء موقف عام يستند بالتأكيد على المهارات المرتبطة بالمعرفة والدراية، ولكنه يقوم على مهارات مرتبطة بقدرة الفرد على أن يكون، مثل المثابرة والإبداع والمبادرة والمسؤولية.
BILLET, 2007	"ترتبط روح المقاولاتية بالأخذ بزمام المبادرة واتخاذ الإجراءات".

Source: Nadia Rajhi. **Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université.. Gestion et management**. Université de Grenoble, 2011. P 101-102.

وعليه من خلال التعريفات السابقة نستخلص أن الروح المقاولاتية هي مجموعة من الصفات الشخصية والسلوكيات العملية، والمهارات المعرفية التي تدفع الفرد إلى المبادرة، الابتكار، المجازفة، وتحمل المسؤولية بهدف خلق قيمة مضافة سواء في شكل مشروع اقتصادي أو فكرة جديدة أو حتى نمط تفكير مختلف داخل مختلف المجالات، وليس بالضرورة في إطار إنشاء مؤسسة.

2. العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة في الطلب على المقاولاتية.

المقاولاتية تلعب دورا مهما في تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، ولكي نفهم هذا الدور بشكل دقيق، يجب أن نعرف العوامل التي تؤثر في الطلب على المقاولاتية أو ريادة الأعمال، وهذه العوامل يمكن

[1] Nadia Rajhi. **Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université.. Gestion et management**. Université de Grenoble, 2011. P 101-102.

تقسيمها إلى عوامل إقتصادية وعوامل إجتماعية نظرا لأنها تمثل البيئة التي تنشط فيها المقاولاتية وتحدد فرص نجاحها.

أ. العوامل الاقتصادية:

يرى الكاتب النرويجي "BJORN BJERKE" أن معظم العوامل الإقتصادية التي تتحكم في الظاهرة المقاولاتية من الوجود أو العدم تتمثل في :[1]

- **النمو والكثافة السكانية:** يمكن للتوسع والكثافة السكانية المتنامية بشكل سريع في بعض المناطق أن تؤدي إلى لجوء الأشخاص للأعمال الحرة كوسيلة لتأمين دخلهم؛
- **مستويات الدخل والبطالة:** يمكن الارتفاع مستويات الدخل الأشخاص الذين يملكون وفرة في رأسمال أن تحفز الأشخاص على القيام بنشاط مقاولاتي وترك وظائفهم، كما تؤدي البطالة بدورها إلى زيادة الاهتمام بالمشاريع المقاولاتية؛
- **التنمية الاقتصادية:** هناك علاقة طردية عكسية بين هذا العنصر والمقاولاتية، إذ أننا نجد في البلدان المتقدمة معدل عال جدا للنشاطات المقاولاتية، نظرا لمختلف التسهيلات المقدمة في مختلف القطاعات لكن في نفس الوقت هي عائق الأصحاب الدخول المرتفعة في هاته البلدان للولوج في عالم المقاولاتية مقارنة بالبلدان النامية، إذ من شأن الدخول المنخفضة نسبيا أن تؤثر إيجابيا على ارتفاع معدل الأنشطة المقاولاتية؛
- **التطور التكنولوجي:** إن سرعة هذا الأخير في السنوات الأخيرة ساهم في التقليل من فائدة المؤسسات المقاولاتية الكبيرة، وأتاح فرصا جديدة للمؤسسات المقاولاتية الصغيرة الناشئة؛
- **العولمة:** يكمن تأثير العولمة في تعميق وعي الأفراد وتنوع الفرص المعروضة يحفزهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة؛
- **الهياكل الصناعية والتكتلات الاقتصادية:** إن خيار الاحتكارات والحد من سياسة الحماية الاقتصادية، يؤدي إلى زيادة فرص الأعمال للشركات المبتدئة.

[1] رشيد بوحجر، **إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020، ص 75.

ب. العوامل الاجتماعية:

تلعب المقاولاتية دورا هاما في تعزيز الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة من خلال الأدوار المتعددة التي تقوم بها، هذا بسبب:[1]

- **الكثافة السكانية:** يمكن للتوسع السكاني وزيادة الكثافة السكانية في بعض المناطق أن تؤدي إلى اهتمام الأشخاص بالولوج إلى عالم المقاولاتية، وذلك للطلب المتزايد على الوظائف مقارنة بما هو معروض منها وكذا زيادة الفرص التي تخلق طلبها أوتوماتيكيا؛
- **متوسط العمر:** إن أثر العمر على السلوك المقاولاتي كان موضوع دراسات عديدة إذ أثبتت هذه الأخيرة أن الشباب هم أكثر الفئات العمرية ولوجا لعالم المقاولاتية مقارنة بمثيلاتها من الفئات، وعليه فإن كثافة هذه الفئة في مجتمع ما مثل المجتمعات العربية يجعلها أرض خصبة لبدء ونمو المؤسسات المصغرة؛
- **الهجرة:** مثل سائر الأفراد يحتاج المهاجرون إلى وظائف لكنهم قد يواجهون صعوبات في الحصول عليها، خاصة في المجتمعات (الدول) التي لا تمنح فرص متكافئة للوافدين مع المحليين، فيضطر هؤلاء الإقامة نشاطات مقاولاتية كبديل للوظائف.

المطلب الثاني: مميزات وأسس الروح المقاولاتية

بعد تحديد المفهوم العام للروح المقاولاتية، يتعين الانتقال إلى تحليل العناصر التي تشكل جوهر هذا المفهوم، أي الخصائص والمرتكزات الأساسية التي تميز الشخص المقاولاتي عن غيره، والتي تعتبر ضرورية لترجمة المبادرة إلى مشروع واقعي ناجح.

1. مميزات الروح المقاولاتية:

يشير الباحثان الأكاديميان البلجيكيان المتخصصان في مجال ريادة الأعمال والتعليم المقاولاتي "KEARNEY et SURLEMONT" إلى مجموعة من المميزات والمهارات والقدرات التي تعد من الركائز الأساسية لما يعرف بروح المقاولاتية (L'esprit d'entreprendre) وذلك فيما يلي: [2]

---

[1] رشيد بوحجر، **مرجع سبق ذكره**، ص 76.

[2] أيوب مسيخ، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين في ولاية سكيكدة)**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د. تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016-2017، ص 56.

- تحديد وتقييم وإدارة المخاطر؛
- إيجاد الحلول وتجنب المشكلات؛
- تجميع وتنظيم وتحليل المعلومات؛
- البحث عن الموارد والتسيير الرشيد لها؛
- توليد الأفكار الابتكارية وتجسيدها في شكل إبداعات؛
- العمل مع الآخرين في شكل فريق؛
- المرونة العالية وتقبل التغيير؛
- القدرة الجيدة على التفاوض والتأثير؛
- ربط الأهداف وفقا للمهارات والإمكانات الشخصية المتوافرة في المؤسسة؛
- المراقبة والتقييم المستمرين؛
- أخذ المبادرة؛
- التخطيط والتنظيم؛
- تحمل المسؤولية.

2. أسس تطوير روح المقاولاتية:

تُعد روح المقاولاتية من الركائز الأساسية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، حيث تُمثل الحافز الداخلي الذي يدفع الأفراد إلى المبادرة، تحمل المخاطر واستثمار الفرص المتاحة من أجل خلق القيمة والابتكار، غير أن هذه الروح لا تنشأ تلقائيًا، بل تتطلب بيئة حاضنة ومجموعة من الأسس التي تُسهم في تنميتها وتطويرها سواء على المستوى الفردي أو المؤسسي، في هذا السياق، تتجسد أسس تطوير الروح المقاولاتية في :[1]

- **العزم:** أحد السمات الرئيسية التي ستجدها في جميع أصحاب الأعمال ومؤسسي الشركات الناشئة هو التصميم. يتطلب بناء مشروع تجاري تخطيطاً مكثفًا وتحفيزاً ذاتيا سواء أكان ينشئ منتجا جديدًا، أو يتلاعب بمفهوم رقمي ، أو يحاول تكوين فريق من الأفراد المتشابهين في التفكير، فسيحتاج إلى قوة الإرادة المواصلة لدفع نفسه إلى الأمام؛
- **الاستعداد لتحمل المخاطر:** المقاولون الناجحون لا يلعبون الأمور بأمان. إذا كان المقاول يرغب في إحداث تغييرات جذرية في المجال الذي تدخل فيه، فسيحتاج إلى المخاطرة بالطبع، لا يهتم رواد الأعمال

[1] كنزة بن غالية، عمر عبو، أحمد بن يوسف، **مرجع سبق ذكره**، ص 82 – 83.

بالمخاطرة غير الضرورية بدلاً من ذلك، يأخذون المخاطر المحسوبة بناءً على مقاييس العمل ويستعدون بعناية لخطوتهم التالية؛

- **الحيلة:** عندما تكون لدى الفرد روح المقاولاتية ، فهو لا يكون مهتمًا بإنجاز الأشياء بطريقة معينة لمجرد أن هذه هي الطريقة التي يتم بها ذلك دائما. رواد الأعمال واسعو الحيلة وسيستخدمون جميع الأدوات المتاحة لهم لخفض التكاليف واقتحام السوق وتحسين الكفاءة. إنهم يعرفون كيف يفعلون المزيد بموارد أقل ، ويعززون الإنتاجية، ويفكرون خارج الصندوق لإنجاز المهمة؛
- **التفاؤل:** التفاؤل لن يحل محل العمل الجاد والتفاني، ولكن من المهم أن يظل المقاول إيجابيًا ومتفائلا بشأن حلمه ومشروعه. لا بد أن يكون هناك عدد قليل من الحواجز على طول طريق النجاح، ولكن الإحتفاظ بالإيجابية يساعد رواد الأعمال على الاحتفاظ بالتزامهم لتحقيق أهداف أعمالهم. فالتفاؤل معدي أيضًا، وينتقل ليس فقط إلى موظفي رواد الأعمال ولكن أيضا للعمال ومنظومة المؤسسة ككل. فالخاصية المتميزة والفريدة في رواد الأعمال هي أنهم يرون كل المشاكل كفرص وليست عقبات، لا يشعرون بأنهم عالقون أو مقيدون بشأن ما لا يمكنهم فعله بل هم يفكرون في كل ما يمكنهم فعله أو إصلاحه؛
- **الابتكار:** فكرة واحدة رائعة لا تكفي لجعلها رائدة الأعمال. بدلاً من ذلك ، يجب أن يظل رواد الأعمال يبتكرون باستمرار ويفكرون في طرق جديدة للنمو والتوسع والتحسين. إنهم يفكرون دائما، ويخرجون دائما بأفكار وخيارات جديدة ، ولا يخشون طرح بعض المفاهيم غير الواقعية أو المختلفة؛
- **التطور المستمر:** من أجل أن يكون الفرد مقاول ناجح والبقاء في اللعبة مع التغيرات الحاصلة في العالم، يجب أن يكون على استعداد للتطور. لن يعتمد رواد الأعمال على طريقة واحدة في القيام بالأشياء، سوف يفكرون باستمرار في طرق جديدة لإدارة أعمالهم والبحث عن الأفكار والمشورة من المحترفين والموظفين؛
- **القيادة:** رواد الأعمال الناجحين لديهم مهارات قيادية قوية. لا يعني هذا أن رواد الأعمال دائما ما يكونون منفتحين أو مرتاحين في المواقف الاجتماعية ، ولكنهم سيتأكدون من خبرتهم ونجاحهم في تقنيات البيع وتقديم المهارات حتى يتمكنوا من تسويق أنفسهم بثقة؛
- **الفضول:** عندما تكون لدى الفرد روح المقاولاتية سيجد نفسه فضوليا دائما بشأن صناعته، التغييرات التي يتم إجراؤها، ما يفعله منافسوه وكيف يمكن أن تنطبق التطورات في الصناعات الأخرى على صناعته.

3. أبعاد الروح المقاولاتية:

أظهرت العديد من الدراسات أن امتلاك روح مقاولاتية قوية هو عامل حاسم في نجاح المشاريع واستدامتها، خاصة في ظل بيئة اقتصادية تتسم بالتغير السريع والمنافسة الشديدة وبناء عليه، أصبح من الضروري في

مجال تعليم المقاولاتية العمل على تنمية هذه الروح لدى الطلبة والمبادرين المحتملين، من خلال فهم أبعادها والعمل على تطويرها.

وفي هذا السياق، يمكن التمييز بين عدد من الأبعاد الأساسية التي تكون الروح المقاولاتية، والتي تشكل الأساس لتحديد كفاءات وروح المبادرة لدى الأفراد كالتالي:[1]

- **الحاجة إلى الإنجاز:** أي تقديم أفضل أداء والسعي إلى إنجاز الأهداف وتحمل المسؤولية والعمل على الابتكار والتطوير المستمر والتمييز؛
- **الثقة بالنفس:** حيث يمتلك المقومات الذاتية والقدرات الفكرية على إنشاء مشروعات الأعمال وذلك من خلال الاعتماد على الذات والإمكانيات الفردية وقدرته على التفكير والإدارة؛
- **روح المبادرة:** وهي الرغبة في التجريب والقدرة على أخذ المخاطرة وتحملها، بحيث يتم التغلب على المشاكل المعترضة وتعديها دون تعريض المؤسسة للخطر؛
- **الاستقلالية:** وتحمل المسؤولية والتي تعرف على أنها تقبل الفشل والإخفاقات إلى جانب قبول النجاحات؛
- **الإبداع:** هي الحلول غير المألوفة لحل المشكلات وتلبية الحاجات، أي اتجاهات المقاول نحو الإبداع وهي تتضمن الابتكار والتجريب ونتاجها هو منتجات جديدة أو خدمات جديد؛
- **الميل للمخاطرة:** أخذ المخاطرة هي أن يقوم المقاول بأخذ المجازفة في طرح منتجات جديدة بالأسواق أخذا بعين الاعتبار ما يوجد في السوق من مخاطر والغموض وعقبات.

المطلب الثالث: أهمية ودور المرافقة الجامعية في غرس الروح المقاولاتية

في هذا المطلب، سوف تتناول أهمية المرافقة الجامعية في تطوير الروح المقاولاتية لدى الطلاب، ودورها الفعال في تزويدهم بالأدوات والموارد اللازمة لبناء مساراتهم المهنية المقاولاتية.

1. تعريف عملية المرافقة المقاولاتية:

تعتبر المرافقة المقاولاتية من أهم الأساليب المستخدمة في دعم المؤسسات الصغيرة وتشمل عدة أشكال أهمها المرافقة المعنوية التي يحتاجه المنشئ منذ النقطة الأولى لانطلاق مشروعه، والتي تشمل التوجيه والتكوين

[1] نور الدين عسلي، يوسف سالم، مهدي بن مداني، **دور أنشطة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين –دراسة ميدانية لحاضنة الأعمال جامعة المسيلة–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022، ص ص 76-77.

والإعلام، والتي تمكنه من التغلب على العقبات التي تواجهه عند إنشاء مؤسسته، وبالتالي تشجيع المنشئين على إنشاء مؤسسات جديدة وضمان ديمومتها. وبصفة عامة، تشمل المرافقة ثلاث مراحل أساسية هي:[1]

- استقبال الأفراد ذوي الرغبة والإرادة في إنشاء مؤسسات؛
- تقديم خدمات شخصية من أجل إنشاء مؤسسة أو إعادة توجيه المسار المهني (تغيير النشاط)؛
- متابعة المؤسسة (ماليا، تقنيا، في التسيير ...) بعد الإنشاء، وهذا لفترة طويلة نوعا ما حسب طبيعة المرافقين.

2. دور المرافقة الجامعية في تعزيز روح المقاولاتية:

تبنت الجامعة المقاولاتية كأسلوب تعمل من خلاله على اختراق وصناعة الأسواق، وفي نفس الوقت تعتمد المقاولاتية على مخرجات الجامعة من رواد أعمال يساعدون في نشر هذا الفكر في المجتمع، وتكمن علاقة الجامعة بالمقاولاتية من خلال مجموعة من النقاط التالية:[2]

- سعي مؤسسة الجامعة إلى انتاج طلاب مقاولين قادرين على إحداث التغيير أولا على مستوى حياتهم الشخصية والمهنية وثانيا على مستوى المجتمع؛
- بهدف تعزيز سمعة الجامعة وكسب تصنيف دولي مرموق بين الجامعات العالمية وتحقيق التنمية الشاملة؛
- تتبني الجامعة لأسلوب المقاولاتية لتحول إلى ثقافة تسويق التعليم الجامعي، ولن يكون إلا من خلال توفر العناصر المهمة التالية:

– فهم حاجات ورغبات الطلبة ويشمل ذلك تقديم تخصصات تتماشى مع متطلبات سوق العمل والمجتمع وتوفير الموارد المادية البشرية، والمعنوية الكفيلة بدعم الطالب، فهذه العناصر تشكل نقطة الانطلاق لأي نظام تسويقي ناجح، يمكن الجامعة من دخول سوق التعليم العالي بقوة وتنافسية؛

– المنتج والخدمات التعليمية الجامعية وهي الشيء المعنوي والمادي أي الملموس أو غير الملموس يحقق إشباعا معنويا؛

– التبادل بين الجامعة والمستهلك وهو جوهر النشاط التسويقي؛

– العلاقات مع المستهلكين والعملاء وهي أساس الفكر التسويقي الحديث؛

---

[1] أشرف مهني، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 02، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية الجامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013، ص 114.

[2] إيمان مرابط، **دراسة تحليلية سوسيولوجية حول دور الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة – المسيلة –، الجزائر، ص 10-11.

– المسوق هو الشخص (الجامعة) التي تقوم بتسويق خدماتها ومنتجاتها ضمن الأسواق؛
– السوق وهي مكان أو نطاق القيام بعملية التبادل.

وعليه تعد الجامعة أحد الفاعلين الذين يؤدون دورا رئيسيا وثمينا في تدعيم الروح المقاولة حيث يمكن الاستفادة منها في غرس قيم العمل الحر للطالب الجامعي، وأهمية التوجه المقولاتي فالجامعة اليوم أصبحت عنصرا ضروريا وأساسا لغرس روح وثقافة المقاولاتي.

حيث تأتي المقاولاتية كحل لهذه المعضلة أو جزء منها، فتبنت الدولة الجزائرية هذا الطرح من خلال إستراتيجية تعتمد على مجموعة من الامتيازات الضريبية والاقتصادية الممنوحة للمقاولين الشباب بالإضافة إلى المرافقة المالية والتقنية، وتأتي أجهزة الدعم التي أنشأتها الدولة كتطبيق لهذه الإستراتيجية على أرض الواقع، وتستهدف هذه الأجهزة مجتمع الشباب بصفة عامة وخريجي الجامعات بصفة خاصة بوصفهم مؤهلين لإنشاء المشاريع وقادرين على المبادرة والإبداع، لكن في الواقع إن رهان نجاح هذه الإستراتيجية مرهون بنضج الفكر المقاولاتي لدى الشرائح المستهدفة لضمان نجاح أكثر لهذه الاستراتيجيات.

الأمر الذي استدعى ضرورة العمل على غرس الفكر المقولاتي لدى الطالبة الجامعين وتحسسيهم بأهمية المقاولاتية في الرقي بالاقتصاد الوطني والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة التي باتت هاجس يعاني منه المجتمع الجزائري.[1]

في إطار تعزيز روح المقاولاتية ودعم إنشاء المشاريع، قامت الجامعات بإبرام اتفاقيات شراكة مع مختلف الهيئات الداعمة لريادة الأعمال، وعلى رأسها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) وقد ترتّب عن هذه الشراكات إنشاء عدة أجهزة مرافقة تهدف إلى تأطير ومرافقة حاملي الأفكار والمشاريع المقاولاتية، من بينها نذكر:[2]

أ. **حاضنات الأعمال الجامعية:** الحاضنة الجامعية هي فضاء مخصص لمرافقة الطلبة الجامعيين أصحاب الأفكار الريادية، الذين يريدون انشاء مؤسسات ناشئة، وعلى هذا حددت الوزارة ضوابط الحصول على مؤسسة ناشئة على ضوء القرار الوزاري المشترك رقم 1275، والذي يعتبر من أهم القرارات التي ساهمت في تفعيل الفكر المقاولاتي بالجامعة الجزائرية، حيث حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مجموعة

[1] سامية برعيم، حنان بوشلاغم، **دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 02، العدد 1، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018، ص 104.
[2] إيمان مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

من الآليات التي يرتكز عليها مشروع إعداد الطالب الجامعي الجزائري لمذكرة تخرجه، قصد الحصول على شهادة جامعية "مؤسسة ناشئة"، وذلك بهدف حثه على خلق المؤسسات والأفكار الإبتكارية الخلاقة للثروة ومناصب الشغل، على أن تتمن المشاريع الفائزة بدعم مالي مناسب من الوزارة. كما استحدث "اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الابتكار وحاضنات الأعمال الجامعية" التي تتتبع تنفيذ وتطبيق أحكام القرار على أرض الواقع.[1]

أهداف القرار 1275:

نصت عليها المادة 02 من قرار 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022، عن وزارة التعليم العالي، وجاء هذا القرار محددا لكيفيات إعداد مشروع مذكرة تخرج، للحصول على شهادة جامعية "مؤسسة ناشئة" من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي. ويهدف هذا القرار إلى:

- خلق جيل من طلبة رواد الأعمال لهم القدرة والرغبة في التوجه نحو زيادة الأعمال الابتكارية؛
- خلق مؤسسات ناشئة خلاقة للثروة ومناصب الشغل، والتي تعد عملا مربحا يقوم على أسس ودعائم الابتكار والتكنولوجيا.

تشتمل مذكرة التخرج للحصول على شهادة جامعية مؤسسة ناشئة، حسب القرار، على مجموعة من البرامج التدريبية في مجال إعداد مخططات الأعمال الموجهة لمرافقة الطلبة المسجلين لإعدادها، والتي تسمح لهم بإعداد مذكرات تخرج قابلة للتحول إلى مشروع مؤسسة ناشئة، حيث يتلقى الطلبة المسجلون ضمن هذا المسعى دورات التدريبية وورشات ميدانية حول: نموذج الأعمال، التسويق الالكتروني، المناجمت، المحاسبة، تطوير مهارات الطلاب، تحسين وتطوير أفكارهم والإستفادة من تبادل الخبرات فيما بينهم أو خارج إطارهم على المستوى العالمي.

كما تسهر إدارة حاضنة الأعمال الجامعية، حسب القرار المذكورة على مرافقة المشاريع المتحصلة، ونظرا لشبكاتها المعرفية الواسعة التي تفتح باب التعاون مع الشركاء والحصول على التمويل للمؤسسات

[1] بن عمار مثال، عبد الجليل مقدم، عدناني خولة، **هيئات المرافقة الجامعية وأهميتها في نشر الفكر المقاولاتي وخلق المؤسسات الناشئة**، دار المقاولاتية وحاضنة جامعة بشار نموذجا، مجلة Management and social perspectives، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2023، ص 113.

الناشئة إلى غاية إنطلاقها ومباشرة نشاطها، كما توجد في الجامعات أكثر من 82 حاضنة أعمال ومن الضروري التحسيس بوجودها وأهميتها في تطوير المؤسسات الناشئة.

ووضعت "اللجنة الوطنية التنسيقية المتابعة الابتكار" حاضنات الأعمال الطرق البيداغوجية وكذالك الجانب التحسيسي، التدريبي، جانب العلاقات مع المحيط وبراءة الاختراع. وكما حددت برنامج زيارات ميدانية جهوية لمتابعة تنفيذ القرار رقم 1275، هذه الخطوة تعد جد مهمة وأساسية لضمان تطبيق أحكام القرار على أرض الواقع. وهذا الأخير هو الهدف من إنشاء هذه اللجنة، التي تعمل تحت إشراف ووصاية مباشرة لوزير التعليم العالي، بغرض استثمار مخرجات التكوين والبحث الجامعيين وتوظيفهما في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلق جيل من رواد الأعمال الجامعيين من ذوي المبادرات الخلاقة والمبدعة للمساهمة في تشغيل خريجي مؤسسات التعليم العالي والحد من البطالة.[1]

ب. مؤسسة دار المقاولاتية: وتعرف " على أنها هيئة تم استخدامها في مختلف مؤسسات التعليم العالي الجزائرية سواء جامعات، مراكز جامعية، مدارس وطنية أوعليا، إذ أنها تعتبر نتاج شراكة ما بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتشغيل والضمان الاجتماعي وتأخذ من الجامعة مقر لها." وتعمل على نشر وتعزيز الروح المقاولاتية لدى الطلاب من خلال الأنشطة والبرامج والدورات التكوينية التي تقوم بها لفائدة الطلبة طوال السنة الجامعية، ولقد تم إنشاء أول دار مقاولاتية (بالجزائر) بجامعة الإخوة منتوري بقسنطينة سنة 2007 نقلا عن التجربة الفرنسية الجامعة Grenoble سنة 2003، ضمن الاتفاق الإطار الذي أبرم بين وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي ووزارة التعلم العالي والبحث العلمي، حيث انبثق عن اللجنة الوطنية المختلطة CNM التي تتكون من:[2]

- ممثلين أثنين (02) عن وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي؛
- أربعة ممثلين (04) عن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- ممثلين أثنين (02) عن وكالة (ANASE) سابقا و(ANAE) حاليا.

مهام دار المقاولاتية:

تعمل دار المقاولاتية على تنظيم مايلي[3]:

[1] بن عمار مثال، عبد الجليل مقدم، عدناني خولة، **مرجع سبق ذكره**، ص 114.

[2] إيمان مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

[3] https://www.univ-alger3.dz/?page_id=3292 تم الإطلاع: 2025/04/18، 15:05

- تدعيم وتقديم الاستشارة والمرافقة للشباب حاملي المشاريع عمد قيامهم بتطبيق مشاريعهم مع وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) ؛
- تقديم الاعانات المالية والشبه مالية لشباب من وكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب(ANSEJ) ؛
- أيام إعلامية وتحسيسية حول نشاط المقاولاتية في الجامعة؛
- أيام دراسية، ندوات وورشات في مجال المقاولاتية؛
- طرق إنشاء مؤسسة وخطوات الدراسة والجودة الاقتصادية للمشروع، وكيفية تسيير المؤسسة؛
- مسابقات لأحسن الأفكار ولأحسن مخططات الأعمال؛
- زيارات ميدانية للطلبة في المؤسسات الاقتصادية؛
- لقاءات مع مقاولين ناجحين وخبراء محليين وعالميين؛
- تقريب الطلبة حاملي المشاريع من هيئات الدعم والهيئات الفاعلة المتدخلة في عملية إنشاء المؤسسة.

ج. مركز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI : يعمل على مرافقة الطلاب حاملي المشاريع البحثية ويحولها إلى براءة اختراع، وكذلك مساعدة الباحثين على تثمين نتائج البحث العلمي.

د. مركز المسارات المهنية CDC : يعمل مركز المسارات المهنية بشكل عام على تقديم الخدمات والتكوينات حول تقنيات البحث عن العمل، التي تساعد على اكتساب المهارات التي تزيد من قابلية التشغيل لدى الطلبة. كما يعمل المركز على تقديم خدمة للمؤسسات من خلال منحهم فرصة لقاء الطلبة المقبلون على التخرج والمتخرجين مباشرة، عبر معارض العمل وبالتالي تعزيز عملية التبادل بين طالبي وعارضي العمل ودخول السوق.

هـ. نادي البحث عن وظيفة CRE: يتم استخدام هذه نوادي من أجل البحث عن وظيفة منهجية محددة تنشط دور الشباب وتعمل على مشاركتهم في أنشطة البحث عن وظيفة أثناء فترة النادي، وتوجه الشباب إلى التواصل مع سوق العمل وإنشاء مجموعة وشبكة داعمة تعزز من عملية بحث ناجحة عن وظيفة. [1]

[1] إيمان مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص 13.

الشكل رقم (2. 1): أجهزة المرافقة الجامعية

أهم الأجهزة المرافقة الجامعية في مجال المقاولاتية
- حاضنة الأعمال الجامعية. - دار المقاولاتية. - مكتب الربط بين الجامعة والمؤسسة الاقتصادية BLEU. - مركز دعم التكنولوجيا والابتكار CATI - مركز المسارات المهنية CDC. - نادي البحث عن وظيفة CRE. - مخابر البحث العلمي.

المصدر: إيمان مرابط، **دراسة تحليلية سوسيولوجية حول دور الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة – المسيلة –، الجزائر، ص 13.

3. دور المرافق الجامعي في غرس الروح المقاولاتية:

المرافق الجامعي يلعب دورا هاما في غرس التوجه المقاولاتي لدى الطالب الجامعي، ويقصد بذلك بروز الإرادة الفردية والاستعداد الفكري لدى الطالب الجامعي في إنشاء مشروعه الخاص أو مؤسسة خاصة وذلك في ظل ظروف معينة، أي تطوير الاستعدادات و مؤهلات وسلوكات المقاولاتية عند الطلبة، ولا يتوقف دور المرافق عند هذا الحد، بل يتعداه في مرافقة الطالب الجامعي صاحب التوجه المقاولاتي لتحقيق مشروعه.

ففي الحقيقة الخوض في مجال المقاولاتية يتطلب من الفرد أو الطالب أن تكون لديه على الأقل فكرة أولية عن المشروع الذي يريد تجسيده في الواقع، وحتى تتبلور هذه الفكرة وتصبح مشروعا قابلا للإنجاز يستوجب على الطالب أن يستشير من حوله من أفراد سواء أفراد الأسرة أو الأصدقاء أو من الوسط الجامعي أي المرافق الجامعي، والدخول في النقاش والحوار وتبادل الآراء حتى تتضح الرؤية لديه. وأول خطوة التي يتخذها الأستاذ الجامعي اتجاه الطالب أو المقاول المبتدئ هو توضيح منهجية العمل، ويليها العديد من الخطوات التي سوف نذكرها كالتالي:

- تتمثل الخطوة الأولى في تحديد الهدف المراد الوصول إليه، فبمجرد إدراك الطالب ما يريد تحقيقه (ماذا يريد أن يفعل أو ينتج مثلا) تتضح له الرؤية في اختيار الوسائل المناسبة للوصول إلى مراده والعكس صحيح، في حالة وجود غموض لدى الخريج الجامعي عما يريد تحقيقه، فهو يظهر من جهة تلك الرغبة

والاستعداد في إنجاز مشروع معين ومن جهة أخرى يجهل نوع المشاريع التي يريد إنجازها، وفي هذه الحالة لن يعرف المقاول المبتدأ من أين يبدأ وإلى أين يتجه وكيف يعمل؛

- أما الخطوة الثانية تتمثل في توضيح أسباب اختيار مشروع محدد، مهما كان هذا المشروع سواء تأسيس مؤسسة ذات طابع إنتاجي (صناعي، تجاري مواد البناء،... الخ) أو خدماتي (النقل، السياحة،... الخ) فلا بد من تحديد الأسباب التي تترجم في الحقيقة وعي المقاول المبتدئ بما يدور حوله من نقائص في سد حاجيات المستهلك أو طلبات المجتمع أو السوق، وخاصة إذا اكتشف المقاول عدم وجود أي مؤسسة تلبي هذه الحاجة أو الطلب. ففي هذه الحالة تكون نسبة نجاح مشروعه في السوق عالية؛
- تتمثل الخطوة التي تليها في تحديد الموارد اللازمة التي يتطلبها المشروع لتجسيدها في أرض الواقع، وهذه الموارد تتمثل في (الموارد المادية (رؤوس أموال، وسائل الإنتاج، تكنولوجيات الحديثة ... الخ) والبشرية (المسيرين ذوي الخبرة المهنية، الموظفين، أي اليد العاملة المؤهلة والمناسبة لطبيعة العمل)؛
- أما الخطوة الموالية فهي تحديد إستراتيجية تسيير المؤسسة، التي تستدعي المعرفة الجيدة لأهم التغيرات والتطورات التي تحدث في المحيط الخارجي أو السوق، وتظهر فعالية إستراتيجية تسيير في خلق تقنيات جديدة في العمل أو منتوج جديد (ظهور عوامل اقتصادية جديدة لم تكن موجودة من قبل)، وبهذه الطريقة تستطيع أن تفرض المؤسسة نفسها في سوق شديدة المنافسة؛
- آخر خطوة تتمثل في إكتساب حد أدنى من المعلومات، عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع الذي في ظله ستنشأ المؤسسة، والتي حتما ستؤثر فيها، ونقصد بالمعلومات التي يجب أن يكون المقاول المبتدئ على دراية تامة بها. ويمكن تحديد هذه المعلومات في المجالات التالية:

– **المجال الاقتصادي**: المتمثل في: فترات التضخم، أنواع المنتوجات الموجودة في السوق، تقنيات الإنتاج، نوع التكنولوجيات المستخدمة في السوق، العرض والطلب في السوق، وضعية البنوك في السوق..... الخ. بغرض التنبؤ من خلالها بأهم المخاطر والعراقيل التي يمكن أن تواجه المقاول؛

– **المجال الاجتماعي** : يظهر في القدرة الشرائية وظروف المعيشة للسكان (الفقر، الغنى، الأمراض، البطالة.....)، حتى يتمكن المقاول من عرض منتوجات او خدمات تليق بالمستوى المعيشي للسكان وبالتالي يسهل عليه التسويق في السوق؛

– **المجال السياسي**: فتظهر في التشريعات والقوانين التي تضعها الدولة في عدة المجالات خاصة تلك التي تتعلق بالمستثمرين والضرائب والبنوك ... الخ، التي تهم المقاول والتي من خلالها يمكن أن يستكشف أهم العراقيل التي يمكن أن تعترضه في إنجاز مشروعه؛

– **المجال التكنولوجي:** ويتمثل في مدى توفر واستعمال التكنولوجيا الحديثة داخل السوق، ومدى تطورها وتغيرها المستمر، وهو ما يشكل عاملاً حاسماً في رفع جودة الإنتاج وتحقيق التنافسية.[1]

4. تقييم الواقع الجزائري في مجال المرافقة الجامعية لتعزيز ونشر روح المقاولاتية:

في الجزائر، حظيت سياسة التشغيل ومحاربة البطالة، خاصة في أوساط خريجي الجامعات باهتمام كبير من طرف الدولة، حيث تم اعتماد المرافقة كمكون محوري في السياسة التنموية لتشجيع روح المقاولاتية لدى الشباب، لا سيما الطلبة، وقد ترجم هذا التوجه إلى إنشاء عدة هيئات ووكالات موجهة خصيصاً لدعم حاملي المشاريع، من أبرزها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، التي أعادت تركيز أنشطتها على المرافقة كمهمة أساسية، وذلك بالتعاون مع مكتب العمل الدولي لتكوين الكفاءات في مجال تسيير المؤسسات.

ومع أن هذه الهيئات ساهمت في ظهور ونمو عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن تأثيرها الفعلي على التنمية الاقتصادية لا يزال محدودا، وذلك لعدة أسباب يمكن تلخيصها كما يلي:[2]

- أكبر عائق الذي تواجهه هذه الهيئات هو الافتقار إلى روح المبادرة بين أصحاب المشاريع، الأمر الذي يتطلب مزيجا من الإبداع والمجازفة (سمات القيادة)؛
- عدم الاهتمام بشرح وتوجيه أصحاب المشاريع بالشكل الصحيح في مرحلة الاستقبال الأولى؛
- عدم وجود أشخاص متخصصين يحد من كفاءة وفعالية أنشطة المرافقة التي تقوم بها هذه الهيئات؛
- التركيز على تقديم الخدمات المالية (ضمانات القروض التمويل الإعفاءات الضريبية، إلخ)، إذ أن هذه الخدمات لا يكون لها تأثير كبير على قرارات البنوك بإقراض الشباب لأن عمليات التمويل لا تزال تحكمها نفس العمليات البيروقراطية السابقة من المحسوبية والضمانات وما إلى ذلك؛
- مركزية اتخاذ القرار في هذه الهيئات قد لا يأخذ في الاعتبار خصائص وميزات التنمية المحلية، مما يؤدي إلى ضياع الفرص وعدم القدرة على الاستفادة في بعض المناطق؛
- التركيز على الجوانب الإدارية وقد تم مقارنتها بالإدارات العامة البيروقراطية لأن علاقاتها مع أصحاب المشاريع تمتد فقط إلى إعداد وتقديم الملفات على الرغم من أن أحد أهدافها هو تسهيل الإجراءات الإدارية لأصحاب المشاريع مع المؤسسات المختلفة المعنية؛

---

[1] علي الزهرة مولاي، **مرجع سبق ذكره**، ص 11.

[2] إبراهيم لوارتي، **دور المرافقة في تحفيز الروح المقاولاتية بالجامعة الجزائرية: تقييم الواقع**، مجلة إقتصاد المال والأعمال المجلد 10، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، 2025، ص ص 808-809.

- عدد المشاريع محدود بسبب فشل التمويل في تلبية احتياجات غالبية الشباب المسلمين في الجزائر الذين يريدون قروضا بدون فوائد لتمويل مشاريعهم؛
- عدم استثمار الشباب في المشاريع المولدة للثروة وعدم كفاية جهود التوعية، مما يؤدي إلى زيادة المؤسسات المصغرة في مجال الأنشطة غير المنتجة للثروة والنقل على حساب القطاعين الزراعي والصناعي؛
- عدم كفاية خدمات المرافقة المقدمة لأصحاب المشاريع أثناء وبعد الإنشاء، مما يؤدي إلى إغلاق المشاريع وتوقفها على النشاط.

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي

أمام التحديات المتزايدة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وارتفاع نسب البطالة، خاصة في صفوف الشباب الجامعي أصبحت المؤسسات التعليمية، وعلى رأسها الجامعات، مطالبة بإعادة النظر في أدوارها التقليدية، والانتقال من مجرد نقل المعرفة إلى تنمية الكفاءات والمهارات العملية التي تؤهل الطلبة لمواجهة متطلبات سوق العمل والمساهمة في خلق الثروة، وفي هذا السياق، برز التعليم المقاولاتي كأحد البدائل الحيوية والاستراتيجية التي تعتمدها العديد من الدول، وبناء على ما سبق يتناول هذا المبحث مفهوم التعليم المقاولاتي، مبرزا أهميته وخصائصه، ثم يستعرض أبرز استراتيجياته ومتطلباته، كما يسلط الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، والتي يمكن الاستفادة منها.

المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي

يتناول هذا المطلب ماهية التعليم المقاولاتي، من خلال عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المرتبطة به واستعراض خصائصه وأهميته.

1. تعريف التعليم المقاولاتي:

هناك اختلافات في تفسير مفهوم التعليم الريادي، ففي المملكة المتحدة يطلق عليه (Enterprise Education) ويركز على تنمية الفرد، في حين تستخدم الولايات المتحدة الأمريكية مصطلح (Entrepreneurship Education) والذي يعني التركيز على إنشاء الفرد مشروع لحسابه الخاص؛ وللوصول إلى تعريف واضح هناك من يقترح العودة إلى الأصل الفرنسي لكلمة ريادة الأعمال وبالتالي يمكن تعريفه على

أنها "القدرة على تحويل الأفكار إلى أفعال"، ويدور تعليم ريادة الأعمال حول تعليم الأفراد المستقلين والمبدعين الذين يمتلكون القدرة على تحويل الأفكار إلى أفعال.[1]

فعرفت منظمة العمل الدولية واليونسكو (UNESCO, 2010) التعليم الريادي بأنه "مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي الريادي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة".[2]

كما أن منظمة العمل الدولية (INTERNATIONAL LABOR ORGANIZATION, 2009) عرفت التعليم المقاولاتي بأنه "أسلوب تعليمي يزيد من إحساس الفرد بالاحترام الذاتي، والثقة بالنفس، عن طريق التشجيع، والرعاية والاهتمام، وتنمية المواهب، والابتكار لدى الفرد، وبناء المهارات، والقيم التي تساعد المتعلمين في زيادة توقعاتهم عن الفرص المتاحة لهم فيما بعد التعليم، وتركز طرائق التعلم على استخدام الأنشطة الشخصية، السلوكية، التحفيزية والتخطيط لمسيرة الحياة".[3]

كما يمكن تعريف التعليم المقاولاتي بشكل عام على أنه مجموعة من المهارات التي يمكن تعليمها، إضافة إلى خصائص يمكن تنميتها لدى الطلبة من أجل مساعدتهم على تطوير مشاريع مبتكرة". [4]

وهي أيضا تمثل "جوهر روح المقاولاتية هو القدرة على تصور ورسم مسار مشروع تجاري جديد، من خلال الجمع بين المعلومات من التخصصات الوظيفية ومن البيئة الخارجية، في سياق عدم اليقين وعدم التأكد التي تواجه هذا المشروع".[5]

---

[1] عيسى قروش، سمية فضيلة، **مساهمة برامج التعليم الجامعي في تعزيز المهارات والمعارف للطلبة في مجال ريادة الأعمال**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020، ص 38.

[2] وليد لخضر، شفيق شاطر، **التعليم الريادي كنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة رؤى وتجارب**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 16، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023، ص 53.

[3] عزام عبد النبي أحمد، وجيهة ثابت العاني، **ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي مدخل للتحول نحو مجتمع المعرفة –دراسة تطبيقية على التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان**، مجلة الإدارة التربوية، المجلد 25، العدد 25، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2020، ص 25.

[4] HADJ SLIMANE Hind, KARA TERKI Assia, **L'enseignement de l'entrepreneuriat: pour le développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants**, Revue Maghrébine Management des Organisations, Volume 1, Numéro 1, 2016, p 36.

[5] فطيمة سايح، **تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية**، الملتقى الدولي الأول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وأفاق مخبر الهندسة المعمارية، المدينة المهن والتكوين يومي 11 و 12 نوفمبر 2018، ص 5.

بناء على مجمل التعاريف الواردة في السياق، يمكن استخلاص تعريف شامل ومركب للتعليم المقاولاتي (أو التعليم الريادي)، "التعليم المقاولاتي هو عملية تربوية ممنهجة تهدف إلى تنمية المهارات والسلوكيات والمعارف الضرورية لتمكين الأفراد، خاصة الشباب من تحويل الأفكار إلى أفعال عملية، وذلك عبر تعزيز روح المبادرة، الإبداع، تحمل المسؤولية والقدرة على إنشاء وتطوير مشاريع ذات طابع اقتصادي أو اجتماعي، في ظل بيئة تتسم بعدم اليقين والمخاطرة، ويعتمد هذا النوع من التعليم على أساليب تعلم تفاعلية وتحفيزية تعزز الثقة بالنفس، وتنمي التفكير النقدي والابتكار، بما يمكن المتعلمين من استكشاف فرص جديدة والمساهمة في التنمية المستدامة."

كما تطور مفهوم التعليم المقاولاتي كالتالي:

الجدول رقم (2. 2): تطور مفهوم المقاولاتية عبر الزمن

السنة	التعريف
1911	جوزيف شامبيتر ينشر كتاب "نظرية التنمية الاقتصادية" (بألمانيا).
1921	فرانك نايت أول من قدم نموذج أمريكي للسيرورة المقاولاتية، حيث ربط دور المقاول بتحمله لعدم التأكد، معتبرا أن الربح هو مقابل لمواجهة هذا الغموض الذي لا يمكن التنبؤ به أو التأمين ضده.
1946	إنشاء "مركز بحث لتاريخ المقاولاتية" من طرف شامبيتر وأرثور في هارفارد، الذي يعتبر أول مركز بحث متخصص في المقاولاتية.
1947	"إدارة أعمال المؤسسات الجديدة" يعتبر أول ماستر في إدارة الأعمال في هارفارد.
1951	إنشاء "مؤسسة كولمان" التي تعتبر أول مؤسسة متخصصة في التعليم المقاولاتي.
1953	جامعة إلينوي تقدم محاضرة في " المؤسسات الصغيرة أو تنمية المقاولاتية".
1953	بيتر دركر يحاضر في مقياس " المقاولاتية والإبداع" في جامعة نيويورك.
1945	"إدارة الأعمال للمؤسسات الصغيرة" يعتبر أول مقياس ماستر لإدارة الأعمال في جامعة ستانفورد.
1958	مقياس في المقاولاتية مقدم في "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا" من طرف داويت بومان.
1963	نشر " مجلة المؤسسات الصغيرة" تعتبر أول مجلة مرجعية لأبحاث المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.
1967	أولى المقاييس المعاصرة في المقاولاتية لماستر إدارة الأعمال، مقدمة لجامعات ستانفورد ونيويورك هذه المقاييس متخصصة في إنشاء "المؤسسات العلامات التجارية للمؤسسات الصغيرة".
1968	أول تكوين في المقاولاتية في كلية بابسون.
1969	دفيد ماكليلاند و دفيد ونتر قاما بنشر "تحقيق التحفيز الاقتصادي" الذي يعتبر أول أكبر دراسة حول التكوين في المقاولاتية وتقييم النتائج.

1970	"معهد كاروث ستون" أول معهد معاصر في المقاولاتية، أسس في جامعة ميثوديا الجنوبية.
1971	أول ماستر في إدارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية، جامعة كاليفورنيا الشمالية.
1972	أول تركيز على المقاولاتية في طور التدرج في جامعة كاليفورنيا الشمالية.
1974	إنشاء مجموعة متخصصة في المقاولاتية لأكاديمية المناجمنت تحت إدارة كارل فاسبر.
1975	إنشاء" منظمة طلبة في مؤسسات حرة للمساعدة في المقاولاتية وفي إنشاء المؤسسات الخاصة"، من طرف روبار دفيس مؤسس معهد القيادة الوطنية.
1976	بداية نشر " مجلة المقاول".
1979	263 مؤسسة جامعية تدرس في المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.
1981	أول مؤتمر بحث في المقاولاتية لبابسون وأول منشور لفيسبر " حدود البحث في المقاولاتية".
1982	315 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية والمؤسسات الصغيرة.
1983	أول مقياس في المقاولاتية تقدم في مدرسة الهندسة في جامعة نيومكسيكو.
1986	253 كلية وجامعة تدرس المقاولاتية.
1995	حوالي 450 مدرسة تشارك في برنامج معهد المؤسسات الصغيرة.
1997	264 مدرسة تشارك في مسابقات السنوية لبرنامج " طلبة في مؤسسات خاصة".
1998	"جامعة افتراضية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" التي تعتبر أول برنامج للتعليم عن بعد متطور.
1999	مقال حول" البحث الخاص في المقاولاتية الدولية" في مجلة أكاديمية المناجمنت.

المصدر: فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي، **دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2019، ص ص 181-182.

2. أهمية التعليم المقاولاتي:

يلقى التعليم المقاولاتي اهتمام كبير من طرف الهيئات الحكومية وحتى من طرف أصحاب المشاريع الريادية، وذلك نظرا لأهمية هذا النوع من التعليم، حيث يساهم هذا النوع من التعليم في تغيير ثقافة الأفراد والمجتمع، وفي إعداد وتأهيل الثروة البشرية، كما أن له أهمية كبيرة تتمثل في : [1]

- التعليم الريادي أصبح وسيلة العصر في تغيير ثقافة الأفراد والمجتمع وأساليب تفكيرهم ليصبحوا مبادرين، لديهم الإرادة والقدرة على تحويل الأفكار أو الاختراعات إلى مشروعات تجارية ناجحة، وهذا يفتح آفاقا أخرى للنظر لدور الأفراد في إدارة المعرفة؛

[1] أمينة جودي، إبتسام غزال، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 18-19.

- توفير أفراد قادرين على العمل في وظائف الدولة المختلفة، ويسهمون في الوقت نفسه في رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد الدولة وزيادة رفاهيتهم، كما يعمل التعليم الريادي على تعديل أنماط السلوك التقليدية ونمط التفكير التقليدي ونظام القيم والاتجاهات بما يناسب الطموحات التنموية للمجتمع؛
- كما أن نشر وتعزيز وإدماج التعليم الريادي في الجامعات له نتائجه الكبيرة ومكتسباته المستقبلية وآثاره القوية على التنمية النوعية المستدامة، لأنه يخلق قاعدة عريضة من الرياديين المبدعين في جميع المجالات من خلال إعداد طلاب جامعيين يمتلكون ثقافة ريادية قوامها الإبداع والابتكار والانجاز؛
- زيادة احتمال امتلاك خريجي الجامعات لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية، والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة والفقر، وإنتاج رواد في الإبداع والابتكار؛
- التعليم الريادي يخلق المزيد من الفرص المرتبطة بإحداث تقدم تكنولوجي يستند إلى المعرفة، وتؤكد حالة جامعة أريزونا في أمريكا، على أن تعليم المقاولاتية في الجامعة قد زاد من القيمة المضافة للمجتمع، حيث ارتفعت إعداد المشروعات الخاصة التي أقامها الطلبة لخدمة مجتمعاتهم وساهمت في التغلب على مشكلة البطالة، وكان غالب هذه المشروعات يندرج ضمن المشروعات المعرفية بما يساهم في بناء وتنمية المجتمع المعرفي.

3. أهداف التعليم المقاولاتي:

إن التعليم المقاولاتي يعزز النشاط المقاولاتي بين المثقفين والطلاب على وجه الخصوص، من خلال تزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها لتحقيق أحلامهم، إذ هناك ثلاثة عناصر هامة جداً في عملية التعليم المقاولاتي كالتالي:[1]

- إدراك فرص السوق وخلق فكرة العمل أو الخدمة أو المنتج، حيث أن اغتنام الفرصة هو أساس المقاولاتية كما سبق التعريف بها من قبل الباحثين على أنها اكتشاف الفرصة؛
- تنظيم وتخصيص الموارد اللازمة للسعي إلى تحويل الحالة أو الموقف إلى فرصة؛
- زيادة الوعي حول المقاولاتية، لتعزيز قدرة الأفراد على المقاولاتية في جميع مناحي الحياة، عن طريق تزويدهم بمجموعة من المواقف والقيم التي تبني التغييرات والاعتماد على الذات.

---

[1] عبد النور ميمون، محمد كربوش، **دور نظرية السلوك المخطط في دراسة التوجه المقاولاتي لخريجات الجامعات دراسة حالة طالبات كلية العلوم الاقتصادية لجامعة معسكر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2017، ص 140.

4. خصائص التعليم المقاولاتي:

حسب التقرير الأوروبي (2008) أن الخصائص التي يتميز بها التعليم الريادي تتمثل في أنه[1]:

- يساعد في تغيير نمط التفكير التقليدي لدى الطلبة، ليكون أكثر انفتاحا وابتكارا ومتجدداً من خلال استخدام استراتيجيات تعليمية قائمة على حل المشكلات، التفكير الناقد والتفكير الإبداعي؛
- يساهم في بناء اتجاهات إيجابية لدى الطلبة نحو ريادة الأعمال والعمل الحر؛
- يحفز ويشجع دافعية الطلبة نحو الإنجاز وتحمل المخاطر؛
- يساهم في تطوير وتعديل السمات الشخصية لدى الطلبة، وتوجيها نحو الشخصية الريادية التي تتميز بالإبداع والابتكار، والقدرة على التحمل والثقة بالنفس؛
- يساهم في اكتساب المتعلمين مهارات القيادة القائمة على سلوك المبادأة والمخاطرة، وروح العمل في الفريق والاستقلالية؛
- ينمي مهارات التواصل، الاتصال والعلاقات مع الآخرين بشكل إيجابي بدءًا من المحيط المدرسي وانتهاء ببيئة العمل؛
- يعمل على زيادة وعي الطلبة بقدراتهم الذاتية، وتمكينهم في توظيفها بشكل ريادي يجعلهم أكثر استعدادًا لمهنة المستقبل؛
- يساهم وبشكل فاعل في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، كونه يوجه الأفراد نحو التجديد في جميع المجالات التي سيعملون بها في المستقبل.

ومن ثم فإن التعليم الريادي يستطيع أن يعد جيل جديد من الطلاب قادر على تحقيق متطلبات مجتمع المعرفة، ويتمتع التعليم المقاولاتي بالعديد من الخصائص التي وسبق ذكرها في هذا المطلب. ومن خلال ذلك لابد من القول بأن التعليم المقاولاتي لا يتحقق إلا من خلال بيئة تعليمية قائمة على التفكير الحر والمستقل، وفي بيئة مجتمعية تشجع المبادرات، و هذه الأخيرة يتم تعميمها من خلال توفير حاضنات للإبتكار و مراكز لتطوير المقاولاتية التي تلبي طموحات أفراد المجتمع في ظل بيئة مجتمعية إيجابية منفتحة.

[1] عزام عبد النبي أحمد، وجيهة ثابت العاني، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 38-39.

المطلب الثاني: استراتيجيات ومتطلبات التعليم المقاولاتي

في هذا المطلب سنتطرق إلى إستراتيجيات التعليم المقاولاتي ومتطلباته.

1. إستراتيجيات التعليم المقاولاتي:

تعد الاستراتيجيات البيداغوجية حلقة وصل أساسية بين المعارف والمعتقدات، إذ تتأثر هذه الاستراتيجيات بعدد من العوامل، من بينها الخصائص الشخصية مثل: الجنس والخبرة ونوع المادة المدرسة، إلى جانب العوامل التنظيمية والإدارية. وتنعكس هذه الاستراتيجيات بشكل مباشر على أساليب التدريس، مما يؤثر بدوره في كيفية تعلم الطلبة. وبالتالي في نتائج العملية التعليمية، ومن أبرز استراتيجيات التعليم المقاولاتي تذكر ما يلي:

- **نموذج العرض:** ويعطي الأولوية لتحويل المعارف والمهارات التي يتمتع بها المعلم إلى المتعلم، وفي هذا النموذج يصمم التعليم على شكل "توصيل المعلومات"، وتكون أنظمة التقييم عن طريق الإنصات والقراءة، وتقتصر على قياس درجة الحفظ لدى المتعلم لكل المعارف التي تم تدريسها له؛
- **نموذج الطلب:** وهو معاكس للنموذج الأول، وهو يقوم على إحتياجات ودوافع وأهداف المتعلم، وفي هذا النموذج تكون المعارف التي سيتم اكتسابها وفقا لاحتياجات المتعلم في الانشطة المستقبلية؛
- **النموذج الكفاءة:** ويبحث هذا النموذج في تنمية وتطوير استعدادات المتعلم في حل المشاكل المعقدة، باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، والتعليم هنا يكون تداخليا بين المعلم والمتعلم، حيث يعتبر المعلم مدرب، وبهذا فالمعارف التي سيتم الحصول عليها هي أساسا حول حل المشاكل المعقدة التي يمكن أن تقع لهم في حياتهم المهنية. وترتكز أساليب التدريس على اكتساب مهارات الاتصال (ملتقيات، تقديم عروض، مساهمة في النقاشات) أو إنتاج معارف (كتابة مقال أو مؤتمرات، تنشيط المجموعة، النمذجة) تمارس غالبا في إطار قريب من الحياة المهنية المستقبلية للمتعلمين؛[1]
- **دراسات الحالة:** حيث يمكن تعريف الحالة الإدارية بأنها وصف مكتوب مستخدمين كلمات أو أرقام الحادث حقيقي أو مشكلة حقيقية أو موقف حقيقي، ويستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة للطلبة في مواقف تعليمية أو تدريبية، ويطلب منهم إما تشخيص أسباب المواقف الإدارية وتحليل الحالة، أو اتخاذ القرار أو اقتراح طرق وأساليب للعمل، أو حلول للمشكلة وقد يطلب منهم مهمة واحدة من هذه المهمات أو هذه المهمات جميعا؛

---

[1] مجدوب بحوصي، عمار عريس، خير الدين بوزرب، **دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين**، الملتقى الدولي حـــول:" الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات" يومي 29 و 30 أفريل 2018، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، ص 11.

- **التعليم بالتجربة والممارسة:** وذلك من خلال تعريض المتعلمين أو الطلبة المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي أو الحر، سواء في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، وذلك بغرض تعريفهم ببيئة العمل، وممارسة العمل الريادي لفترة زمنية معينة، ليكتسبوا خبرات ومعارف ومهارات جديدة وليبنوا تصورات أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل الدخول في ميدان العمل الحر والمقاولاتي؛
- **مناقشات المجموعة أو التعليم التعاوني:** أي أن يعمل الطلبة في مجموعات أو في أزواج، لتحقيق أهداف التعلم في الحوار والمناقشة وتبادل الآراء، حيث يمارس الطلبة أدوارا مختلفة (مثل: المنسق، الملخص، المقوم، المسجل، الملاحظ، المشجع، قائد المجموعة، المتحدث باسم المجموعة)، أو يمكن من خلال هذه الاستراتيجية تكليف أو الاعتماد على مشاريع أعمال المجموعة أو فريق العمل أو في وضع خطة عمل لمشروعهم المقترح؛
- **العروض التقديمية من قبل الطلبة:** وذلك للشرح عن تقديم منتج أو خدمة جديدة يمكن بيعها، أو عن مشروع معين أو تعريف عن الشركة التي يرغب الطالب بتأسيسها أو العمل بها؛
- **أسلوب حل المشكلات بطريقة إبداعية:** وهي طريقة منظمة يقوم من خلالها الطلبة بالتفكير بحل مشكلة يشعرون بوجودها وبحاجتهم إلى حلها، فهم يكتسبون معلومات ومهارات ذات صلة بحياتهم ومشكلاتهم وليس من أجل تقديم امتحان والنجاح فيه؛
- **استراتيجية لعب الأدوار:** وهنا يقوم طالب أو ثلاثة بتمثيل أدوار عن مواقف اجتماعية افتراضية، ويتعلمون من خلال هذه الاستراتيجية كيفية الاستماع بشكل جيد وكيفية التفكير وحدهم، وبالرغم من تقديم معلومات حول الأدوار التي يلعبونها يمكن للطلبة أيضا أن يبدعوا حوارا من تلقاء ذاتهم ويمكن أيضا تسجيل الأدوار على شريط بهدف التقييم؛
- **الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة:** إن نجاح برامج واستراتيجيات التعليم المقاولاتي في الكليات والجامعات يجب أن يتم ربطها مع أماكن العمل الواقعية المخصصة، مثل: المصنع، مكتب العمل، الشركة. وذلك بهدف التخطيط والتطبيق الفعال لخطة الدراسية. وهذا ما يسمى بنماذج المحاكاة حيث يجابه المتعلم في برامج المحاكاة موقفا شبيها لما يواجهه من مواقف في الحياة الحقيقية، إذ أنها توفر للمتعلم تدريبا دون التعرض للأخطار أو للأعباء المالية الباهظة التي من الممكن أن يتعرض لها المتدرب فيما لو قام بهذا التدريب على أرض الواقع.[1]

[1] رباب زراع، إيمان كشرود، **استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2018، ص 99-100.

2. متطلبات التعليم المقاولاتي:

متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل عدة جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم الريادي يجب إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية الخاصة والجهات الداعمة التابعة لمنظمات القطاع الخاص، وهي تتمثل فيما يلي: [1]

- **البنية التحتية:** من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى، مثل: جهاز عرض الشرائح والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية، التي بدورها تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية واللغة الإنجليزية؛
- **الموارد البشرية المدربة والمؤهلة:** يجب توفر موارد بشرية مدربة ومؤهلة، وقادرة على استخدام وتطبيق إستراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في ريادة الأعمال، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول؛
- **البنية الممكنة:** يجب توفر بنية ممكنة تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم الريادي وخططه وأهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع، في جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي، ومن هنا يتوفر التعاون بالدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرات التعليم في المجتمع؛
- **الاستفادة من التجارب العالمية:** يجب الاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال، من أجل البناء عليها والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البنية التحتية؛
- **الاستجابة للتحديات والضغوط:** يجب على القائمين على التعليم الريادي الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة، التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

[1] محمد علي دشة، عبد الجبار زايدي، عبد الكريم شوكال، **دور التعليم الريادي في تفعيل المقاولاتية في أوساط الطلبة – مبادرة الاستثمار وريادة الأعمال في التعليم العام والجامعي "ريادي" نموذجا**، الأفاق للدرسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2023، ص 282.

3. برامج التعليم المقاولاتي:

تعتمد الجامعة في تبنيها للتعليم المقاولاتي، إلى مجموعة من البرامج البيداغوجية التي تم اختيارها بعناية، بحيث تتماشى مع تخصصات وأهداف الطلبة وميادين بحوثهم، وهناك نوعين من البرامج المقاولاتية الأساسية:[1]

- **البرامج الاجبارية** : وهي جزء لا يتجزأ من المناهج الدراسية المقدمة على شكل مقررات تعلمية، وتستهدف جميع الطلاب بغض النظر عن نواياهم المقاولاتية، وتخصصاتهم فهي تستهدف كل الطلاب سواء لديهم الرغبة في تبني المقاولاتية وإنشاء مشروع أم لا، والهدف منها نشر الروح والفكر المقاولاتي لديهم؛
- **البرامج الاختيارية:** وهنا يكون لدى الطلاب حرية الاختيار بالحضور، تعمل على جذب الطلاب الذين لديهم ميول بالمقاولاتية، والذين يردون التعلم والتكوين من أجل إنشاء مشروعهم المقاولاتي.

وتحتوي برامج التعليم المقاولاتي على مجموعة من المواد موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2. 3): مواد برامج التعليم المقاولاتي

البرامج	أهداف البرنامج
تحسيس بأهمية المقاولاتية	برنامج يضم معلومات عامة حول المقاولاتية، ولمحة حول مهنة المقاول.
إنشاء المشاريع	دورة حول الكفاءات التقنية والبشرية، وكفاءات التسيير، من أجل القدرة على إدارة أموالهم الخاصة وإنشاء مشاريعهم.
تطوير المشاريع	برنامج مخصص لاحتياجات أصحاب المشاريع الذين لا يستطيعون دفع تكاليف الخبراء.
تطوير المدربين	برنامج يهدف إلى تطوير مهارات المدربين، من أجل تمكينهم من مناقشة وتعليم ومتابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: إيمان مرابط، **دراسة تحليلية سوسيولوجية حول دور الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية في الجامعة**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة – المسيلة –، الجزائر، ص 09.

[1] إيمان مرابط، **مرجع سبق ذكره**، ص 9.

4. محتوى البرنامج التعليمي المقاولاتي:

لقد حظي موضوع تعليم المقاولاتية باهتمام متزايد في الأدبيات الأكاديمية، خصوصا في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي جعلت من روح المبادرة والابتكار ركيزة أساسية للتنمية. ومن خلال مراجعة الدراسات والأبحاث المتخصصة في هذا المجال، نجد أن العديد من الباحثين والخبراء في التعليم وريادة الأعمال قد انكبوا على دراسة كيفية إدماج المقاولاتية داخل مؤسسات التعليم العالي بشكل فعال وناجع.

وقد أفضت هذه الجهود إلى طرح مجموعة من التصورات والمقترحات، التي تهدف إلى تحديد الخصائص الأساسية لمحتوى البرامج التعليمية في هذا المجال، سواء من حيث الأهداف والمضامين والطرائق البيداغوجية، أو الكفاءات المستهدفة. وقد أسفرت هذه الدراسات عن بلورة نماذج مختلفة تقترح تصورًا متكاملاً لكيفية تصميم وتطبيق مناهج تعليم المقاولاتية في التعليم العالي، وتعد هذه النماذج مرجعا مهما لفهم الاتجاهات الحديثة في هذا الحقل التربوي والتطبيقي. وفيما يلي عرض لأبرز هذه النماذج:[1]

النموذج الذي قدمه الباحث البريطاني "POTTER" والذي يرى ضرورة أن يسترشد به عند تطوير أي برنامج أو منهج للمقاولاتية، وهو يشتمل على عدة عناصر هي:[2]

- **عنصر البيئة:** فأي منهج للمقاولاتية لابد أن يكون قادرا على خلق الوعي بالبيئة المحيطة؛
- **عنصر الاقتصاد:** أي لابد أن يزود المشاركين باكتشاف طبيعة الجماعات الاقتصادية في البيئة، والقواعد الجديدة عن التفاعل داخلها؛
- **عنصر المقاولون:** فأي منهج دراسي لابد أن يسعى للقاء المقاولين في البيئة التي يتواجدون فيها والاستفادة من آرائهم وخبرتهم؛
- **عنصر المشروع:** ويقصد بها المؤسسة، وهي القلب والروح لأي برنامج دراسي في المقاولاتية.

أما من حيث مسميات المقررات التي تدرس في برامج وأقسام المقاولاتية وغيرها كأقسام إدارة الأعمال والهندسة والمعلومات فهي عديدة، وتختلف التسمية ما بين الجامعات في العالم، مع أنها قد تحمل نفس المضمون، ومنها: المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، خلق المشروعات الجديدة، الابتكار والابداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، التخطيط للمشروعات الناشئة، استراتيجية الأعمال، سياسة الإبداع، الريادة الجماعية.

---

[1] رباب زراع، إيمان كشرود، **مرجع سبق ذكره**، ص 102.

[2] رباب زراع، إيمان كشرود، **مرجع سبق ذكره**، ص 103.

المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية للتعليم المقاولاتي

التعليم المقاولاتي (أو ريادة الأعمال) أصبح أحد المجالات الحيوية في مختلف دول العالم، حيث تسعى الحكومات والمؤسسات التعليمية إلى تعزيز ثقافة العمل الحر وتشجيع الابتكار. وسوف نذكر بعض التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال، من بينها:

1. التجربة الأمريكية:

تعد التجربة الأمريكية من أهم التجارب التي حققت نجاح كبيرا في مجال التعليم المقاولاتي وغرس روح المقاولة، نتيجة بعض المؤشرات الجيدة التي حققتها، والتي يوضحها الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (2. 4): مؤشر النشاط المقاولاتي في الولايات المتحدة الأمريكية

إجمالي النشاط المقاولاتي (TEA)	المرتبة	القيمة
TEA 2018	13/48	15,6
TEA 2017	18/54	13,6
TEA 2016	24/65	12,5
معدل ملكية المنشاة التجارية	21/48	7,9
نشاط الموظف المقاولاتي EEA	3/49	8,0

المصدر: رشيدة بوطرفة، عماد صغير، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية – عرض تجارب دولية ناجحة–**، الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020، ص 207.

تشير البيانات إلى تطور ملحوظ في إجمالي النشاط المقاولاتي (TEA) في الولايات المتحدة خلال الفترة ما بين 2016 و 2018، وهو مؤشر يستخدم لقياس نسبة السكان البالغين عادة من (18 إلى 64 سنة) الذين يشاركون في أنشطة مقاولاتية، سواء عبر إطلاق مشاريع جديدة أو إدارة مشاريع حديثة النشأة.

في سنة 2016، كانت قيمة TEA 12.5، واحتلت الولايات المتحدة المرتبة 24 عالمياً، وهو ما يعكس مستوى متوسط من النشاط المقاولاتي.

[1] رشيدة بوطرفة، عماد صغير، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية –عرض تجارب دولية ناجحة–**، الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020، ص 206.

في 2017، ارتفعت القيمة إلى 13.6، وتحسن ترتيبها إلى المرتبة 18 مما يشير إلى زيادة في روح المبادرة والمشاريع الجديدة.

أما في 2018، فقد بلغت قيمة TEA 15.6 ، لترتقي الولايات المتحدة إلى المرتبة 13، ما يؤكد على تحسن بيئة الأعمال وزيادة المشاركة في ريادة الأعمال، ويعد مؤشراً على تعافي الاقتصاد الأمريكي بقوة بعد أزمة 2008-2010.

هذا الارتفاع يعكس مجموعة من العوامل الداعمة، من بينها:

- تحسن المناخ الاقتصادي، وزيادة الثقة في السوق؛
- الدعم الحكومي من خلال برامج تمويل ومرافقة المقاولين؛
- انتشار ثقافة ريادة الأعمال، خاصة عبر التعليم والتدريب المقاولاتي.

ولقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بعدة أعمال لبث الروح المقاولاتية أهمها:

- تقيم أسبوع للمقاولاتية: كل عام بهدف تحفيز الشباب عموما والطالب خصوصا على ممارسة العمل المقاولاتي، من خلال العديد من الأنشطة والفعاليات مثل: تمارين المحاكاة، ألعاب الأنترنيت، مسابقات خطة العمل، برنامج الضيف المحاضر، وورش عمل مختلفة، ومنتديات محلية لأنشطة المقاولاتية؛
- تصميم مواقع تعليمية على الأنترنيت، تتيح التعرف على قدرات الطلاب والتفاعل مع الأساتذة المختصين، لإستكشاف قدرات الطلبة المقاولاتية ومهاراتهم، فضلا عن المراكز المقاولاتية المنتشرة حول الولايات المتحدة الأمريكية، التي تقدم برامج تعليمية وتدريبية للأجيال الجديدة من المقاولين، وكذلك المساعدات المقدمة في مجال تقنية المعلومات والإتصال؛
- كما تقدم الجامعات الأمريكية برامج تعليمية متكاملة في تخصص المقاولاتية، من خلال برامج علمية متنوعة. حيث اتبعت خطاها العديد من الجامعات في جميع أنحاء العالم، وبصفة خاصة جامعة جنوب كاليفورنيا التي تعد أول جامعة تطرح أول برنامج علمي حديث متطور في المقاولاتية سنة 1971م، ثم تبعتها بقية الجامعات داخل وخارج أمريكا، بل قامت هذه الجامعات بتنظيم مسابقات لتشجيع روح المقاولاتية بين الطلاب، حيث تمنح جامعة يال " yale " الأمريكية جوائز تصل قيمها إلى خمسين ألف دولار من خلال المنافسة على أفضل خطة مشروع على مستوى الجامعة، وتقدم مبلغا من المال للبدء في المشروع للطالب الناجح، بالإضافة للنصح والإرشاد ومتابعة للمقاول بالجامعة؛

- تقوم الحكومة الأمريكية بحملات إعلامية واسعة النطاق تتناول قصص نجاح لمقاولين، بهدف تشجيع الطلبة من مختلف السنوات على تنمية الاستعداد والتوجه الإيجابي نحو العمل المقاولاتي، والمساهمة في حل مشكلة البطالة من خلال جعلها مسؤولية كل فرد يتجه نحو العمل المقاولاتي ويوظف الآخرين.[1]

2. التجربة البريطانية:

لقد أبدت الحكومة البريطانية اهتماما كبيرا بالتعليم في مجال المقاولاتية، حيث قامت بإنشاء برامج التعليم المقاولاتية في العديد من الجامعات البريطانية والتركيز على نقل المعرفة والتكنولوجيا بشكل خاص. وهذا لم يقتصر فقط على قطاع التعليم العالي وحده، ولكن شمل أيضا التعليم الإبتدائي والثانوي، حيث يتعلم الطلاب وهم في سن مبكرة دروسا عديدة في الإبداع والمخاطرة، والتي تعد ضرورية لبدء وإنشاء المشاريع المقاولاتية، وتعزيز المحتوى والتوجه المقاولاتي لديهم.

كما قامت الحكومة البريطانية بتأسيس المجلس الوطني لخريجي المقاولاتية الذي كانت مهمته تعزيز ثقافة المقاولاتية في بريطانيا، وتعزيز الشراكة بين المجتمع الأكاديمي وقطاع الأعمال وتضمين المقاولاتية في التعليم الرسمي.

وقد قامت الحكومة أيضا بعمل حملات توعية وطنية لتعزيز مقاولة الشباب البريطانيين، وخلق جيل جديد ملهم بالمقاولاتية والإبداع. و تم الإستعانة بـالعديد من المستشارين الرياديين للعمل في المدارس لتعزيز التوجه المقاولاتي لدى الطلبة، والإستفادة من خبراتهم في النظام التربوي.

فقد تم تعليم المقاولاتية في برامج جامعية وتخصصات عديدة متنوعة في بريطانيا، شملت: العلوم الرياضية، وعلوم الزراعة، السياحة، إدارة الأحداث، والمؤتمرات، علم التغذية، الهندسة بكافة أنواعها، دراسات الطفولة المبكرة، وسائل الإعلام، الدراسات الثقافية، نظم المعلومات الإدارية، المحاسبة، والمالية والتسويق وإدارة الأعمال. وقد بقي مركز أبحاث المقاولاتية على إطلاع متواصل على الأبحاث الحالية في حقل تعليم المقاولاتية ويستمر بأعماله وجهوده ليطور ويعزز فرص البحث والدراسة في برامج تعليم المقاولاتية وينميها.

إن التحدي الذي يواجه التعليم المقاولاتي هو محاولة تغيير الثقافة ونمط التفكير السائد لدى الشباب، من خلال تعزيز خبرات التعلم لدى الطلبة في جميع العلوم والهندسات على اختلاف أنواعها، وزيادة قدرات الجامعة في خلق ثروة للمجتمع.

[1] رشيدة بوطرفة، عماد صغير، **مرجع سبق ذكره**، 207.

كما إن هناك بعض من الجامعات الذي قد طورت برامج تعليم المقاولاتية والتي قادتها كليات إدارة الأعمال، مثل: جامعة شيفيلد التي قد تبنت مدخلا ضمنيا أو جعل تعليم المقاولاتية جزءا لا يتجزأ من البرامج التعليمية في الجامعة. ويرتبط التعليم المقاولاتي بشكل وثيق بموضوعات العلوم والهندسة وتحت قيادة المدرسين الأكاديميين في هذه الأقسام، إن مفتاح النجاح في هذا المدخل هو ترقية معايير تعليم المقاولاتية إلى المعايير الإحترافية للمدرسين الأكاديميين في الأقسام العلمية ذات العلاقة.[1]

3. التجربة الاسبانية:

لقد قامت الحكومة الاسبانية في مطلع عام 2006 بالترويج لتعليم المقاولاتية في نظامها التعليمي، حيث بدأت بوضع خطة طموحة وشاملة في تعليم المقاولاتية التي عرفت بخطة ترويج المقاولاتية.

وقد احتوت هذه الخطة على مجموعة من الأعمال والأنشطة التي تركز على العديد من المستويات التعليمية في النظام التعليمي الاسباني، وتخصيص ميزانية سنوية لهذه الخطة تمتد حتى عام 2008، حيث أن التمويل المناسب كان على درجة كبيرة من الأهمية في تنفيذ هذه الخطة، وكذلك الرؤية الاستراتيجية على المديين المتوسط والطويل من قبل الإدارة الحكومية التي كانت من العوامل الهامة في نجاح هذه الخطة.

وقد قام مركز المشروع الأوروبي الصغير European Junior Entrepreise بتمثيل أول برنامج شركة صغير، ليتم توظيفه في الإطار المنهجي للتعليم الثانوي في اسبانيا، وكنتيجة لذلك فإن السلطات المحلية والاقليمية قد أبدت اهتمام بارزا بهذه التجربة الريادية، وقد أجريت العديد من الاتصالات التي أثمرت وأدت إلى تنفيذ وإبرام اتفاقات مع السلطات العامة في المناطق الأخرى في اسبانيا مثل: إقليم الباسك، الأندلس وجزر الكناري.[2]

ومنذ بدايته الأولى، فإن الطلبة والمعلمين قد اعتبروا الممثلين الرئيسيين في هذا المشروع، ثم تبع بعد ذلك تصميم مجموعة مصادر تعليمية لتسهيل تنفيذ هذه الخطة داخل الغرف الصفية، حيث تم تسليم الكتب الخاصة بالأنشطة المقاولاتية مجانا في بداية كل سنة دراسية، كما تم تضمين معايير دعم إضافية شملت الدورات التدريبية في موقع المشروع وعلى الانترنت، وإضافة مصادر تعليم على الانترنت وإتاحتها جميع أيام

---

[1] رشيدة بوطرفة، عماد صغير، **مرجع سبق ذكره**، ص 207.

[2] محمد علي الجودي، **تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2009، ص 105.

الأسبوع وعلى مدار 24 ساعة، وإتاحة خط هاتف مساعدة الخدمة الذي يتم تقديره وتثمينه من قبل المعلمين العاملين والشركات الصغيرة على حد سواء عند مواجهة المهام الصعبة.

وبدون أدنى شك فقد كانت كلمة الفم المنطوقة (Word of Mouth) المتداولة بين المعلمين والطلبة تمثل أفضل أداة تسويقية للمشروع، وقد لوحظ أن لم يتم إسقاط مادة المقاولاتية من قبل الطلبة المشاركين وأن هناك العديد من المدارس التي انضمت لهذا المشروع، وهذا مؤشر قوي بأن المشروع يسير في الاتجاه الصحيح.[1]

4. التجربة الجزائرية:

تبنت الجزائر التعليم المقاولاتي من خلال إنشاء دار المقاولاتية بالجامعات، وكانت أولها تجربة جامعة قسنطينة سنة 2007 بالشراكة مع جامعة بيير منديز بفرنسا غرونوبل L'université Grenoble Pierre Mendes France de ، ثم تم تعميم مفهوم دار المقاولاتية سنة 2013 على مستوى جميع الجامعات الجزائرية. حيث أصبح يوجد في الجزائر عشرات دور المقاولاتية على مستوى الجامعات المنتشرة على كامل التراب الوطني، والتي يتم فيها تكوين وتدريب مليون و 300 ألف طالب في مختلف التخصصات.

تتركز أهداف دار المقاولاتية في تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبة الجامعة وتعزيز ثقافة الشراكات مع مختلف الشركاء الاقتصاديين، وكذلك البدء في إنشاء المشاريع والأفكار المقاولاتية، وتدعيم شبكة المقاولاتية للتقريب والانفتاح على هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة.

وقد حققت دور المقاولاتية في الجامعات الجزائرية نتائج جد إيجابية تمثلت فيما يلي: [2]

- إنشاء 58 دار مقاولاتية في مجال خلق المشاريع وتنظيمها يغطي كامل القطر الوطني؛
- ارتفاع معدلات التحاق خريجي الجامعات بدار المقاولاتية في نظام الوكالة الوطنية التشغيل الشباب ANSEJ ، فقد زادت من 8% إلى 30% خلال الفترة ما بين (2008-2016)؛
- ارتفاع معدل إنشاء المؤسسات الصغيرة من قبل خريجي الجامعات من 6% في 2013 إلى 13% في 2015 إلى 18% في سنة 2016.

---

[1] محمد علي الجودي، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[2] فتيحة بوحرود، سعاد قورين، **التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية: عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية**، Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT ، المجلد 20، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021، ص 363.

وتعتبر دار المقاولاتية نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هدفها الرئيسي تنمية الثقافة والروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، وتشجيع على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي لمنح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة، ومن ثم دخول عالم المقاولاتية، ومن بين المهام التي تقوم بها دار المقاولاتية الجزائرية، نذكر:

- تعتبر دار المقاولاتية فضاء بين الطلبة وخبراء مهنيين، تهتم بانشغالات الطلبة فيما يخص مستقبلهم المهني، وهي موجهة بالخصوص لفئة حاملي المشاريع أو الأفكار أو الراغبين في إنشاء مؤسسة؛
- فضاء لتبادل الأفكار يلتقي فيه الطلبة حاملي المشاريع، لمناقشة أفكارهم وتبادل التجارب والتواصل في إطار نوادي ومنتديات موضوعاتية أو مفتوحة؛
- إن دار المقاولاتية من خلال خبرة مؤطريها تمكن الطلبة من ترجمة أفكارهم إلى مشاريع حقيقية تجسد ميدانيا وناجحة اقتصاديا.

المبحث الثالث : غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي

قد أصبح من الضروري أن تلعب الجامعة دورا محوريا في نشر ثقافة المقاولاتية، من خلال تبني مناهج تعليمية حديثة، وإنشاء هياكل داعمة كدور المقاولاتية، التي تساهم في نقل الفكر المقاولاتي من مجرد فكرة إلى ممارسة فعالة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي، فالمؤسسات الجامعية اليوم مطالبة بتجاوز الوظيفة التقليدية المتمثلة في التلقين المعرفي إلى وظيفة أوسع تتمثل في تكوين أفراد قادرين على المساهمة الفعالة في ديناميكية التنمية.

المطلب الأول: الجامعة وثقافة المقاولة

إن دور الجامعة لا يقتصر على حشو عقول الطلبة بالمفاهيم النظرية والتي تكون في معظم الأحيان بعيدة كل البعد عن أرض الواقع، بل إن مهمتها تكمن أيضا في نشر مفهوم المقاولاتية في الوسط الجامعي، وذلك بتدريب الطلبة على الربط بين ما هو نظري وما يمكن تطبيقه فعلا، فتوفير كم هائل من المعلومات وإن كانت حديثة ومواكبة لآخر الأبحاث لا تكفي لبناء رجل أعمال يتمتع بالقدرة والكفاءة في إدارة مشروع ما يؤثر في المسار الاقتصادي، إذ لا بد من وضعه في الصورة التي تعنى بالوضع الحقيقي للبيئة الاقتصادية التي من المفروض أن تحتضن نشاطه مستقبلا.

وبالإضافة إلى تسليط الضوء على المخاطر والتحديات التي قد يواجهها، فإن هذا يساعده في التعرف على الفرص المختلفة المتاحة له، مما يسمح له إما باتخاذ التدابير الوقائية لتجنبها أو ابتكار طرق للتكيف معها ومنع أضرارها.

وقد سلكت الجزائر هذا النهج من خلال إنشاء دار المقاولاتية في عدد من الجامعات كانت أولها جامعة منتوري بقسنطينة سنة 2007، والتي تعتبر رائدة في البلاد لإنشاء دار المقاولاتية تتولى استضافة الندوات والملتقيات للأفراد الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة، وتدريس مقياس المقاولاتية في جميع أقسام الجامعة. وتبعتها جامعات أخرى سنة 2013، وفي سنة 2014 تم توسيع الممارسة لتشمل جميع جامعات البلاد، حيث برزت كلمة "دار" المشتقة من كلمتي "مركز " أو "معهد" اللتين تستحضران صور المؤسسات الأكاديمية والتعليم التقليدي، وكلمة "دار" تستحضر صورا لبنية تعاونية، حيث تعمل على تعزيز تنمية المبادرة وتبادل الأفكار، وتعد دار المقاولاتية المكان المثالي لتعليم الطلاب مبادئ المقاولاتية وتعريفهم بالخطوات المتبعة لتحويل أفكارهم إلى واقع، وعرض المبادرات ذات القيمة العالية التي تدعم نمو الاقتصاد الوطني.

وتعرف دار المقاولاتية على أنها نقطة التقاء بين الجامعة والوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، هدفها الرئيسي تنمية روح المقاولاتية وتكريس الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، والعمل على بعث الأفكار الإبداعية في الوسط الطلابي، والتي من شانها إعطاء دفع جديد للتنمية من جهة، وكذا منح الشريحة الطلابية فرصة إنشاء مؤسسات ناجحة في ميادين مختلفة من جهة أخرى، ومن ثم اقتحام المقاولاتية باعتبارها نواة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأيضا يعد التعليم بصفة عامة والجامعي بصفة خاصة محورا أساسيا لنشر ثقافة المقاولاتية وروح الإبداع، إذ يجب أن تتضمن المقررات الدراسية ما يكفل تشجيع الاستقلالية والمثابرة والثقة بالنفس وغيرها من المهارات المقاولاتية الأخرى، كما أن للجامعة دوراً هاما في بناء المعرفة الخاصة بالمقاولاتية وتدريس المفاهيم العلمية الي تبنى عليها. ويمكن نشر الثقافة المقاولاتية من خلال:[1]

- تعميم مفهوم المقاولاتية لدى طلبة الجامعة، وتحسيسهم بأن المقاولة اختيار وليس بديل في ظل عدم وجود فرص للتوظيف؛
- تدريس مقاييس تعكس المقاولة لمختلف التخصصات، وادخالها في فكر الطالب الجامعي للمساهمة في الانتاجية الوطنية من خلال مساهمة القطاع الخاص؛
- تقريب هيئات الدعم والمرافقة من الجامعة، كما هو الحال بالنسبة لأعمال وبرامج دار المقاولاتية؛
- زيادة الملتقيات والمحاضرات عن الفكر المقاولاتي في مختلف كليات ومعاهد الجامعة؛
- فتح فروع حاضنات الأعمال على مستوى الجامعة، التي تعمل على التكفل بأفكار مشاريع الطلبة ودفعهم لتجسيدها؛
- تحسيس الطالب بأنه على علاقة بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي، عن طريق توقيع الاتفاقيات مع مختلف المؤسسات وتفعيلها لفتح التربصات الميدانية؛
- ربط مختلف التخصصات بالإنتاج، وتأسيس مشاريع نشاطات المنظمات الطلابية؛
- عقد دورات تدريبية مجانية للطلاب الجامعيين بهدف تعليمهم أساسيات المقولاتية ونشر روح المقولاتية بينهم؛
- استضافة نماذج ناجحة وخبراء محليين أو عالميين في المجال المقولاتي من أجل إلهام الطلبة والإستفادة من آرائهم وخبرتهم؛

[1] أشواق بن قدور، محمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 1، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر، 2017، ص 353-354.

- تنظيم مسابقات بين الطلاب لأحسن فكرة مشروع أو مخطط أعمال، من أجل تحفيزيهم وتشجيعهم؛
- تنظيم زيارات ميدانية لمختلف الموسسات أو الشركات الناجحة، بغرض تقريب الطلاب من الواقع العملي وتحسيسهم بأهمية المقاولاتية.

المطلب الثاني: أهمية غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي

في هذا المطلب سنتطرق إلى أهمية دار المقاولاتية لنشر روح المقاولاتية، بالإضافة إلى أهمية التدريس قي نشر روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي.

1. أهمية دار المقاولاتية كآلية لنشر روح المقاولاتية في الأوساط الجامعية:

تعد المقاولاتية من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والإجتماعية، حيث تسهم في توفير فرص عمل وتعزيز الإبتكار، وفي هذا السياق يكتسي نشر روح المقاولاتية في الأوساط الجامعية أهمية بالغة باعتبار الجامعة بيئة لإعداد جيل قادر على التفكير الإبداعي والمبادرة وتحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية.

ومن بين الآليات التي أنشئت خصيصا لتحقيق هذا الهدف نجد دار المقاولاتية التي تهدف إلى ترسيخ ثقافة المبادرة المقاولاتية لدى الطلبة وتحفيزهم إلى الولوج لعالم الأعمال، وعليه بات لزاما على دار المقاولاتية تحسيس الطلبة قبل نهاية مشوارهم الجامعي، بالفرص المتاحة أمامهم من أجل تجسيد مشاريعهم وأفكارهم على أرض الواقع، بما يتوافق وتحقيق أهدافهم والهروب أو التخلص من شبح البطالة، الذي بات ملجاً لعدد مهم جدا من خريجي الجامعة الجزائرية.

وفي هذا الإطار، تسعى دار المقاولاتية عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي في الجزائر إلى التقرب من الطلبة وتحسيسهم بالمقاولاتية، سعيا منها لغرس روح المبادرة والمقاولاتية لديهم، بما يجنبهم شبح البطالة مستقبلا، وبما يضمن تحقيق التنمية والتنويع الاقتصادي، وهذا من خلال عديد الأنشطة التي تمس الطلبة الجامعيين بصفة عامة والمقبلين على التخرج منهم بصفة خاصة، ومن بين أهم الأنشطة التي تقوم بها دار المقاولاتية ما يلي:[1]

- تنظيم أيام إعلامية وتحسيسية لفائدة الطلب الجامعيين بمختلف تخصصاتهم ومستواهم؛

[1] جيلالي العقاب، نور الدين كروش، **دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 3، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020، ص 8.

- تنظيم أيام تكوينية لفائدة الطلبة الجامعين حول خلق الأفكار ودراستها، وكذا خطوات تجسيد المشروع والهيئات الداعمة لذلك؛
- تنظيم ورشات عمل وموائد مستديرة لفائدة الطلبة، من أجل دراسة أفكارهم ومشاريعهم المستقبلية (دراسة السوق، مخطط الأعمال.... إلخ)؛
- تقريب الطلبة الجامعيين حاملي الأفكار من مختلف هيئات الدعم والمرافقة لإنشاء المؤسسات المصغرة (البنوك، مصالح الضرائب، صناديق التأمين المركز الوطني للمسجل التجاري)؛

تسعى دار المقاولاتية من خلال الأنشطة سالفة الذكر إلى تلقين الطلبة لقيم المقاولاتية، وغرس روح المبادرة والبحث عن تجارب جديدة لديهم، وهذا من خلال تزويدهم بالوسائل الفكرية وتقريبهم من هيئات الدعم والمرافقة التي تمكنهم من الشروع في مغامرة إنشاء مؤسسة مصغرة.

2. أهمية تدريس المقاولاتية في الجامعة لنشر الروح المقاولاتية:

لقد أصبح اليوم تدريس المقاولاتية أمرًا ضروريًا وملحًّا في منظومات التعليم العالي، وذلك بالنظر إلى التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وتنامي الحاجة إلى جيل قادر على الابتكار، المبادرة، وخلق فرص العمل بدل البحث عنها. فغرس الروح المقاولاتية لدى الطلبة لا يقتصر فقط على الجانب المعرفي، بل يتعداه ليشمل التكوين الشخصي والمهني، وتنمية المهارات والكفاءات اللازمة لمواجهة تحديات سوق العمل المعاصر، وتتجلى أهمية هذا التوجه في عدة جوانب أساسية، من أبرزها ما يلي[1]:

- تدريس المقاولاتية خطوة أساسية نحو إكساب روح المبادرة وزيادة فرص نجاح المشاريع، وخلق إطارات تعمل على تنمية اقتصادية وطنية بمواكبة الدول المتقدمة؛
- تدريس المقاولاتية ينمي من القدرات المتميزة لإنتاج الثروة، من خلال الاستقرار على الفرص ذات العلاقة بالتوجه بالمعرفة على المستوى العالمي، بما يحقق مساهمة متميزة في بناء مجتمع المعرفة؛
- تعلم المقاولاتية يخلق مقاولين يتمتعون بالإبداع والابتكار، بما يمكن من التحول إلى اقتصاد المعرفة؛
- يكسب تدريس المقاولاتية العاملين في المؤسسات مهارات نادرة ومبتكرة، والتي تمكنهم من رفع معدل نمو المبيعات بنسبة تفوق زملائهم عدم المتمدريسين بفرق كبير؛
- إن تعليم المقاولاتية يؤدي إلى زيادة احتمال امتلاك الخريجين لأفكار مشروعات أعمال تجارية ذات التكنولوجيا العالية، والتي تخدم التوجه نحو بناء مجتمع المعرفة، والمساهمة في التغلب على مشكل البطالة؛
- تعليم المقاولاتية يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة، نظرا لأن المقاولين يصبحون أكثر إبداعا؛

[1] كمال عويسي، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 1044.

- إن تعليم المقاولاتية يؤدي إلى تغيير رؤوس الأموال، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي وانحصارها في عدد قليل نحو توزعها إلى أفراد آخرين مكونين ومؤهلين، بما يحقق الاستقرار وتحقيق التنوع في مجالات العمل المتنوعة، وهذا كله يرجع للمجتمع بأكمله إلى الرفاهية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث : دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين

أصبح موضوع المقاولاتية يحظى باهتمام كتزايد من قبل الباحثين الإقتصاديين، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية العالمية المتسارعة التي فرضت شرورة البحث عن بدائل فعالة لدفع عجلة التنمية، ومن هذا المنطلق برز التعليم المقاولاتي خصوصا في الأوساط الجامعية.

وفي هذا السياق، تلعب الجامعة دورا محوريا في ترسيخ ثقافة المقاولاتية وغرس قيم المبادرة والعمل الحر لدى الطلبة، فقد أصبحت الجامعة اليوم فاعلاً أساسيا في بناء كفاءات جديدة تستجيب لمتطلبات الاقتصاد الحديث، حيث لم تعد مهمتها تقتصر على تلقين المعارف النظرية، بل تجاوزت ذلك إلى إعداد الطلبة ليكونوا فاعلين اقتصاديين واجتماعيين يمتلكون روح المقاولة.

وقد فرض الواقع الاقتصادي الجزائري تحديات كبيرة، خاصة بعد التحول نحو اقتصاد السوق، وما رافقه من خصخصة للمؤسسات العمومية وتسريح للعمال، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة، خصوصا في أوساط الشباب وخريجي الجامعات، وفي ظل محدودية فرص التوظيف في القطاع العمومي، ظهرت المقاولاتية كبديل استراتيجي للتشغيل الذاتي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية.

استجابت الدولة الجزائرية لهذه التحولات من خلال تبني سياسة تشجع المقاولاتية، عبر تقديم امتيازات ضريبية واقتصادية بالإضافة إلى دعم مالي وتقني لفائدة الشباب حاملي المشاريع، خاصة خريجي الجامعات، كما أنشأت أجهزة وهيئات مرافقة تجسد هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. ومع ذلك، فإن نجاح هذه المبادرات يبقى مرهونا بمدى نضج الفكر المقاولاتي لدى الفئة المستهدفة، وقدرتهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ذات جدوى.

من هنا تبرز أهمية الجامعة، ليس فقط كمؤسسة تعليمية، بل كفضاء لزرع الثقافة المقاولاتية وتعزيزها لدى الطلبة، من خلال تطوير مناهج دراسية تشجع على الاستقلالية الإبداع المثابرة، والثقة بالنفس، كما تسهم الجامعة في بناء معرفة علمية متينة حول مفاهيم المقاولاتية، وتزويد الطلبة بالأدوات النظرية والتطبيقية الضرورية لخوض غمار عالم الأعمال والمبادرة الحرة.[1]

[1] مجدوب بحوصي، عمار عريس، خير الدين بوزرب، **مرجع سبق ذكره**، ص 18 – 19.

خلاصة الفصل الثاني

شكل هذا الفصل عرض للمفاهيم النظرية المرتبطة بالتعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية، من خلال استعراض مختلف الأطر الفكرية والتوجهات التربوية التي تناولت هذه المفاهيم، مع التركيز على فئة الطلبة الجامعيين بصفتهم النواة الأساسية لأي مشروع تنموي مستقبلي.

تم التطرق إلى مفهوم الروح المقاولاتية لدى الطلبة، والتي تعني القدرة على المبادرة، وتحمل المخاطر والبحث عن حلول إبداعية، وهي صفات أصبحت من المتطلبات الأساسية في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، وقد تبين أن تنمية هذه الروح تعد ضرورة ملحة لمواجهة مشكل البطالة وإرساء دعائم اقتصاد قائم على المعرفة والمبادرة الفردية.

حيث تبين من خلال ما تقدم أن التعليم المقاولاتي لم يعد مجرد خيار بل أصبح ضرورة حتمية تفرضها متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار، تلعب دار المقاولاتية دوراً جوهرياً في تشجيع الطلبة على التفكير المقاولاتي، وتنمية قدراتهم على تحليل الفرص، وتجاوز التحديات، والانخراط في النسيج الاقتصادي الوطني.

كما أن دور الجامعة في هذا السياق يتجاوز التلقين الأكاديمي ليشمل التوعية والتحسيس والتكوين العملي، وذلك عبر آليات متعددة مثل: تدريس مقياس المقاولاتية، تنظيم الورشات والدورات التدريبية، وربط الطلبة بمحيطهم الاقتصادي عبر دار المقاولاتية وهيئات الدعم والمرافقة. ومع أن نسبة الطلبة الجامعيين المستفيدين من هذه البرامج في تحسن، إلا أن الطريق ما زال طويلاً، ويستدعي المزيد من الجهود المؤسسية لتفعيل الدور الكامل للتعليم المقاولاتي في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

الفصـــل الثـالث:

دراسة ميدانية حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر

تمهيد الفصل الثالث

خصص هذا الفصل لإنجاز دراسة ميدانية حاولنا من خلالها إبراز دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالبة الجامعي في الجزائر وذلك على مستوى مركز تطوير المقاولاتية للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، وذلك من خلال الإستعانة باستبيان موزع على عينة من طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، حيث قمنا بمعالجته باستخدام برنامج SPSS وعرض النتائج المتحصل عليها. وهذا من أجل تحقيق أهداف الدراسة المسطرة في الفصل النظري وأيضا التحقق من صحة فرضيات الدراسة والوصول إلى أجوبة نهائية للأسئلة المطروحة، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: تقديم مركز تطوير المقاولاتية للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وخصائص العينة

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان

المبحث الأول: دراسة نظرية حول مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

يبرز مركز تطوير المقاولاتية للمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية كمؤسسة تابعة للقطاع الجامعي بهدف إلى تشجيع الطلبة على التفكير المقاولاتي ومساعدتهم على تجسيد أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع فعلية، يهدف هذا المبحث إلى تقديم نظرة شاملة حول المركز من حيث نشأته، مهامه، والخدمات التي يقدمها.

المطلب الأول: تعريف ونشأة مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية

تزايد اهتمام الدولة الجزائرية في الأونة الأخيرة بالمقاولاتية وذلك بغرض تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة في الوسط الجامعي وتوفير بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم، ومن أجل تجسيد ذلك تم ابرام اتفاقية بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة اقتصاد المعرفة والمؤسسات الناشئة والمؤسسات المصغرة، والتي نشأ عنها هيئة بكل مؤسسة جامعية سميت بمركز تطوير المقاولاتية (CDE)، حيث تعمل بالشراكة والتعاون مع الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA).

فتلعب مراكز تطوير المقاولاتية في الجامعات الجزائرية دورًا حيويًا في تعزيز المقاولاتية لدى الطلاب من خلال بعثات التدريب والتوعية والدعم. وتزود هذه المراكز الطلاب بالموارد اللازمة لتطوير مهاراتهم في مجال المقاولاتية وتحويل أفكارهم إلى مشاريع ملموسة، وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي والابتكار في البلاد.

فمراكز تطوير المقاولاتية عبارة عن هياكل تم إنشاؤها في كل مؤسسة جامعية جزائرية كجزء من البرنامج الحكومي لتشجيع المقاولاتية في الوسط الجامعي. هذه المراكز هي مساحات مخصصة لتعزيز المقاولاتية مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم ومشاريعهم التجارية، وهي مجهزة بالموارد والمرافق الحديثة لدعم تنمية مهارات الطلاب في المقاولاتية.

حيث تم افتتاح مركز تطوير المقاولاتية للمدرسة العليا للعلوم السياسية في 1 جوان 2024، حيث كانت أول دورة تكوينية أقيمت خصصت لطلاب المدرسة فقط.

وعدد الدورات التي قام المركز بإقامتها لحد الان خمس دورات، نذكرهم بالترتيب :

- الدورة الأولى: انطلقت في 1 جوان 2024.
- الدورة الثانية: انطلقت في 9 ديسمبر 2024
- الدورة الثالثة: انطلقت 26 جانفي 2025
- الدورة الرابعة: انطلقت 13 أفريل 2025.
- الدورة الخامسة: انطلقت 7 ماي 2025.

وقد تم اختيار الدورة الأولى لهذه الدراسة الميدانية، بالنظر إلى خصوصيتها، حيث كانت موجهة لطلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ما يسمح بتقييم أوضح لتأثير هذه التجربة على فئة مستهدفة محددة داخل المؤسسة الجامعية.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية

1. مهام مركز تطوير المقاولاتية:

- التكوين في المقاولاتية بمساعدة إطارات الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (NASDA).
- التحسيس حول عالم المقاولاتية وريادة الأعمال.
- مرافقة حاملي المشاريع من أجل تجسيد مؤسساتهم الخاصة.

2. أهداف مركز تطوير المقاولاتية:

- يهدف مركز تطوير المقاولاتية إلى تعميم عملية تحسيس الطلبة بالمقاولاتية وتخريج جيل جديد من الطلبة أصحاب مؤسسات صغيرة أو متوسطة.
- المرافقة الدائمة للطلبة منذ مرحلة الفكرة الأولية إلى غاية تجسيد المشروع ميدانيا وذلك بتوفير مؤطرين مؤهلين في الاختصاص.
- تكوين الطلبة في مجال المقاولاتية والتخطيط الاستراتيجي وادارة العمليات والموارد، وكذا الجانب القانوني لانشاء مؤسسة.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

سنستعرض الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية في الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (3. 1): الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

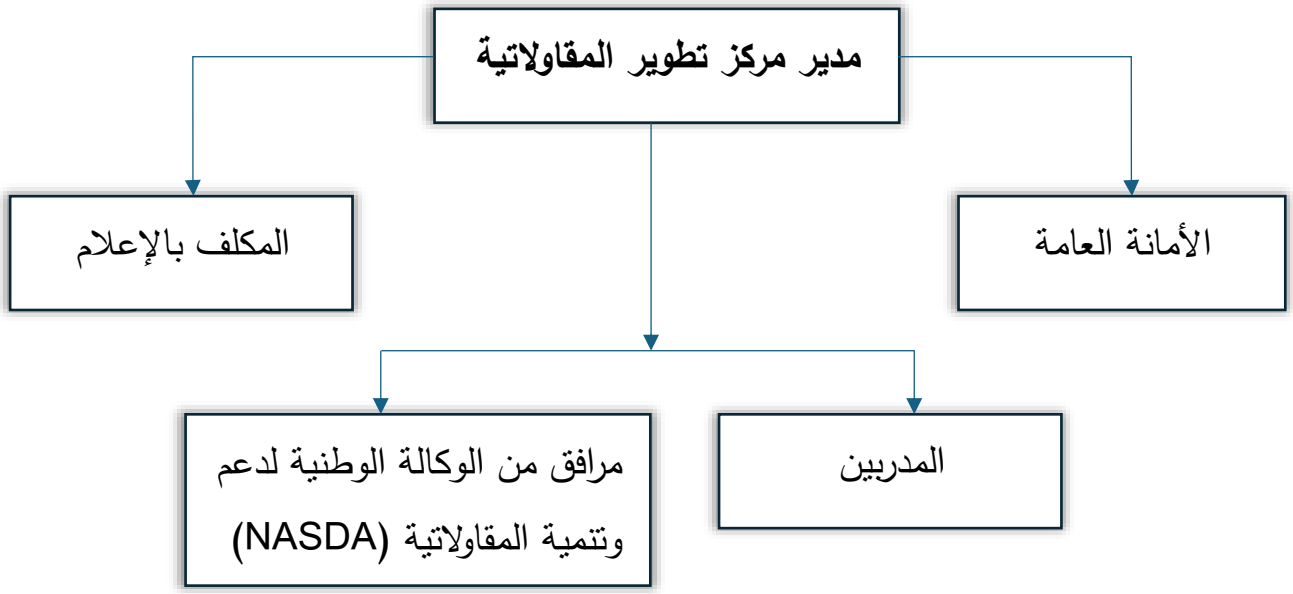

المصدر: الشكل من إعداد الطالبة بناءا على معلومات توضح التنظيم الإداري والهيكلي لمراكز المقاولاتية.

[1] https://www.ensh.dz/ar/cde-ensh / تم الإطلاع: 2025/05/17، 15:30.

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وخصائص العينة

تعتبر الدراسة الميدانية القاعدة الأساسية لأي بحث علمي، فمن خلالها يتمكن الباحث من جمع البيانات حول موضوع دراسته، وبما أن قيمة النتائج التي يتحصل عليها الباحث في دراسته تتوقف على مدى دقة الإجراءات المنهجية والضبط الدقيق في معالجة الدراسة الميدانية، يأتي هذا المبحث ليتناول وصفا دقيقا لإجراءات الدراسة الميدانية والمتضمنة لوسائل جمع البيانات ، تحديد مجتمع الدراسة ، زيادة على ذلك تحديد الوسائل الإحصائية التي استخدمت في تحليل النتائج.

المطلب الأول: أدوات جمع معلومات الدراسة وتحليلها

لتسهيل عملية جمع البيانات بما يخدم موضوع الدراسة والمتمثل في دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر وبغية الحصول على نتائج جيدة في الدراسة الميدانية، لقد استندت هذه الدراسة هذه على أداة واحدة تتمثل في:

- **الاستبيان** : هو وسيلة من وسائل البحث الشائعة فهو يطرح مجموعة من الأسئلة التي تهدف إلى جمع معلومات ترتبط بموضوع البحث وفوائده كونه اقتصادي في الوقت.

تم توزيع الاستبيان على طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية المشاركين في دورات مركز تطوير المقاولاتية وبشكل خاص المشاركين في الدورة الأولى التي انطلقت بتاريخ 1 جوان 2024، وقد تم تنظيم الاستبيان وفق عدد من المحاور الرئيسية التي تعكس الجوانب المختلفة للموضوع قيد الدراسة، وذلك على النحو التالي:

– **المحور الأول:** البيانات الشخصية، حيث شمل (11) سؤالاً (يتعلق بالجنس، السن، المستوى الدراسي، القسم، مكان الإقامة، الوضع المهني ....إلخ).

– **المحور الثاني:** فقد تناول دور تكامل التعليم المقاولاتي بجانبيه النظري والتطبيقي في فعالية التكوين المقاولاتي، وتضمن (17) سؤالا (حول الدوافع وراء المشاركة في دورات مركز تطوير المقاولاتية، تقييم مضمونها النظري والتطبيقي، مدى الاستفادة من هذه الدورات الدعم المقدم، ومدى توافقها مع متطلبات الواقع الاقتصادي).

– **المحور الثالث:** فقد كان حول دور اكتساب المعارف والمهارات الجامعية في تحويل الأفكار والمشاريع إلى واقع ملموس، واحتوى على (15) سؤالا (حول الطموح المقاولاتي لدى الطلبة، توفر رأس المال

الاستعداد لتحمل المخاطرة، الدعم الأسري، الإلمام بالقوانين وأجهزة الدعم، ومدى توفر المهارات اللازمة لبدء مشروع خاص).

المطلب الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة

استندت هذه الدراسة على منهج بحثي يجمع بين المنهج الكمي والمنهج الكيفي في آن واحد، مما يتيح للباحث الحصول على رؤى شاملة ودقيقة حول موضوع البحث.

بالنسبة للمنهج الكمي إستخدمنا المنهج الوصفي، من خلال الإلمام بجميع المفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من التعليم المقاولاتي والروح المقاولاتية ووصف واقع المقاولاتية في الجزائر، ومدى تأثير التعليم المقاولاتي في تعزيز الروح المقاولاتية لطلاب الجامعات الجزائرية.

المنهجي الكيفي عن طريق تصميم استبانة لجمع البيانات من أفراد عينة الدراسة، بهدف استكشاف آرائهم حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر. وجرى تحليل البيانات المجمعة باستعمال برنامج التحليل الإحصائي SPSS، عبر إجراء مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل التكرارات، النسب المئوية، علاوة على اختبار الفرضيات.

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة

1. مجتمع الدراسة:

تتناول هذه الدراسة إشكالية دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر، وذلك من خلال تحليل مدى تأثير البرامج والدورات التكوينية المقدمة من طرف مركز تطوير المقاولاتية على تعزيز الوعي والمبادرة المقاولاتية لدى الطلبة. وفقا لهذا فإن مجتمع الدراسة يتمثل في كل الطلبة في التراب الوطني، الذين تقربوا من مراكز المقاولاتية أو خضعوا للتكوين بها أو التسجيل فيها من أجل الحصول على تكوين مقاولاتي، فهم بذلك يعتبرون مجتمع الدراسة أو مجتمع الأم للدراسة.

2. عينة الدراسة:

تمثلت عينة هذه الدراسة في طلبة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية المشاركين في دورات مركز تطوير المقاولاتية وبشكل خاص المشاركين في الدورة الأولى، وذلك لكون هذه الدورة هي الوحيدة التي خصصت

للطلبة الجامعيين على خلاف الدورات الباقية والتي شهدت مشاركة متنوعة الفئات بين خرجي الجامعات وموظفين وطلاب جامعيين.

تم توزيع 25 استبيانًا إلكترونيا عبر منصة Google Forms، خلال الفترة الممتدة من 16 فيفري 2025 إلى 29 فيفري 2025، حيث تميزت هذه الطريقة بالسرعة، وتوفير الجهد والتكلفة، إضافة إلى ضمان الحصول على استجابات كاملة. ولكن تم إسترداد 22 استبيانًا فقط بعد استبعاد استمارتين بسبب رفض أصحابها الإجابة، واستبعاد استمارة ثالثة تعود إلى مشاركة لا تنتمي إلى الفئة المستهدفة كونها خريجة وليست طالبة.

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان

سنتطرق في هذا المطلب إلى عرض وتحليل نتائج الإستبيان.

المطلب الأول: تحليل النتائج

المحور الأول: المعلومات الشخصية:

1. الجنس:

الجدول رقم (3. 1): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	6	27,3%
أنثى	16	72,7%
مجموع	**22**	**100,0%**

الشكل رقم (3. 2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

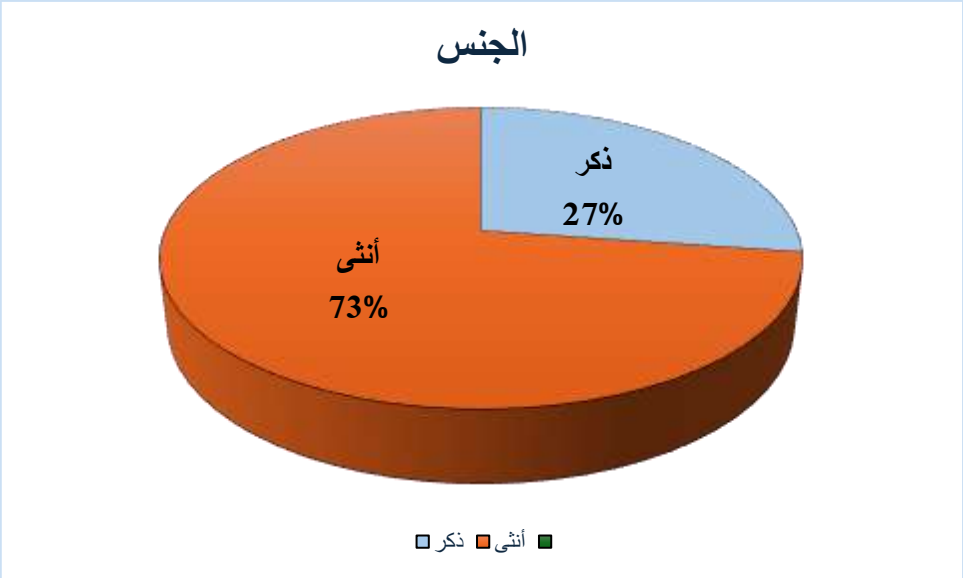

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية أفراد عينة الدراسة هنّ إناث بنسبة **(72,7%)**، مقابل **(27,3%)** فقط من الذكور. يشير هذا التوزيع إلى أن هناك مشاركة أكبر من الطالبات في هذه الدراسة، مما

يعكس إما توجهًا عامًّا في الاهتمام بالتعليم المقاولاتي لدى الطالبات أي ميول الطالبات للمقاولاتية اكثر أو ربما طبيعة العينة التي تم اختيارها لان عدد الاناث في المدرسة الوطنية العليا .للعلوم السياسية أكثر من عدد الذكور.

هناك أيضا عدة عوامل أخرى، منها أن الطالبات في بعض الجامعات الجزائرية يظهرن اهتمامًا أكبر بريادة الأعمال كخيار مهني بديل نظرًا لتحديات سوق العمل. كما أن هذه النسبة تتوافق مع بعض الاتجاهات الحديثة التي تشير إلى زيادة وعي المرأة بأهمية المقاولاتية كوسيلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

تتوافق مع دراسة [1]**بوطرفة وصوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** ، حيث أشارت نتائجهما إلى أن مشاركة الطالبات في برامج التعليم المقاولاتي كانت مرتفعة، ما يدل على إدراكهن لأهمية هذا النوع من التعليم في تحسين فرصهن في سوق العمل. كما أن دراسة [2]**بن محجوب نبيلة (2020-2019)** أكدت على أن تشجيع روح المقاولاتية لدى الطالبات أصبح جزءًا من سياسات بعض الجامعات الجزائرية لتعزيز ثقافة المبادرة لديهن.

ومنه يمكن القول إن التعليم المقاولاتي يجذب اهتمامًا أكبر من الإناث في هذه العينة، مما يعزز أهمية تطوير استراتيجيات تعليمية تستهدف الطالبات بشكل خاص لتعزيز روح المبادرة والمقاولاتية لديهن.

[1] صوفية بوطرفة ، بشرى عبد الحميد، **دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولية دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2020.

[2] نبيلة بن محجوب، **دور المقاولاتية في تشجيع روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة كلية العلوم الاقتصاددية و التجارية و علوم التسيير**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020.

2. السن:

الجدول رقم (3. 2): توزيع أفراد العينة حسب السن

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 20 سنة	7	31,8%
من 20 إلى 24 سنة	14	63,6%
من 25 الى 30 سنة	1	4,5%
أكثر من 30 سنة	0	0%
مجموع	**22**	**100%**

الشكل رقم (3. 3): توزيع أفراد العينة حسب السن

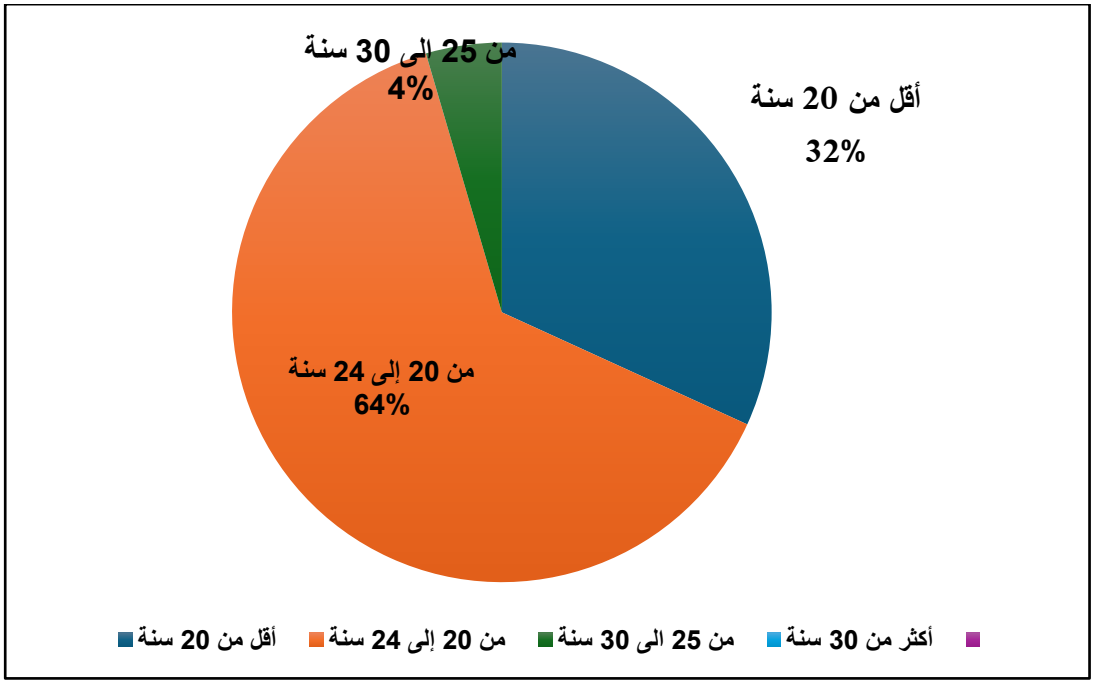

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلًا في العينة هي الفئة **من [20 إلى 24 سنة]** بنسبة **(63,6%)**، تليها الفئة **أقل من 20 سنة** بنسبة **(31,8%)**، بينما الفئة العمرية **من [25 إلى 30 سنة]** تشكل نسبة ضئيلة جدًا **(4,5%)**، ولا يوجد أي مشاركين تزيد أعمارهم عن **[30 سنة]**.

أغلبية الطلبة الذين يهتمون أو يشاركون في التعليم المقاولاتي هم من الفئة العمرية **[24-20 سنة]**، وهي الفئة التي تتواجد عادةً في مرحلة التعليم الجامعي المتقدم أو سنوات التخرج. هذه النتيجة منطقية نظرًا لأن برامج التعليم المقاولاتي غالبًا ما تستهدف طلبة السنوات الأخيرة، حيث يصبحون أكثر وعيًا بأهمية اكتساب مهارات المقاولاتية كخيار مستقبلي.

الفئة العمرية **أقل من 20 سنة** تمثل نسبة معتبرة أيضًا **(31,8%)**، مما قد يشير إلى أن هناك اهتمامًا مبكرًا بهذا المجال، ربما نتيجة تطور المناهج الجامعية وإدخال مقررات حول ريادة الأعمال في السنوات الأولى. أما ضعف تمثيل الفئة **من [25 إلى 30 سنة] (4,5%)** وعدم وجود مشاركين فوق **[30 سنة]**، هو مرتبطًا بكون أغلب الطلاب في هذه الفئات العمرية قد تخرجوا بالفعل أو أنهم انخرطوا في سوق العمل ولم يعودوا مرتبطين بالتعليم الجامعي المقاولاتي.

يمكن مقارنة هذه النتائج مع دراسة[1] **خدايرية ابتسام (2024)**، التي أكدت أن التعليم المقاولاتي يلقى اهتمامًا كبيرًا بين الطلبة الجامعيين في مرحلة البكالوريوس، حيث يبدأ الوعي بالمقاولاتية في هذه المرحلة، بينما يكون الإقبال أقل لدى الفئات الأكبر سنًا نظرًا لانشغالهم بالمسار المهني. كما أن دراسة[2] **غريني أحمد وشماخي موسى اسماعيل** أوضحت أن التعليم المقاولاتي يكون أكثر تأثيرًا عندما يتم تقديمه في مرحلة مبكرة من التعليم الجامعي، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة المشاركين في الفئة العمرية **[24-20 سنة]**.

ومنه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي في الجزائر يجذب بالأساس فئة الشباب في سن **[24-20 سنة]**، وهي الفئة الأكثر استعدادًا لخوض تجارب ريادية. كما أن نسبة **(31,8%)** لمن هم أقل من **[20 سنة]** مؤشر إيجابي على أن الوعي بالمقاولاتية بدأ يظهر في المراحل المبكرة من التعليم الجامعي.

[1] KHEDAIRIA Ibtissem, , **« L'importance de l'education entrepreneuriale dans le developpement de la culture entrepreneuriale »**, revue des sciences commerciales, vol. 23, n°01, 2024

[2] (Gueriniai Ahmed, Chamakhi Moussa Ismail, 2024), **« Entrepreneurship and Entrepreneurial Education: From Concept Evolution to University Interest - A Theoretical Study »** Afak for sciences journal, vol. 09, n°03.

3. السنة الدراسية:

الجدول رقم (3. 3): توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	7	31,8%
ماستر	15	68,2%
مجموع	**22**	**100,0%**

الشكل رقم (3. 4): توزيع أفراد العينة حسب السنة الدراسية

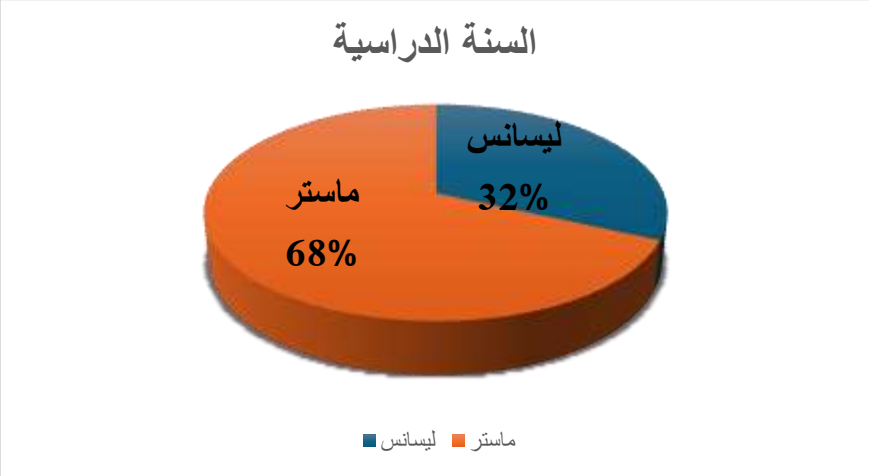

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم طلبة **الماستر** بنسبة **(68,2%)**، في حين أن طلبة **الليسانس** يمثلون **(31,8%)** فقط من العينة.

الاهتمام بالتعليم المقاولاتي يزداد في المستويات العليا من التعليم الجامعي، حيث أن طلبة الماستر هم الأكثر انخراطًا في هذا المجال. وهذا يفسر بالقرب من سوق العمل، حيث أن طلبة الماستر يكونون عادةً في المراحل الأخيرة من تعليمهم الجامعي، مما يجعلهم أكثر اهتمامًا بريادة الأعمال كخيار مهني بعد التخرج.

أيضا البرامج والمقررات الجامعية، فغالبًا ما يتم التركيز على تعليم المقاولاتية في برامج الماستر أكثر من الليسانس، حيث تُدرج مواد متخصصة في هذا المجال، إضافة إلى مشاريع تطبيقية تشجع على المبادرة المقاولاتية.

النضج الفكري والمهني، فطلبة الماستر لديهم وعي أكبر بأهمية المقاولاتية نتيجة لاكتسابهم خبرات أكاديمية أو مهنية خلال سنوات دراستهم السابقة.

أظهرت دراسة[1] **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد(2020)** أن التعليم المقاولاتي يكون أكثر تأثيرًا على الطلبة في مراحل متقدمة من دراستهم الجامعية، حيث يكونون أكثر قدرة على استيعاب المفاهيم التطبيقية لريادة الأعمال.

ومنه يمكن القول أن طلبة **الماستر** هم الفئة الأكثر اهتمامًا بالتعليم المقاولاتي، مما يشير إلى ضرورة تعزيز برامج المقاولاتية في مستوى الليسانس أيضًا، حتى يكون للطلبة فرصة لاكتساب هذه المهارات في وقت مبكر من مسيرتهم الأكاديمية.

4. ماهو القسم الذي تدرس فيه؟

الجدول رقم (3. 4): توزيع العينة حسب القسم الجامعي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
المرحلة التحضيرية	7	31,8%
سياسة عامة	4	18,2%
علاقات دولية	11	50,0%
مجموع	**22**	**100,0%**

الشكل رقم (3. 5): توزيع العينة حسب القسم الجامعي

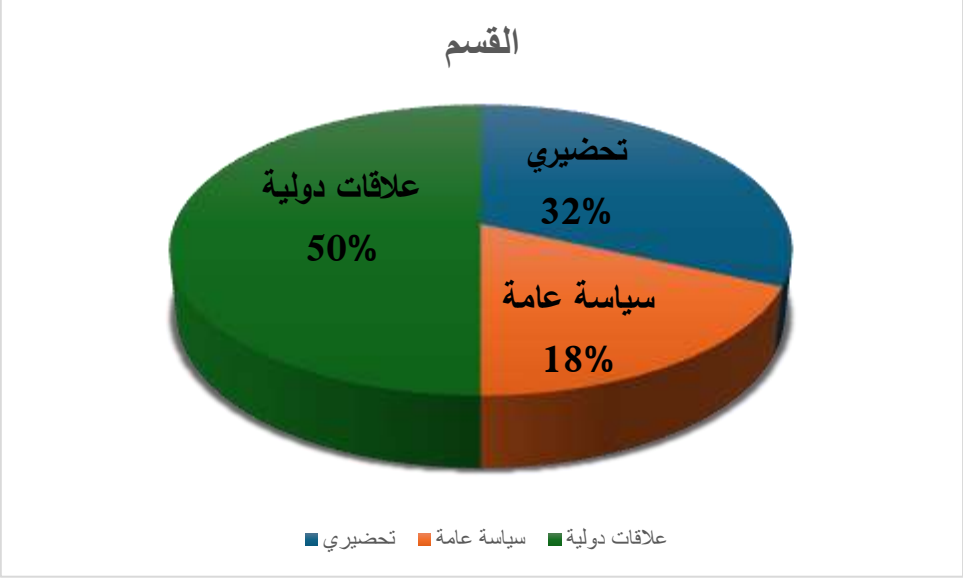

[1] بوطرفة صوفية، بشرى عبد الحميد، **مرجع سابق**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية الطلبة المشاركين في الدراسة ينتمون إلى **قسم العلاقات الدولية** بنسبة **50,0%**، يليه **القسم المرحلة التحضيرية** بنسبة **(31,8%)**، ثم **قسم السياسة العامة** بنسبة **(18,2%)** من مجموع أفراد عينة الدراسة.

هناك تباينًا في اهتمام الطلبة من مختلف التخصصات بالتعليم المقاولاتي، حيث أن **هيمنة طلبة العلاقات الدولية (50,0%)**، فاهتمام طلبة العلاقات الدولية بالمقاولاتية مرتبطًا بتزايد الوعي لديهم بأهمية البعد الاقتصادي والتجاري في العلاقات بين الدول، مما يجعلهم أكثر إدراكًا لأهمية المبادرة والمشاريع الريادية. أيضا لأن عددهم أكبر من عدد طلبة السياسات العامة.

كما أن بعض مسارات هذا التخصص تركز على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، مما يحفز الطلبة على التفكير في ريادة الأعمال كخيار مهني.

تمثيل معتبر لطلبة المرحلة التحضيرية (31,8%)، فهذه النسبة تشير إلى أن الطلبة الجدد في المرحلة التحضيرية لديهم اهتمام بالتعليم المقاولاتي، مما يدل على أن البرامج الجامعية بدأت في تعزيز هذه الثقافة منذ المراحل الأولى.

ومع ذلك، يمكن أن يكون اهتمامهم بالمقاولاتية عامًا وليس مرتبطًا بتخصص معين، كونهم لم يختاروا بعد مسارًا أكاديميًا محددًا.

بينما ضعف المشاركة من طلبة السياسة العامة (18,2%)، فهو نتيجة طبيعة هذا التخصص، الذي يركز على القضايا الإدارية والتنظيمية أكثر من الجوانب التجارية والمقاولاتية. ومع ذلك، هناك فرص لدمج التعليم المقاولاتي ضمن مقررات السياسة العامة، نظرًا لأن فهم البيئة الاقتصادية والسياسية هو عاملًا مهمًا في نجاح المشاريع الريادية.

يمكن مقارنة هذه النتائج مع دراسة **خدايرية ابتسام** [1]التي أكدت أن الإقبال على التعليم المقاولاتي يختلف باختلاف التخصصات، حيث أن التخصصات ذات البعد الاقتصادي والتجاري تميل إلى إظهار اهتمام أكبر. كما أن دراسة[2] **غريني أحمد وشماخي موسى اسماعيل** أشارت إلى أن التعليم المقاولاتي يمكن أن يكون مفيدًا حتى في التخصصات غير الاقتصادية، من خلال تطوير مهارات التفكير الريادي لدى الطلبة.

[1] خدايرية ابتسام، **مرجع سابق.**

[2] غريني أحمد، شماخي موسى إسماعيل، **مرجع سابق.**

ومنه يمكن القول أن طلبة **العلاقات الدولية** هم الأكثر اهتمامًا بالمقاولاتية، بسبب ارتباط تخصصهم بالجوانب الاقتصادية والتجارية. أما الطلبة المرحلة التحضيرية، فيبدو أن لديهم وعيًا مبكرًا بأهمية المقاولاتية، بينما يظهر طلبة **السياسة العامة** اهتمامًا أقل، مما يستدعي تعزيز دمج المقاولاتية ضمن برامجهم الأكاديمية لجعلها أكثر جاذبية لهم.

5. ماهو مكان إقامتك ؟

الجدول رقم (3. 5): توزيع العينة حسب مكان الإقامة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
سكن جامعي	11	50,0%
سكن فردي	2	9,1%
سكن عائلتي	9	40,9%
مجموع	**22**	**100,0%**

الشكل رقم (3. 6): توزيع العينة حسب مكان الإقامة

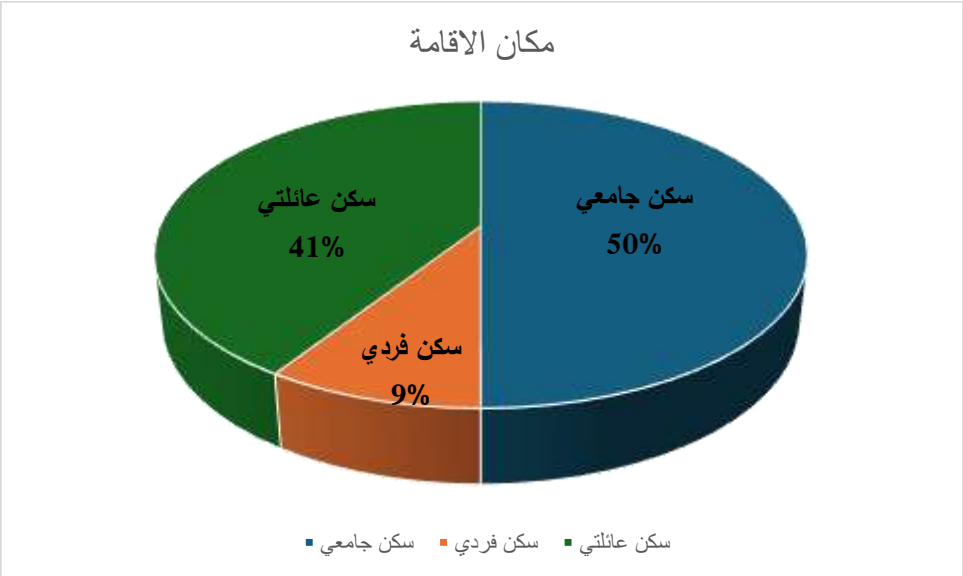

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(50,0%)** من أفراد عينة الدراسة يقيمون في **السكن الجامعي**، بينما **(40,9%)** يقيمون مع **عائلاتهم**، في حين أن نسبة الطلبة الذين يسكنون في **سكن فردي** هي الأقل، حيث تبلغ **(9,1%)** فقط.

وهذا راجع لعدة عوامل اجتماعية واقتصادية تؤثر على إقامة الطلبة الجامعيين ومدى ارتباط ذلك بتوجهاتهم نحو التعليم المقاولاتي

نسبة كبيرة من الطلبة يقيمون في السكن الجامعي (50,0%)، هذا يشير إلى أن نصف العينة تتكون من طلبة قادمين من ولايات أخرى للدراسة، مما قد يعكس طبيعة الجامعة التي تستقطب طلبة من خارج المدينة. أيضا فالإقامة في السكن الجامعي تؤثر إيجابًا على الاهتمام بالمقاولاتية، حيث يكون الطلبة أكثر اندماجًا في الأنشطة الجامعية وورش العمل التي تعزز ثقافة ريادة الأعمال.

كما أن البيئة الجماعية في السكن الجامعي تسهم في تبادل الأفكار وبناء شبكات اجتماعية تدعم التفكير المقاولاتي.

نسبة معتبرة من الطلبة يقيمون مع عائلاتهم (40,9%)، فهؤلاء الطلبة يكون لديهم استقرار اجتماعي أكبر مقارنة بزملائهم في السكن الجامعي، مما يؤثر على قراراتهم بخصوص المبادرات المقاولاتية.

هناك الدراسات تشير إلى أن الدعم الأسري يمكن أن يكون عاملًا محفزًا أو مثبطًا لريادة الأعمال، حسب مدى تقبل العائلة لفكرة العمل الحر مقارنة بالتوظيف التقليدي.

قلة الطلبة المقيمين في سكن فردي (9,1%)، فهذه الفئة تضم طلبة لديهم استقلالية مالية أو يعملون إلى جانب الدراسة، ما يجعلهم أكثر ميولًا للتفكير المقاولاتي بحكم تجربتهم في تحمل المسؤولية وإدارة الموارد الشخصية.

ومع ذلك، تبقى نسبتهم ضئيلة مقارنة بالفئات الأخرى، ما يشير إلى أن الأغلبية ما زالت تعتمد على السكن الجماعي أو الأسري أثناء دراستهم.

يمكن مقارنة هذه النتائج مع دراسة[1] **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** التي أكدت أن البيئة الجامعية تلعب دورًا مهمًا في تشجيع التعليم المقاولاتي، حيث يكون الطلبة الذين يقيمون في الحرم الجامعي أكثر عرضة للمشاركة في الأنشطة الريادية مقارنة بمن يقيمون مع عائلاتهم.

[1] بوطرفة صوفية، بشرى عبد الحميد، **مرجع سابق**.

ومن هيمكن القول أن نصف الطلبة يقيمون في **السكن الجامعي**، مما قد يسهل اندماجهم في الفعاليات والبرامج التي تعزز روح المقاولاتية. في المقابل، قد يواجه الطلبة المقيمون مع **عائلاتهم** تحديات مختلفة تتعلق بتأثير البيئة الأسرية على قراراتهم المستقبلية. أما فئة **السكن الفردي**، وإن كانت محدودة، فقد يكون لديها استعداد أعلى لخوض التجربة المقاولاتية نظرًا لاعتمادها على الذات.

6. هل تقيم في؟

الجدول رقم (3. 6): توزيع العينة حسب مكان الإقامة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
قرية	2	9,1%
مدينة متوسطة	12	54,5%
مدينة كبيرة	8	36,4%
مجموع	**22**	**100,0%**

الشكل رقم (3. 7): توزيع العينة حسب مكان الإقامة

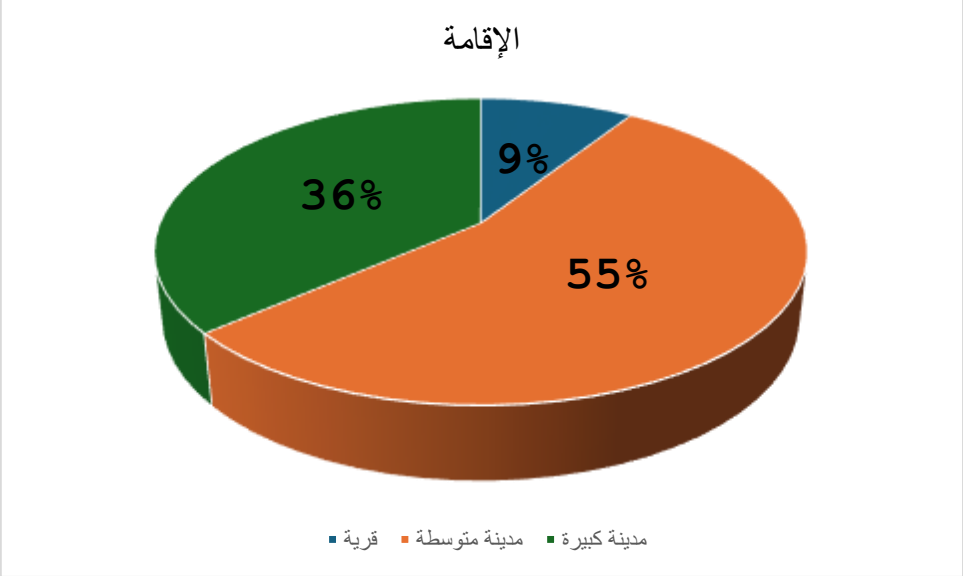

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر من نصف الطلبة المشاركين في الدراسة يقيمون في **مدن متوسطة** بنسبة **(54,5%)**، يليهم الطلبة المقيمون في **مدن كبيرة** بنسبة **(36,4%)**، بينما كانت نسبة الطلبة القاطنين في **القرى** الأقل، حيث بلغت **(9,1%)** فقط.

توزيع الطلبة بين المناطق الحضرية والريفية، هو عامل يمكن أن يؤثر على مدى اهتمامهم بالتعليم المقاولاتي وتوجهاتهم نحو ريادة الأعمال.

الغالبية من المدن المتوسطة (54,5%)، فهو يشير إلى أن معظم الطلبة يأتون من مناطق حضرية ليست بالضرورة ذات كثافة سكانية عالية، ولكنها توفر إمكانيات تعليمية مناسبة.

قد يكون لطلبة المدن المتوسطة ميزة في ريادة الأعمال، حيث توفر هذه المناطق فرصًا لبدء مشاريع صغيرة دون التحديات الكبيرة التي قد تواجهها المشاريع في المدن الكبرى، مثل ارتفاع التكاليف والمنافسة الشديدة.

نسبة كبيرة من الطلبة من المدن الكبيرة (36,4%)، فالطلبة القادمون من المدن الكبيرة قد يكون لديهم وعي أكبر بريادة الأعمال نظرًا لتوفر الموارد، مثل الحاضنات الجامعية، مراكز دعم المقاولاتية، والمجتمعات الريادية النشطة، ومن جهة أخرى، قد يكون هناك توجه أكبر نحو البحث عن وظائف في القطاعات الرسمية بدلاً من إنشاء مشاريع خاصة، نظرًا لتوفر فرص العمل في المدن الكبرى.

قلة الطلبة القادمين من القرى (9,1%): تعكس هذه النسبة المحدودة التحديات التي تواجه الطلبة من المناطق الريفية في الوصول إلى التعليم العالي والفرص الريادية، ومع ذلك، فإن الطلبة القادمين من القرى قد يكون لديهم حافز أكبر لبدء مشاريع مقاولاتية، خاصة في المجالات الزراعية والحرفية، نظرًا لقلة الفرص التقليدية للعمل في مناطقهم.

يمكن أن يكون هناك دور مهم للجامعات في دعم هذه الفئة من الطلبة من خلال برامج خاصة تعزز المشاريع الريادية في المناطق الريفية.

يمكن مقارنة هذه النتائج مع دراسة[1] **خدايرية ابتسام** (التي أكدت أن التعليم المقاولاتي يجب أن يكون موجهًا وفقًا لبيئة الطالب، حيث أن الطلبة من المناطق الحضرية قد يكون لديهم فرص أكبر للوصول إلى برامج ريادة الأعمال، بينما يحتاج طلبة القرى إلى دعم إضافي لتطوير مشاريع تتناسب مع بيئتهم.

ومنه يمكن القول أن أغلب الطلبة يأتون من **مدن متوسطة وكبيرة**، مما يشير إلى أن البيئة الحضرية تلعب دورًا في تسهيل الوصول إلى التعليم المقاولاتي. أما الطلبة من **القرى**، ورغم نسبتهم المحدودة، فقد يكون لديهم حافز قوي للريادة في مجالات تتناسب مع بيئتهم المحلية. لذلك، من المهم أن تتبنى الجامعات استراتيجيات

[1] خدايرية ابتسام، **مرجع سابق.**

تعليمية مرنة تأخذ بعين الاعتبار اختلاف الخلفيات الجغرافية للطلبة، وتعزز المقاولاتية في كل من البيئات الحضرية والريفية.

7. هل تعمل أثناء دراستك الجامعية؟

الجدول رقم (3. 7): توزيع العينة حسب الحالة المهنية أثناء الدراسة في الجامعة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	4	18,2%
لا	18	81,8%
مجموع	**22**	**100,0%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية الطلبة المشاركين في الدراسة **لا يعملون أثناء دراستهم الجامعية**، حيث بلغت نسبتهم **(81,8%)**، بينما **(18,2%)** فقط منهم يعملون خلال فترة دراستهم.

تعكس هذه النسب واقع التوازن بين الدراسة والعمل لدى الطلبة الجامعيين، وهو عامل يؤثر بشكل كبير على توجهاتهم نحو ريادة الأعمال ومدى استعدادهم لخوض تجارب مقاولاتية.

الغالبية لا تعمل أثناء الدراسة (81,8%) : يشير هذا إلى أن معظم الطلبة يعتمدون على الدعم الأسري أو المنح الجامعية في تمويل دراستهم، مما يؤثر على مستوى استعدادهم للانخراط في مشاريع ريادية مستقبلية.

عدم الاضطرار إلى العمل أثناء الدراسة قد يمنح الطلبة وقتًا أكبر للتركيز على التحصيل الأكاديمي، لكنه يقلل من فرص اكتساب المهارات العملية اللازمة لريادة الأعمال، مثل إدارة الوقت، التعامل مع العملاء، واتخاذ القرارات في بيئات العمل الحقيقية.

فهذا مؤشرًا على قلة الفرص المتاحة للعمل الجزئي أو التدريبي في بعض التخصصات الجامعية، مما يجعل الطلبة يفضلون التفرغ للدراسة.

نسبة قليلة تعمل أثناء الدراسة (18,2%) : الطلبة الذين يعملون خلال دراستهم يكتسبون خبرة عملية قد تساعدهم لاحقًا في تبني التفكير المقاولاتي، حيث يتعرضون للتحديات الواقعية لسوق العمل.

هؤلاء الطلبة قد يكونون أكثر ميولًا لتطوير مشاريعهم الخاصة مستقبلاً نظرًا لاعتمادهم المبكر على الذات واكتسابهم مهارات مثل حل المشكلات وإدارة الموارد المالية.

رغم أن النسبة منخفضة، إلا أنها تعكس وجود فئة من الطلبة تسعى للاستقلالية المالية، وهو ما يرتبط غالبًا بروح المبادرة والمقاولاتية.

هذه النتائج تتماشى مع دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** التي أشارت إلى أن العمل أثناء الدراسة يمكن أن يعزز روح المبادرة لدى الطلبة، حيث يساهم في بناء شخصيات مستقلة قادرة على مواجهة تحديات ريادة الأعمال. كما أن دراسة **غريني أحمد وشماخي موسى اسماعيل** أكدت أن الطلبة الذين يكتسبون خبرة عملية خلال فترة دراستهم يكونون أكثر استعدادًا للانخراط في مشاريع مقاولاتية بعد التخرج، نظرًا لقدرتهم على تحمل المسؤولية واتخاذ قرارات مالية وإدارية بشكل مستقل.

ومنه يمكن القول أن معظم الطلبة لا يعملون أثناء دراستهم، مما يقلل من فرص اكتسابهم للمهارات العملية الضرورية لريادة الأعمال، في حين أن الفئة القليلة التي تعمل تكون أكثر ميلًا لخوض تجارب مقاولاتية مستقبلية.

8. ماهي مصادر دعمك المالي؟

الجدول رقم (3. 8): توزيع العينة حسب مصدر الدعم المالي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
العائلة	17	77,3%
عمل خاص	2	9,1%
أخرى	3	13,6%
مجموع	**22**	**100,0%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية العظمى من الطلبة يعتمدون على **الدعم العائلي** كمصدر رئيسي لتمويل دراستهم، حيث بلغت نسبتهم **(77,3%)**، بينما يعتمد **(9,1%)** منهم على **عمل خاص**، في حين أن **(13,6%)** لديهم مصادر أخرى للدعم المالي.

هذه النسب تعكس درجة استقلالية الطلبة ماليًا، وتأثير ذلك على استعدادهم للمقاولاتية، حيث أن الاعتماد على دعم العائلة قد يؤثر على الحافز لتطوير مشاريع خاصة، بينما يكون الاعتماد على مصادر دخل أخرى مؤشرًا على روح المبادرة والاعتماد على الذات.

الاعتماد الكبير على العائلة (77,3%) : يشير إلى أن معظم الطلبة لا يتحملون مسؤولية مالية كبيرة خلال فترة دراستهم، مما يجعلهم أقل ميلًا للتفكير في حلول بديلة لتحقيق الاستقلالية المالية مثل المشاريع الريادية.

يكون لهذا أثر على توجهاتهم نحو المقاولاتية، حيث أن غياب الحاجة الملحة للدخل يقلل من الدافع لخوض تجارب عملية مبكرة.

يعكس هذا الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، حيث تبقى العائلات المصدر الأساسي لدعم الطلبة الجامعيين، خاصة في غياب فرص كافية للعمل الجزئي أو التدريبات المدفوعة.

الاعتماد على عمل خاص (9,1%) : هذه الفئة الصغيرة من الطلبة الذين يعتمدون على مصدر دخل خاص قد تكون أكثر استعدادًا لخوض مشاريع مقاولاتية مستقبلية، نظرًا لاكتسابهم تجربة عملية في إدارة الأموال والاستقلالية المالية، تشمل هذه الأعمال أنشطة مثل التجارة الإلكترونية، الأعمال الحرة(freelancing) ، أو الوظائف المؤقتة، والتي تعد تجارب قيّمة للطلبة المهتمين بالمقاولاتية.

مصادر أخرى للدعم المالي (13,6%) : تشمل هذه الفئة الطلبة الذين يستفيدون من المنح الدراسية، القروض، أو المساعدات المالية الأخرى، حيث يشير وجود نسبة من الطلبة الذين يعتمدون على مصادر بديلة إلى إمكانية وجود حلول أخرى لدعم الطلبة ماليًا بعيدًا عن الاعتماد الكلي على الأسرة، مثل برامج التمويل الموجهة للطلبة المقاولين.

أكدت دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد** [1] **(2020)** أن نقص الاستقلال المالي يمكن أن يكون عائقًا أمام الطلبة في بدء مشاريعهم الخاصة، حيث يفضلون انتظار فرص التوظيف بدلاً من التفكير في إنشاء أعمالهم.

كما أوضحت دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** أن الدعم المالي الذي تقدمه العائلات للطلبة قد يؤثر على مدى رغبتهم في دخول عالم المقاولاتية، حيث أن قلة الحاجة المالية تدفع البعض إلى التركيز على المسار الأكاديمي فقط.

ومنه يمكن القول أن معظم الطلبة يعتمدون على دعم عائلاتهم، مما يحدّ من حاجتهم إلى البحث عن حلول مالية مبتكرة مثل إطلاق مشاريع ريادية. في المقابل، فإن الطلبة الذين يعتمدون على أعمال خاصة أو مصادر أخرى لديهم فرصة أكبر لاكتساب مهارات مالية وإدارية تؤهلهم لخوض غمار المقاولاتية. لذلك، يمكن

[1] بوطرفة صوفية، بشرى عبد الحميد، **مرجع سابق**

أن يكون لتوفير برامج دعم مالي مثل القروض الجامعية، الحاضنات الريادية، والتدريبات المدفوعة دور مهم في تحفيز الطلبة على تبني روح المقاولاتية والاستقلال المالي.

– إذا كان مصدر تمويلك هو عمل خاص، ماهي طبيعته ؟

الجدول رقم (3. 9): توزيع العينة حسب مصدر تمويل العمل

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
إستثمار خاص	4	18,2%
عمل حكومي دائم	2	9,1%
عمل حكومي مؤقت	1	4,5%
عمل عبر الخواص دائم	0	0%
عمل عبر الخواص مؤقت	2	9,1%
مجموع	**9**	**40,9%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة **(40,9%)** من الطلبة لديهم مصدر تمويل من عمل خاص، **الإستثمار الخاص نسبة (18,2%)** هو المصدر الأكثر شيوعًا بين الطلبة الذين يعتمدون على عمل خاص، و **العمل الحكومي الدائم (9,1%)** يأتي في المرتبة الثانية، يليه **العمل الحكومي المؤقت (4,5%)**، في حين أن **العمل عبر الخواص الدائم (0,0%)** لم يكن خيارًا لأي طالب، بينما **العمل عبر الخواص المؤقت (9,1%)** يشكل نسبة ضئيلة.

تشير هذه النسب إلى مدى اندماج الطلبة في سوق العمل ومدى ارتباطه بتوجهاتهم نحو المقاولاتية والاستقلال المالي.

الاعتماد على الاستثمار الخاص (18,2%): هذه النسبة مهمة، إذ تشير إلى أن هناك فئة من الطلبة لديهم توجهات ريادية فعلية، حيث تمكنوا من إطلاق مشاريع صغيرة خاصة بهم.

يشمل ذلك التجارة الإلكترونية، المشاريع الحرة (freelancing)، أو الاستثمار في مشاريع صغيرة مثل بيع المنتجات عبر الإنترنت أو تقديم خدمات معينة.

يتماشى هذا مع نتائج دراسة **غريني أحمد وشماخي موسى اسماعيل**، التي أكدت أن التعليم المقاولاتي يسهم في تحفيز الطلبة على إطلاق مشاريعهم الخاصة، مما يعزز لديهم روح المقاولاتية.

العمل الحكومي الدائم أو المؤقت (9,1% و 4,5%)، على الترتيب، الطلبة الذين يعملون في وظائف حكومية، سواء دائمة أو مؤقتة، يكون لديهم أمان وظيفي نسبي، مما يقلل من حافزهم لخوض مغامرات مقاولاتية.

رغم ذلك، فإن بعضهم قد يستفيد من هذه الوظائف لاكتساب خبرات إدارية ومالية قد تساعدهم مستقبلاً إذا قرروا الانخراط في ريادة الأعمال.

غياب العمل الدائم في القطاع الخاص (0,0%) : اللافت في هذه النسب هو عدم وجود طلبة يعملون في القطاع الخاص بشكل دائم، مما يعكس إما غياب الفرص الوظيفية الثابتة في هذا المجال أو تفضيل الطلبة للقطاعات الحكومية والمشاريع المستقلة، فهذا مرتبط بالعوامل الاقتصادية في الجزائر، حيث لا تزال الوظائف الحكومية أكثر استقرارًا مقارنة بوظائف القطاع الخاص.

العمل عبر الخواص المؤقت (9,1%) : يشير إلى أن بعض الطلبة يشتغلون في وظائف مؤقتة لدى شركات أو أفراد، مما يمنحهم خبرة عملية قد تساعدهم في تطوير مهاراتهم المقاولاتية.، هذه الفئة تكون أكثر عرضة للتحديات المالية، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل مثل إطلاق مشاريعهم الخاصة مستقبلاً.

أكدت دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** أن الطلبة الذين يعتمدون على مصادر دخل مستقلة مثل الاستثمارات الخاصة يكون لديهم ميل أكبر لخوض مشاريع ريادية.

أما دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** فقد ركزت على تأثير الاستقرار الوظيفي على توجهات الطلبة، وأشارت إلى أن الطلبة الذين يعملون في وظائف حكومية غالبًا ما يكونون أقل تحفيزًا لبدء مشاريعهم الخاصة مقارنة بمن لديهم عمل مستقل.

ومنه يمكن القول أن نسبة جيدة من الطلبة لديهم مصادر تمويل ذاتية، خاصة من خلال الاستثمارات الخاصة، مما يعكس وجود اهتمام بريادة الأعمال لديهم. في المقابل، فإن الاعتماد على الوظائف الحكومية قد يحدّ من الرغبة في المغامرة المقاولاتية. لذلك، يمكن أن يكون لدعم الطلبة من خلال برامج الحاضنات الريادية، وتوفير استشارات وتمويلات صغيرة، تأثير إيجابي في توجيههم نحو تأسيس مشاريعهم الخاصة وتعزيز ثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية.

9. هل قدرتك المالية تؤثر على تطوير مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 10): توزيع العينة حسب تأثير القدرة المالية على تطوير المشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	90,9%
لا	2	9,1%
مجموع	**22**	**100,0%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية العظمى من الطلبة **(90,9%)** يرون أن قدرتهم المالية تؤثر بشكل مباشر على تطوير مشاريعهم، في حين أن نسبة قليلة جدًا **(9,1%)** لا تعتبر أن وضعها المالي يشكل عائقًا.

هذه النسبة تعكس الواقع الاقتصادي والتحديات التي تواجه الطلبة الجامعيين الراغبين في دخول عالم المقاولاتية، حيث يعد التمويل أحد العوائق الأساسية أمام تطوير المشاريع الناشئة.

الأغلبية ترى أن التمويل عائق رئيسي (90,9%): تعكس هذه النسبة المرتفعة عدم توفر مصادر تمويل كافية للطلبة الراغبين في إنشاء مشاريع خاصة، سواء من خلال القروض، المنح، أو البرامج الداعمة لريادة الأعمال، حيث يشير ذلك إلى أن أغلب الطلبة يكون لديهم أفكار مشاريع لكنهم غير قادرين على تنفيذها بسبب نقص الموارد المالية. وصكن يجدر الإشارة الى أن التموصل صحيح يعتبر عائق ولكن في بعض الحالات يوجد مشاريع لا تحتاج تمويل كبير مثلا المواقع الالكترونية أو غيرها

هذا يتوافق مع نتائج دراسة **خدايرية ابتسام (2024)**، التي أكدت أن نقص التمويل هو من بين العوامل الرئيسية التي تعيق تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، حيث أشارت إلى أهمية تقديم دعم مالي من خلال الحاضنات الجامعية وبرامج التمويل الصغير.

قلة قليلة لا ترى التمويل كعائق (9,1%): هذه النسبة المحدودة قد تعكس أن بعض الطلبة لديهم مصادر تمويل ذاتية، مثل مدخرات شخصية، دعم عائلي، أو مشاريع صغيرة ناجحة بالفعل، من المحتمل أن يكون هؤلاء الطلبة قد استفادوا من برامج دعم المقاولاتية أو أنهم يمتلكون شبكة علاقات تساعدهم في تجاوز التحديات المالية.

أشارت دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** إلى أن غياب التمويل المناسب يشكل تحديًا أساسيًا للطلبة الذين يرغبون في تأسيس مشاريعهم الخاصة، مما يؤدي إلى تأجيل تنفيذ أفكارهم إلى ما بعد التخرج أو البحث عن وظائف تقليدية بدلًا من ريادة الأعمال.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معظم الطلبة يواجهون صعوبة كبيرة في تطوير مشاريعهم بسبب ضعف قدرتهم المالية، وهو ما يتطلب وضع سياسات لدعمهم من خلال تقديم منح، تسهيلات بنكية، وتمويلات صغيرة مخصصة للمشاريع الطلابية. كما يمكن أن تلعب الحاضنات الجامعية دورًا مهمًا في تأطير الطلبة وتوجيههم نحو استراتيجيات بديلة للحصول على التمويل، مثل الشراكات والتمويل الجماعي.

10. هل مكان إقامتك يؤثر على تطوير مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 11): توزيع العينة حسب تأثير مكان الإقامة على تطوير المشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	72,7%
لا	6	27,3%
مجموع	**22**	**100,0%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أغلبية الطلبة المستجوبين **(72,7%)** يرون أن مكان إقامتهم يؤثر على تطوير مشاريعهم، في حين أن **(27,3%)** منهم لا يعتبرون أن مكان الإقامة يشكل عائقًا أمام ريادة الأعمال.

يعكس هذا التوزيع أن موقع الإقامة يعد عاملاً مهمًا في فرص تطوير المشاريع، إذ يؤثر على إمكانية الوصول إلى الأسواق، البنى التحتية، شبكات الدعم، والمؤسسات التمويلية.

معظم الطلبة يرون أن مكان الإقامة يؤثر على مشروعهم (72,7%) : يشير هذا إلى أن الطلبة الذين يقيمون في مناطق بعيدة عن المراكز الاقتصادية (مثل القرى أو المدن المتوسطة) يواجهون صعوبات أكبر مقارنة بمن يعيشون في المدن الكبرى، أيضا ضعف البنية التحتية (الإنترنت، وسائل النقل، المكاتب المشتركة) قد يكون أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الطلبة يجدون صعوبة في تنفيذ مشاريعهم.

البعض لا يرى تأثيرًا لمكان الإقامة (27,3%) : يمكن أن يكون هؤلاء الطلبة إما مقيمين في مناطق حضرية توفر بيئة داعمة لريادة الأعمال أو أنهم يعتمدون على حلول بديلة مثل الإنترنت للعمل عن بعد. ففي

ظل تطور التجارة الإلكترونية والعمل الرقمي، لا يكون لموقع الإقامة تأثير كبير على بعض أنواع المشاريع، كما أشارت دراسة **غريني أحمد وشماخي موسى اسماعيل**، التي أوضحت أن التحول الرقمي ساهم في تقليل تأثير الجغرافيا على فرص ريادة الأعمال.

أشارت دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** إلى أن الطلبة الذين يقيمون في المدن الكبيرة يكونون أكثر قدرة على الوصول إلى المؤسسات الداعمة، مقارنة بمن يعيشون في مناطق بعيدة حيث تقل الفرص الاقتصادية والدعم اللوجستي.

ومنه يمكن القول أن مكان الإقامة يشكل عاملًا مهمًا في نجاح المشاريع المقاولاتية، حيث توفر المدن الكبرى بيئة أكثر دعمًا من خلال الحاضنات، التمويل، والبنية التحتية المناسبة. ولتجاوز هذا العائق، يجب تعزيز مبادرات دعم رواد الأعمال في المناطق النائية من خلال تحسين البنية التحتية، توفير منصات رقمية، وإنشاء فروع لحاضنات الأعمال في مختلف الولايات.

"المحور الثاني : دور تكامل التعليم المقاولاتي بجانبيه النظري والتطبيقي على فعالية التكوين المقاولاتي"

1. ما هو السبب الرئيسي لاختيارك للانضمام الى دار المقاولاتية أو المشاركة في الدورات التكوينية المقاولاتية ؟

الجدول رقم (3. 12): توزيع العينة حسب السبب الرئيسي للإنضمام إلى دار المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الرغبة في بدء مشروعي الخاص	10	45,5%
الحصول على فكرة المشروع مقاولات	6	27,3%
التعرف على المنظومة القانونية للمقاولاتية	4	18,2%
تعزيز شبكة العلاقات	2	9,1%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **الرغبة في بدء مشروع خاص** جاءت كأهم سبب دفع الطلبة للانضمام إلى دار المقاولاتية أو المشاركة في الدورات التكوينية، بنسبة **(45,5%)** يليه سبب **الحصول على فكرة مشروع مقاولاتي** بنسبة **(27,3%)**، وهو ما يدل على أن العديد من الطلبة لا يمتلكون فكرة مشروع واضحة بعد، لكنهم يبحثون عن الإلهام والتوجيه.

أما **التعرف على المنظومة القانونية للمقاولاتية** فقد اختاره **(18,2%)** من الطلبة، مما يعكس اهتمامًا بفهم القوانين والإجراءات التنظيمية المتعلقة بريادة الأعمال. وأخيرًا، **تعزيز شبكة العلاقات** كان السبب الأقل شيوعًا بين الطلبة بنسبة **(9,1%)**، مما قد يشير إلى أن البعد الاجتماعي والتواصلي للمقاولاتية لا يُعد أولوية كبيرة في هذه المرحلة بالنسبة للمستجوبين.

تشير هذه النسب إلى أن الدافع الأساسي وراء انخراط الطلبة في التعليم المقاولاتي هو تحقيق الاستقلالية المالية من خلال **إنشاء مشاريع خاصة** .وهذا يتماشى مع نتائج دراسة **صوفية بوطرفة وبشرى عبد الحميد (2020)**، التي أكدت أن التعليم المقاولاتي يساعد في تزويد الطلبة بالمهارات والمعرفة الضرورية لتأسيس مشاريعهم الخاصة.

كما أن نسبة كبيرة من الطلبة لا تزال تبحث عن **أفكار مشاريع**، وهو ما يعزز أهمية الجانب النظري والتوجيهي في التعليم المقاولاتي. وقد أظهرت دراسة **غريني وشماخي (2024)**، أن برامج المقاولاتية الجامعية يجب أن تركز على تقديم نماذج لمشاريع ناجحة وتوفير تدريبات عملية تساعد الطلبة في بلورة أفكار قابلة للتنفيذ.

من جهة أخرى، فإن ضعف الاهتمام بـ **تعزيز شبكة العلاقات (9,1%)** يمكن تفسيره بأن الطلبة ما زالوا في المراحل الأولى من التفكير في ريادة الأعمال، حيث لم يصلوا بعد إلى مرحلة البحث عن شركاء أو مستثمرين محتملين. في حين أوضحت دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** أن شبكات العلاقات تلعب دورًا حيويًا في نجاح المشاريع، مما يعني أن التكوين المقاولاتي في الجامعة يجب أن يشجع الطلبة على بناء علاقات مهنية في بيئة ريادة الأعمال.

ومنه يمكن القول أن أغلب الطلبة ينضمون إلى برامج المقاولاتية بهدف **بدء مشاريعهم الخاصة أو البحث عن أفكار مشاريع**، مما يؤكد أهمية توفير تكوين عملي مكثف يساعدهم على تحويل أفكارهم إلى واقع. كما أن ضعف الاهتمام بتعزيز شبكة العلاقات يشير إلى ضرورة دمج نشاطات تفاعلية داخل هذه البرامج، مثل لقاءات مع رواد أعمال، وحاضنات أعمال جامعية.

2. هل كان الدافع للمشاركة في هذه الدورات هو ؟

الجدول رقم (3. 13): توزيع العينة حسب الدافع للمشاركة في دورات دار المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أيام مفتوحة للتعريف بالمقاولاتية منظمة من المدرسة	9	40,9%
وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بدار المقاولاتية التابعة للمدرسة	3	13,6%
نصيحة من الأساتذة الجامعيين	10	45,5%
نصيحة من زملاء الدراسة	0	0%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أهم دافع للمشاركة في الدورات التكوينية المقاولاتية كان **نصيحة الأساتذة الجامعيين** بنسبة **(45,5%)**، يليه **الأيام المفتوحة للتعريف بالمقاولاتية** التي نظمتها المدرسة بنسبة

(40,9%) في المقابل، جاءت **وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بدار المقاولاتية** في المرتبة الثالثة بنسبة **(13,6%)**، بينما لم تكن **نصيحة زملاء الدراسة** سببًا في انضمام أي طالب لهذه الدورات**(0%)** .

تشير هذه النسب إلى أن **الأساتذة الجامعيين** يلعبون دورًا محوريًا في تشجيع الطلبة على المشاركة في الدورات التكوينية المقاولاتية، وهو ما يتماشى مع نتائج دراسة **خدايرية ابتسام 2024**، التي أكدت أن التوجيه الأكاديمي والتشجيع من قبل الأساتذة من العوامل الأساسية التي تدفع الطلبة إلى الانخراط في المقاولاتية.

كما أن نسبة (**40,9%**) ممن تأثروا بـ **الأيام المفتوحة للتعريف بالمقاولاتية** تعكس فعالية هذه الأنشطة في نشر الوعي حول ريادة الأعمال، حيث تسمح للطلبة بالتعرف على الفرص المتاحة في عالم المقاولاتية.

أما **وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بدار المقاولاتية** فقد كانت ذات تأثير محدود نسبياً بنسبة **(13,6%)**، وهو ما يشير إلى أن الطلبة لا يعتمدون بشكل كبير على المنصات الرقمية لاكتساب معلومات حول التكوين المقاولاتي. فهي مرتبطة بضعف التفاعل الرقمي أو بعدم كفاية الحملات الترويجية عبر هذه الوسائل. في المقابل، وجدت دراسة **غريني و شماخي (2024)**، أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في الترويج للتعليم المقاولاتي يحقق نتائج إيجابية إذا تم بشكل أكثر تفاعلية واستهدافية.

الملاحظة اللافتة هنا هي أن **نصيحة زملاء الدراسة لم تكن عاملاً مؤثراً** (0%)، مما يعكس غياب ثقافة المقاولاتية بين الطلبة، حيث لم تصبح بعد موضوعًا متداولًا بينهم بشكل واسع. هذا يبرز الحاجة إلى تعزيز التفاعل الطلابي حول ريادة الأعمال عبر إنشاء **أندية مقاولاتية** داخل الجامعات، مثلما أوصت بذلك دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** ، التي أكدت على أهمية تشجيع بيئة حاضنة للمبادرات الطلابية داخل المؤسسات الجامعية.

ومنه يمكن القول أن التوجيه الأكاديمي والتوعية المباشرة عبر الأيام المفتوحة هما المحركان الأساسيان لانخراط الطلبة في التكوين المقاولاتي، في حين أن التأثير الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي ما زال محدودًا ويحتاج إلى تطوير. كما أن غياب تأثير زملاء الدراسة يكشف عن ضرورة تعزيز ثقافة المقاولاتية بين الطلبة لجعلها أكثر تداولًا في محيطهم الأكاديمي والاجتماعي.

3. كم عدد الدورات التكوينية التي حضرتها ؟

الجدول رقم (3. 14): توزيع العينة حسب عدد الدورات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
دورة واحدة	17	77,3%
من 2 الى 3 دورات	1	4,5%
4 دورات أو أكثر	4	18,2%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة المشاركين في الدراسة **(77,3%)** حضروا **دورة تكوينية واحدة فقط**، وهذا بسبب أنه أول درة في المؤسسة في حين أن **(4,5%)** فقط حضروا **من (2 إلى 3) دورات**، أما نسبة **(18,2%)** فقد شاركوا في **(4) دورات أو أكثر**.

تشير هذه النسب إلى أن معظم الطلبة يقتصرون على **حضور دورة تكوينية واحدة** دون الاستمرار في برامج تكوين إضافية. فهو ناتج عن عدة عوامل، مثل عدم وضوح الفوائد المكتسبة من هذه الدورات، أو ضعف التحفيز على الاستمرار فيها، أو غياب المتابعة من قبل الجهات المشرفة على التعليم المقاولاتي.

هذه النتائج تتوافق مع ما ورد في دراسة **خدايرية ابتسام (2024)**، التي أشارت إلى أن الطلبة غالبًا ما يشاركون في التكوينات المقاولاتية بدافع الفضول أو بضغط من المؤسسة الجامعية، ولكنهم لا يستمرون في برامج تكوينية متقدمة بسبب غياب الحوافز الفعالة التي تشجعهم على التعمق أكثر في ريادة الأعمال.

من ناحية أخرى، فإن **النسبة القليلة (4,5%)** التي حضرت أكثر من دورة لكنها لم تتجاوز ثلاث دورات، تعكس أن بعض الطلبة لديهم اهتمام نسبي بالتكوين المقاولاتي، لكن هذا الاهتمام لا يتحول إلى التزام مستدام. هذه النتيجة تتقاطع مع ما توصلت إليه دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** ، التي أكدت أن أغلب الطلبة يجدون أن البرامج التكوينية لا تتسم بالاستمرارية، مما يؤدي إلى فقدانهم الاهتمام بعد الدورة الأولى.

أما الفئة التي حضرت **أربع دورات أو أكثر (18,2%)**، فهي على الأرجح الفئة الأكثر اهتمامًا وتفاعلاً مع المجال المقاولاتي، وقد تكون لديهم نوايا جدية لتأسيس مشاريع مستقبلية. هذا يعكس وجود شريحة صغيرة من الطلبة الذين يطمحون إلى تعميق معارفهم حول ريادة الأعمال، وهي النتيجة نفسها التي أكدت عليها دراسة

غريني و شماخي (2024)، والتي أشارت إلى أن الفئة الأكثر التزامًا ببرامج التكوين المقاولاتي هي الفئة التي ترى فيه فرصة حقيقية لتنمية مهاراتها وتحقيق استقلالية مالية في المستقبل.

ومنه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي في الجامعات لا يزال يعاني من **مشكلة الاستمرارية**، حيث يكتفي أغلب الطلبة بحضور دورة واحدة فقط دون التعمق في برامج تكوين إضافية. هذا يعكس الحاجة إلى **تحسين جودة التكوين المقاولاتي** من خلال تقديم برامج أكثر جاذبية، وربط الدورات التكوينية بفرص ملموسة (مثل حاضنات الأعمال، دعم المشاريع الناشئة، مسابقات المقاولاتية). كما يتطلب الأمر تطوير **آليات تحفيزية** تدفع الطلبة إلى متابعة أكثر من دورة، سواء عبر منح شهادات معتمدة أو تقديم حوافز مهنية مثل تسهيلات في إنشاء المؤسسات الناشئة، كما أوصت بذلك الدراسات السابقة.

4. التعليم الذي تلقيته كان له التأثير على المهارات التالية:

الجدول رقم (3. 15): توزيع العينة حسب تأثير التعليم على تنمية المهارات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
ايجاد فكرة مشروع	7	31,8%
إدراة وتسيير مؤسسة مصغرة	6	27,3%
قانون العمل والتأمينات والضرائب	6	27,3%
التمويل ومصادره وطرق اختياره	3	13,6%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أكثر المهارات التي أثر عليها التعليم المقاولاتي هي **إيجاد فكرة مشروع**، حيث صرّح **31,8%** من الطلبة بأن تكوينهم ساعدهم في هذه المهارة. يليها **إدارة وتسيير مؤسسة مصغرة (27,3%)**، ثم **قانون العمل والتأمينات والضرائب (27,3%)**، وأخيرًا **التمويل ومصادره وطرق اختياره (13,6%)**.

تشير هذه النسب إلى أن التعليم المقاولاتي في الجامعة يركز بشكل أساسي على **المرحلة الأولى من ريادة الأعمال**، أي مرحلة **توليد الأفكار**، بينما يقل تأثيره في الجوانب العملية الأخرى مثل التمويل وإدارة الضرائب، وهي عناصر حاسمة لنجاح المشاريع الناشئة.

ارتفاع نسبة الطلبة الذين تمكنوا من **إيجاد فكرة مشروع (31,8%)** يعكس أن البرامج التكوينية الحالية تؤدي دورًا جيدًا في تحفيز الإبداع المقاولاتي، وهي نقطة أيدتها دراسة **خدايرية ابتسام (2024)**، التي أكدت أن المناهج المقاولاتية الأكاديمية تساعد على توليد الأفكار ولكنها لا تقدم تدريبًا كافيًا لتحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق.

فيما يخص **إدارة وتسيير مؤسسة مصغرة (27,3%)**، فإن هذه النسبة تعكس تأثيرًا متوسطًا للتعليم المقاولاتي على تطوير مهارات الإدارة والتسيير.

أما نسبة **(27,3%)** التي استفادت من **المعرفة بقانون العمل والتأمينات والضرائب**، فتُظهر أن التعليم الأكاديمي المقاولاتي يقدم محتوى قانونيًا لكنه لا يصل إلى كل الطلبة بشكل فعال، حيث كان من المتوقع أن تكون هذه النسبة أعلى نظرًا لأهمية الجوانب القانونية في إنشاء المشاريع. هذا يتماشى مع دراسة **غريني و شماخي (2024)**، التي بينت أن الفجوة القانونية واحدة من العوائق التي تواجه الطلبة عند محاولة إطلاق مشاريعهم الخاصة.

التمويل ومصادره وطرق اختياره (13,6%) حصل على أدنى نسبة تأثير، مما يشير إلى ضعف البرامج التعليمية في تأهيل الطلبة لفهم التمويل الريادي.

ومنه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي في الجامعة ينجح بشكل **نسبي** في تنمية **المهارات الفكرية والإبداعية** المتعلقة بتوليد الأفكار، لكنه لا يزال غير كافٍ فيما يتعلق بتقديم **تدريب عملي متكامل** في مجالات الإدارة، التمويل، والجوانب القانونية.

هذا يؤكد الحاجة إلى **تعزيز الجوانب التطبيقية في التعليم المقاولاتي**، من خلال إدراج ورش عمل تطبيقية، محاكاة لمشاريع حقيقية، وإقامة شراكات مع حاضنات الأعمال والبنوك المحلية لمساعدة الطلبة على تطوير فهم أعمق حول التمويل والتسيير الفعلي للمؤسسات الناشئة.

5. هل هذه الدورات شملت معارف نظرية ؟

الجدول رقم (3. 16): توزيع العينة حسب شمول الدورات التدريبية للمعارف النظرية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع الطلبة **(100%)** أكدوا أن الدورات التكوينية التي حضروها تضمنت **معارف نظرية** مثل **محاضرات من طرف خبراء** .هذا يشير إلى أن التكوين المقاولاتي في الجامعة يعتمد أساسًا على الجانب **النظري** في تأهيل الطلبة لريادة الأعمال.

هذه النسبة المرتفعة توضح أن المؤسسات الجامعية توفر محاضرات نظرية كوسيلة أساسية لنقل المعارف حول المقاولاتية. رغم أن هذا أمر إيجابي من حيث نشر المعرفة، إلا أنه يثير تساؤلات حول مدى **تكامل التعليم النظري مع التطبيقات العملية**، حيث أن نجاح المقاول يتطلب **الممارسة الفعلية والتجربة العملية** وليس فقط التعلم النظري.

دراسة **خدايرية ابتسام** (أكدت أن التعليم المقاولاتي الذي يعتمد بشكل كبير على الجانب النظري يخلق فجوة بين **المعارف الأكاديمية والتطبيق الفعلي**، مما يجعل الطلبة غير مستعدين بشكل كافٍ لبيئة العمل الحقيقية.

غياب الإجابة بـ"لا" في الجدول يعكس عدم توفر خيارات أخرى للطلبة، مما قد يشير إلى **ضعف الجانب التطبيقي** في التكوين المقاولاتي، وهو ما أكدته دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)** ، التي بينت أن العديد من الطلبة لا يحصلون على فرص كافية **للتدريب العملي على إطلاق وإدارة مشاريعهم**.

ومنه يمكن القول أنه رغم أن توفير محاضرات نظرية من قبل خبراء يعد جانبًا مهمًا في التعليم المقاولاتي، إلا أن غياب التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي قد يحدّ من فعالية هذا التكوين. لذلك، من الضروري تعزيز ورش العمل التطبيقية، المحاكاة الواقعية، والمشاريع التجريبية حتى يتمكن الطلبة من تحويل المعرفة النظرية إلى خبرة عملية قابلة للتطبيق في الواقع المهني.

-إذا كانت الإجابة نعم، ماهي ؟

الجدول رقم (3. 17): توزيع العينة حسب الإجابة بنعم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
أساسيات المقاولاتية وإدارة الأعمال	7	31,8%
تطوير المشاريع وإيجاد الأفكار	2	9,1%
المجال القانوني والضريبي	5	22,7%
الاستفادة من تجارب الخبراء والمختصين	1	4,5%
مجموع	**15**	**68.2%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الطلبة الذين تلقوا تكوينًا نظريًا **(68,2%)** من العينة توزعوا على : أساسيات المقاولاتية وإدارة الأعمال **(31,8%)** كانت الأكثر حضورًا، مما يدل على اهتمام الدورات بوضع قاعدة معرفية عامة حول ريادة الأعمال.

بينما المجال القانوني والضريبي **(22,7%)** احتل المرتبة الثانية، مما يعكس أهمية تزويد الطلبة بمعرفة حول التشريعات والإجراءات القانونية المتعلقة بإنشاء المشاريع.

في حين أن تطوير المشاريع وإيجاد الأفكارة مثل نسبة **(9,1%)**، وهو أمر لافت، حيث يشير إلى أن الجانب الإبداعي والابتكاري لم يحظَ باهتمام كبير مقارنة بالجوانب الأخرى.

في الأخير الاستفادة من تجارب الخبراء والمختصين مثل نسبة **(4,5%)**، ما يعني أن الطلبة لم يتعرضوا بشكل كافٍ إلى التجارب الحقيقية لرواد الأعمال الناجحين، وهو عنصر أساسي لتحفيزهم على خوض التجربة المقاولاتية.

هذا يتماشى مع دراسة خدايرية ابتسام (التي أكدت أن التعليم المقاولاتي في الجامعات الجزائرية يركز بشكل أساسي على الجوانب النظرية المتعلقة بالإدارة والقانون، بينما يهمل التجربة العملية وإيجاد الأفكار الريادية).

ضعف نسبة الاستفادة من تجارب الخبراء **(4,5%)** يشير إلى أن الجامعة لا توفر فرصًا كافية للتفاعل مع رواد الأعمال الحقيقيين، وهو ما أكدت عليه دراسة بن محجوب نبيلة **(2020-2019)** التي بينت أن نقل التجربة الحقيقية للطلبة يعد عنصرًا أساسيًا في نجاح التكوين المقاولاتي.

ومنه يمكن القول أن الدورات التكوينية تركز على الأسس النظرية للمقاولاتية (الإدارة والقانون) أكثر من الجوانب العملية والابتكارية. وبالتالي ينبغي تعزيز ورش العمل التطبيقية، ودورات العصف الذهني، والتفاعل مع أصحاب المشاريع الناجحين لجعل التكوين أكثر تأثيرًا في تحفيز روح المبادرة لدى الطلبة.

6. هل هذه الدورات شملت معارف تطبيقية ؟

الجدول رقم (3. 18): توزيع العينة حسب شمول الدورات التدريبة للمعارف التطبيقية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	63,6%
لا	8	36,4%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة **(63.6%)** من الطلبة أكدوا أن الدورات تضمنت معارف تطبيقية، مما يدل على أن هناك جانبًا عمليًا في التكوين المقاولاتي.

في المقابل، **(36,4%)** من الطلبة لم يستفيدوا من معارف تطبيقية، مما يشير إلى عدم تعميم هذه الأنشطة على جميع المشاركين.

هذا يتماشى مع دراسة بوطرفة وصوفية وبشرى عبد الحميد **(2020)** التي أكدت أن المعارف التطبيقية تُعتبر عنصرًا حاسمًا في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة، لكنها لا تُدرج دائمًا بشكل متكافئ في البرامج الجامعية.

نسبة **(36,4%)** من الطلبة الذين لم يستفيدوا من الجانب التطبيقي تؤكد ما أشارت إليه دراسة **غريني و شماخي (2024)**، والتي بينت أن الكثير من برامج التعليم المقاولاتي تظل نظرية إلى حد كبير، مما يقلل من فعاليتها في تعزيز روح المبادرة لدى الطلبة.

ومنه يمكن القول أنه رغم أن غالبية الطلبة استفادوا من أنشطة تطبيقية، إلا أن نسبة كبيرة منهم لم تتح لهم هذه الفرصة .لذلك، ينبغي تعزيز الجانب التطبيقي في التكوين المقاولاتي من خلال تكثيف الزيارات الميدانية، ورش العمل، والتفاعل المباشر مع أصحاب المشاريع لضمان تكوين أكثر توازنًا بين المعرفة النظرية والتجربة العملية.

-إذا كانت الإجابة نعم، ماهي ؟

الجدول رقم (3. 19): توزيع العينة حسب الإجابة ب نعم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
زيارات ميدانية إلى شركات ومصانع	7	31,8%
دراسة المشاريع والتجارب العملية	2	9,1%
المهارات الإدارية والعملية	2	9,1%
تطوير المشاريع وبناؤها	1	4,5%
مجموع	**12**	**54.5%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(31,8%)** من الطلبة أشاروا إلى أنهم استفادوا من **زيارات ميدانية إلى شركات ومصانع**، مما يعني أن هذه التجربة كانت الأكثر شيوعًا بين الأنشطة التطبيقية.

(9,1%) من الطلبة ذكروا أنهم تلقوا تكوينًا حول **دراسة المشاريع والتجارب العملية**، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بأهمية هذا الجانب في التكوين المقاولاتي.

(9,1%) اكتسبوا **مهارات إدارية وعملية**، وهو مؤشر إيجابي لكنه يبقى محدودًا.

فقط **(4,5%)** من الطلبة حصلوا على تكوين في **تطوير المشاريع وبنائها**، مما يعكس نقصًا في هذا الجانب.

إجمالًا، نجد أن **(54,5%)** من الطلبة الذين شاركوا في الدورات تلقوا نوعًا من التكوين العملي، بينما لم يستفد البقية من أي تجربة تطبيقية.

هذا يتفق مع دراسة **بوطرفة وصوفية وبشرى عبد الحميد (2020)**، التي أشارت إلى أن **التكوين المقاولاتي في الجزائر يركز أكثر على الزيارات الميدانية، لكنه لا يوفر بالضرورة فرصًا كافية لتطوير المشاريع أو التدريب العملي المتقدم.**

ومنه يمكن القول أنه على الرغم من أن بعض الطلبة استفادوا من معارف تطبيقية، إلا أن التكوين لا يزال يركز أساسًا على الزيارات الميدانية أكثر من الجوانب التطبيقية الأخرى مثل تطوير المشاريع وبنائها، فعليه يجب زيادة فرص دراسة المشاريع والتجارب العملية، وتعزيز التدريب على المهارات الإدارية والعملية، أيضا إدراج ورش عمل تفاعلية حول بناء وتطوير المشاريع لمساعدة الطلبة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية.

7. كيف يتم الاحتفاظ بهذه المعارف النظرية والتطبيقية بعد انتهاء الدورة ؟

الجدول رقم (3. 20): توزيع العينة حسب كيفية الإحتفاظ بالمعارف المكتسبة بعد نهاية الدورة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الاحتفاظ بالمعلومات من خلال الوثائق والملاحظات	4	18,2%
التعلم بالممارسة والتطبيق العملي	8	36,4%
المتابعة والتوسع في المعرفة	3	13,6%
التفاعل مع الشركات والمراكز الداعمة	2	9,1%
الفهم والاستيعاب الذاتي	5	22,7%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(36,4%)** من الطلبة يعتمدون على الممارسة والتطبيق العملي للاحتفاظ بالمعارف المكتسبة، مما يعكس أهمية الجانب التطبيقي في تعزيز الفهم.

بينما **(22,7%)** يعتمدون على الفهم والاستيعاب الذاتي، مما يشير إلى أن جزءًا من الطلبة يفضلون التعلم الفردي.

في حين أن **(18,2%)** يحتفظون بالمعارف عبر الوثائق والملاحظات، وهو مؤشر على اعتماد بعض الطلبة على التدوين والمراجعة.

ونسبة **(13,6%)** يتابعون توسعهم المعرفي من خلال البحث المستمر، مما يدل على اهتمامهم بتطوير مهاراتهم بعد انتهاء الدورة.

(9,1%) فقط يتفاعلون مع الشركات والمراكز الداعمة، وهو رقم ضعيف مقارنة بأهمية الربط بين التعليم وسوق العمل.

وفقًا لدراسة عبد اللطيف وبلحاج **(2021)**، فإن غياب استراتيجيات متابعة وتقييم التعلم المقاولاتي يؤدي إلى نسيان جزء كبير من المعلومات بعد فترة قصيرة من انتهاء الدورات، وهو ما يمكن أن يكون سببًا في انخفاض نسبة الذين يتابعون التوسع في المعرفة **(13,6%)** أو الذين يتفاعلون مع الشركات والمراكز الداعمة **(9,1%)**.

ومنه يمكن القول أن التعلم بالممارسة هو الطريقة الأكثر استخدامًا للاحتفاظ بالمعارف، لكن ضعف التفاعل مع الشركات والمراكز الداعمة يشير إلى ضرورة تعزيز الربط بين التعليم المقاولاتي وسوق العمل.

8. هل تنظم المدرسة زيارات ميدانية إلى مؤسسات اقتصادية ناجحة ؟

الجدول رقم (3. 21): توزيع العينة حسب تنظيم المدرسة زيارات الميدانية إلى مؤسسات إقتصادية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	81,8%
لا	4	18,2%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(81,8%)** من الطلبة أكدوا أن المدرسة تنظم **زيارات ميدانية إلى مؤسسات اقتصادية ناجحة**، مما يشير إلى أن الجانب التطبيقي حاضر بقوة في التكوين المقاولاتي، بينما **(18,2%)** أجابوا بالنفي، مما قد يعني أن بعض الطلبة لم يتمكنوا من الاستفادة من هذه الزيارات إما لأسباب تنظيمية أو بسبب محدودية عدد المشاركين.

وفقًا لدراسة رحماني **(2020)** حول فعالية التعليم المقاولاتي في الجزائر، فإن الاحتكاك المباشر برواد الأعمال والمشاريع الناجحة يرفع من مستوى وعي الطلبة بمتطلبات السوق والتحديات الواقعية، مما يساهم في تحسين استعدادهم لإطلاق مشاريعهم الخاصة.

من ناحية أخرى، **(18,2%)** من الطلبة الذين لم يستفيدوا من هذه الزيارات قد يعانون من نقص في الفهم العملي لمجال المقاولاتية، مما يشير إلى أهمية تعميم هذه الزيارات على جميع الطلبة وضمان استفادة الجميع منها.

تبرز هذه النسب أهمية الزيارات الميدانية كأداة تعليمية في التكوين المقاولاتي، حيث توفر فرصة حقيقية للطلبة لملاحظة كيفية إدارة المشاريع الناجحة والتفاعل مع بيئة العمل الواقعية. ومع ذلك، لزيادة عدد الزيارات الميدانية وتعميمها على جميع الطلبة، وتنظيم برامج متابعة بعد الزيارات مثل ورشات تحليل التجارب الميدانية.

9. هل ساعدتك هذه الدورات على بناء أو تطوير فكرة مشروع ؟

الجدول رقم (3. 22): توزيع العينة حسب الدورات التكوينية في بناء أو تطوير فكرة مشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	86,4%
لا	3	13,6%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(86,4%)** من الطلبة أكدوا أن الدورات التكوينية ساعدتهم على بناء أو تطوير فكرة مشروع، مما يشير إلى للتقييم الإيجابي للطلبة للتكوين او نوعية التكوين.

بينما **(13,6%)** لم يستفيدوا من هذه الدورات في بناء فكرة مشروع، مما قد يعود إلى عدم توافق محتوى الدورات مع احتياجاتهم، أو عدم توفر دعم كافٍ بعد انتهاء التكوين.

مناقشة النتائج

النسبة القليلة **(13,6%)** التي لم تستفد من الدورات قد تشير إلى الحاجة إلى تنويع محتوى التكوين ليشمل مزيدًا من التطبيقات العملية، أو إلى ضرورة تقديم دعم إضافي من خلال الإرشاد والتوجيه الفردي.

ومنه يمكن القول أن التكوين المقاولاتي في المدرسة له تأثير إيجابي واضح على بناء الأفكار الريادية، مع الزامية تعزيز الجانب التطبيقي في التكوين من خلال مشاريع تطبيقية وتمارين عملية وتقديم دعم استشاري فردي للطلبة الذين لم يتمكنوا من تطوير أفكارهم بعد انتهاء التكوين، بالإضافة الى تنظيم ورش عمل مكثفة لتحويل الأفكار الأولية إلى خطط مشاريع قابلة للتطبيق.

10. هل تلقيت دعما من الأساتذة أو المنظمين مثل رئيس المركز أو القائمين على هذه الدورات ؟

الجدول رقم (3. 23): توزيع العينة حسب تلقي الدعم من القائمين على الدورات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	77,3%
لا	5	22,7%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(77,3%)** من الطلبة أكدوا تلقيهم دعماً من الأساتذة أو المنظمين، مما يعكس دوراً إيجابياً للمؤطرين في توجيه الطلبة خلال التكوين المقاولاتي.

في المقابل، **(22,7%)** لم يتلقوا أي دعم، مما قد يشير إلى عدم كفاية التأطير أو ضعف المتابعة الشخصية بعد انتهاء الدورات.

تشير الدراسات، مثل دراسة قرنتر **(2021)**، إلى أن التوجيه الأكاديمي والدعم المباشر من الأساتذة والمشرفين يزيدان من فعالية التكوين المقاولاتي، حيث يوفرون خبرات عملية وتوجيهات مباشرة للطلبة.

النسبة المرتفعة للطلبة الذين تلقوا دعماً **(77,3%)** تشير إلى إيجابية تجربة التكوين المقاولاتي، لكنها لا تعني أن الدعم كان كافياً لجميع الطلبة، خاصة أن أكثر من خمس الطلبة **(22,7%)** لم يحصلوا على أي مساعدة، مما يتطلب تعزيز برامج المتابعة الفردية والإرشاد بعد انتهاء الدورات.

ومنه يمكن القول أن الدعم الذي تلقاه غالبية الطلبة يعكس دور الأساتذة والمنظمين في توجيه الطلبة ومساعدتهم في بناء مشاريعهم، مع ذلك يمكن تحسين برامج الدعم من خلال تعيين مرشدين فرديين أو جلسات استشارية موسعة بعد انتهاء الدورات. لضمان استفادة أكبر لجميع الطلبة، أيضاً إدراج تقييمات دورية للطلبة لمعرفة مدى كفاءة الدعم المقدم، وتحديد الفجوات التي قد تعيق استفادة البعض منه.

– إذا كان نعم، ماهو نوع الدعم؟

الجدول رقم (3. 24) توزيع العينة حسب نوع الدعم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الدعم المعنوي والتحفيز	6	27,3
الدعم الأكاديمي والتوجيهي	6	27,3
المساعدة في الفرص والتكوين	1	4,5
لا يوجد دعم	1	4,5
مجموع	**14**	**63.6%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(27,3%)** من الطلبة الذين تلقوا دعماً حصلوا على دعم معنوي وتحفيزي، مما يعكس أهمية التشجيع النفسي والدافع الذاتي في تحفيز الطلبة على خوض التجربة المقاولاتية.

(27,3%) تلقوا دعماً أكاديمياً وتوجيهاً، وهو جانب أساسي في تعزيز المعرفة وتوضيح المسارات الممكنة لإنشاء المشاريع.

(4,5%) فقط حصلوا على مساعدة تتعلق بالفرص والتكوين، مما يشير إلى ضعف الربط بين التكوين وفرص حقيقية في السوق أو برامج دعم ريادية.

(4,5%) ذكروا أنه لا يوجد دعم، مما يؤكد الحاجة إلى تقييم آليات الدعم وتوسيعها لتشمل جميع الطلبة.

يظهر توزيع الدعم أن أغلب الطلبة المستفيدين حصلوا على تحفيز نفسي أو توجيه أكاديمي، في حين أن الدعم الأكثر ارتباطاً بالممارسات العملية مثل توفير فرص تكوين أو مشاريع تطبيقية كان ضعيفاً.

ووفقًا لدراسة **جيبب (2019)** حول التعليم المقاولاتي، فإن الموازنة بين التحفيز المعنوي والتوجيه الأكاديمي والتدريب التطبيقي هو المفتاح لتعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة.

النسبة المنخفضة جدًا لمن تلقوا **مساعدة في الفرص والتكوين (4,5%)** توضح فجوة واضحة بين التكوين النظري وفرص التطبيق في الواقع، ما قد يعيق الانتقال الفعلي للطلبة من التعلم إلى الممارسة.

وعليه يمكن القول أنه رغم أن الدعم متوفر بمعظمه في شكل تحفيز نفسي وإرشاد أكاديمي، إلا أن الطلبة بحاجة إلى دعم عملي أكبر يربطهم بفرص التكوين والتطبيق الحقيقي.

11. هل كانت هناك فرص المشاركة في نشاطات المقاولاتية مع رجال الأعمال ؟

الجدول رقم (3. 25): توزيع العينة حسب فرص المشاركة في نشاطات المقاولاتية مع رجال أعمال

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	12	54,5%
لا	10	45,5%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(54,5%)** من الطلبة أتيحت لهم فرصة المشاركة في نشاطات مع رجال الأعمال، وهو مؤشر إيجابي على وجود تواصل بين البيئة الأكاديمية والقطاع الاقتصادي.

بينما **(45,5%)** لم يحصلوا على هذه الفرصة، مما يعني أن ما يقارب نصف الطلبة لم يتمكنوا من الاستفادة من هذه التجربة المهمة، والتي تعد عنصرًا أساسيًا في التعلم المقاولاتي.

وجود فجوة بين الطلبة الذين حصلوا على فرصة التفاعل مع رجال الأعمال ومن لم يحصلوا عليها يشير إلى عدم تكافؤ الفرص في هذا الجانب من التكوين.

بعض الجامعات التي نجحت في تعزيز الاندماج بين الطلبة والمقاولين قامت بإنشاء حاضنات أعمال داخل المؤسسات الجامعية، بالإضافة إلى شراكات مع القطاع الخاص لتنظيم لقاءات دورية.

ومنه يمكن القول أنه رغم أن أكثر من نصف الطلبة تمكنوا من التفاعل مع رجال الأعمال، إلا أن نسبة **(45,5%)** ممن لم يحصلوا على هذه الفرصة تبقى مرتفعة، مما يتطلب توسيع نطاق هذه الأنشطة وجعلها متاحة لجميع الطلبة، كتعزيز هذه الفرص من خلال تنظيم ورشات دورية، وإنشاء شراكات أكثر فعالية بين الجامعة والمحيط الاقتصادي، وتوفير منصات تواصل دائمة بين الطلبة ورجال الأعمال، بالإضافة الى تشجيع الطلبة على المشاركة الفعالة في هذه النشاطات عبر تحفيزهم بمكافآت أو إدراج هذه التجربة ضمن متطلبات التكوين قد يكون حلاً عمليًا لسد الفجوة.

12. هل عدد الدورات التي تنظمها المدرسة كافية لتحفيز الطلبة على تطوير المقاولاتية؟

الجدول رقم (3. 26): توزيع العينة حسب عدد الدورات المنظمة من قبل المدرسة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	86,4%
لا	3	13,6%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(86,4%)** من الطلبة يرون أن عدد الدورات كافٍ لتحفيزهم على تطوير المقاولاتية، مما يشير إلى رضا عام عن الكمّ الحالي للبرامج التكوينية، بالمقابل، هناك 13,6%يرون أن العدد غير كافٍ، ما قد يعني أن بعض الطلبة لديهم حاجات إضافية في التكوين المقاولاتي لم تتم تلبيتها بعد.

وهذا ما أثبتته دراسة شيبل وألمان سنة **(2003)** التي أشارت إلى أن الكمّ وحده لا يكفي في التكوين المقاولاتي، بل يجب التركيز أيضًا على جودة المحتوى وأسلوب تقديمه

أما الطلبة الذين يجدون أن الدورات غير كافية فهم بحاجة إلى محتوى أكثر تخصصًا أو دورات ذات طابع عملي أكثر، مثل ورشات تطوير المشاريع، وتدريب ميداني أعمق، أو برامج احتضان للمشاريع.

وبناءا على ذلك فإن المؤسسات الناجحة تعتمد على برامج تدريب مستمرة على مدار العام، وليس فقط على دورات دورية محدودة.

فعلى الرغم أن الرضا العام عن عدد الدورات، إلا أن هناك حاجة لمراعاة الفروق الفردية بين الطلبة، حيث قد يحتاج البعض إلى دورات متخصصة أو أكثر تكثيفًا.

المدرسة قد تستفيد من تقييم معمق لاحتياجات الطلبة المقاولاتيين، وربما تقديم مسارات تكوينية متفاوتة بحسب مستوى الطالب واهتماماته.

ومنه يمكن تعزيز الجانب التطبيقي والتفاعلي لهذه الدورات، مثل تكثيف فرص الاحتكاك مع رجال الأعمال أو توفير فرص حقيقية لاحتضان المشاريع الناشئة.

إذا كانت إجابتك لا ليس كافية، فلماذا بنظرك؟

يرى البعض أن هذا النقص راجع لقلة أيام الدراسة فيجب الإكثار منها وأن تكون مدعمة بزيارات ميدانية مكثفة حتى يتمكن الطلبة من المشاركة فيها فكونهم طلبة يحتاجون إلى التعرف على هذا المجال في الميدان التطبيقي أكثر وفي أكثر من قطاع

13. هل تشعر بأن التعليم المقاولاتي من خلال هذه الدورات يوفر لك المهارات والمعرفة الكافية لبدء مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 27): توزيع العينة حسب توفير التعليم المقاولاتي على المهارات اللازمة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	13	59,1%
لا	9	40,9%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(59,1%)** من الطلبة يعتقدون أن التعليم المقاولاتي الذي تلقوه في الدورات يوفر لهم المهارات والمعرفة الكافية لبدء مشاريعهم، بالمقابل، **(40,9%)** من الطلبة يرون أن هذه الدورات لم تكن كافية لهم، ما يدل على وجود نقص في بعض الجوانب التكوينية أو التطبيقية.

فنسبة الطلبة الذين يرون أن التعليم المقاولاتي كافٍ تشير إلى أن البرامج المقدمة تحقق جزءًا مهمًا من أهدافها، ولكن نسبة **(40,9%)** الذين لم يجدوا التعليم كافيًا هذا راجع الى جودة المحتوى التكويني، ومدى تطبيقه على الواقع، ومدى استجابته لحاجات الطلبة المختلفة.

مثل دراسة فايول **(2007)**، تشير إلى أن التعليم المقاولاتي الفعّال يجب أن يكون مزيجًا من الجوانب النظرية والتطبيقية، مع دعم حقيقي للطلبة في تنفيذ مشاريعهم.

والسبب وراء شعور بعض الطلبة بنقص الكفاءة ناتجًا عن غياب برامج احتضان المشاريع، أو نقص في التدريب العملي، أو ضعف التوجيه الشخصي خلال الدورات.

ففي بعض الأنظمة التعليمية، يتم تعويض هذا النقص من خلال تقديم برامج متقدمة أو مراحل تكوينية متتابعة، بحيث يكون للطلبة فرصة للاستفادة من تكوين مستمر وليس مجرد دورات متقطعة.

ومنه يمكن القول أنه رغم أن غالبية الطلبة **(59,1%)** يشعرون بأن التعليم المقاولاتي كافٍ، إلا أن نسبة غير قليلة **(40,9%)** لا تزال بحاجة إلى تحسينات في المحتوى أو الأساليب التكوينية ، كإدراج المزيد من الجوانب التطبيقية، مثل ورشات تطوير المشاريع، والتمويل التجريبي، والتواصل مع حاضنات الأعمال، قد يساعد في سد الفجوة بين التعليم والممارسة العملية، فمن المهم أن يتم تقييم نوعية التكوين وليس فقط كميته، من خلال استبيانات تقيّم مدى استفادة الطلبة بعد المشاركة في هذه الدورات، ومدى جاهزيتهم الحقيقية لإنشاء مشاريعهم.

-إذا كان نعم، ما هي هذه المهارات التي خرجت بها من الدورات؟

الجدول رقم (3. 28): توزيع العينة حسب نوع المهارات المكتسبة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
المهارات الأساسية لبدء مشروع	3	13,6
التعلم من الخبراء وأصحاب المشاريع	4	18,2
تطوير العقلية المقاولاتية والعلاقات المهنية	1	4,5
الجانب التطبيقي والواقعي	2	9,1
بيئة التعلم والدعم	2	9,1
مجموع	**12**	**54.5%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين الطلبة الذين وجدوا أن التعليم المقاولاتي كافٍ لهم، توزعت المهارات المكتسبة كالتالي:

(18,2%) تعلموا من الخبراء وأصحاب المشاريع، مما يشير إلى أن الاستفادة من التجارب الواقعية كانت إحدى أهم الفوائد، في حين أن **(13,6%)** اكتسبوا المهارات الأساسية لبدء مشروع، وهي أهم عناصر التكوين المقاولاتي، أما **(9,1%)** وجدوا أن الدورات قدمت لهم جانبًا تطبيقيًا وواقعيًا، وأيضا نسبة **(9,1%)** أشاروا إلى أن بيئة التعلم والدعم كانت مفيدة، و **(4,5%)** ركزوا على تطوير العقلية المقاولاتية والعلاقات المهنية، مما يعكس جانبًا غير تقني لكنه ضروري في ريادة الأعمال.

ومنه يمكن القول أن تعلم الخبراء وأصحاب المشاريع جاء في المرتبة الأولى **(18,2%)**، مما يدل على أهمية التجربة الواقعية في تعزيز الفهم، وهو ما يتماشى مع دراسات مثل جبيب (2002) التي تؤكد أن التعلم من خلال النماذج الحقيقية (Role Models) يساعد في بناء الثقة وتعزيز المهارات العملية.

المهارات الأساسية لبدء مشروع **(13,6%)** هي النتيجة المتوقعة، ولكن نسبتها **منخفضة نسبيًا**، مما يعني أن هناك حاجة لتعزيز الجانب التعليمي الأساسي حول كيفية بناء مشروع ناجح من الصفر.

نسبة **(9,1%)** لكل من الجانب التطبيقي وبيئة التعلم تشير إلى أن هناك مجهودات لتقديم تطبيقات عملية، لكنها لم تكن كافية بالنسبة للبعض، مما قد يستدعي زيادة التركيز على ورش العمل والتجارب العملية.

فقط 4,5% ركزوا على تطوير العقلية المقاولاتية، رغم أن هذا الجانب يعد عنصرًا أساسيًا في نجاح المشاريع الناشئة، مما يعكس أن هناك حاجة لبرامج تركز أكثر على التفكير الإبداعي، وحل المشكلات، والمخاطرة المدروسة.

ومنه يمكن القول أن التعلم من الخبراء كان الفائدة الأكبر، مما يدل على أهمية الجوانب العملية والتجريبية في التكوين المقاولاتي، في حين أن هناك حاجة لتعزيز التركيز على المهارات الأساسية لبدء المشاريع، خصوصًا في المراحل الأولى، بينما الجانب التطبيقي والبيئة الداعمة كانت مفيدة لكنها بحاجة إلى تطوير أكبر لتصل إلى شريحة أوسع من الطلبة، فيجب تعزيز تعليم العقلية المقاولاتية، لأنه حجر الأساس في إنشاء المشاريع وليس فقط تنفيذها تقنيًا.

-إذا كان لا، لماذا لم؟

الجدول رقم (3. 29: توزيع العينة حسب أسباب عدم إكتساب أي مهارة من الدورات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نقص في الجانب التطبيقي	5	22,7
عدم توافق التدريب مع الواقع العملي	1	4,5
نقص التمويل والدعم المالي	3	13,6
الحاجة إلى محتوى أكثر تفصيلاً	1	4,5
مجموع	**10**	**45.5%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه بالنظر إلى الأسباب التي جعلت بعض الطلبة لا يعتبرون التعليم المقاولاتي كافيًا، نجد ما يلي: **(22,7%)** أشاروا إلى نقص في الجانب التطبيقي، وهو السبب الأكثر شيوعًا، أما **(13,6%)** رأوا أن المشكلة تكمن في نقص التمويل والدعم المالي، بينما **(4,5%)** قالوا إن التدريب لا يتوافق مع الواقع العملي، وأيضا **(4,5%)** شعروا بأنهم بحاجة إلى محتوى أكثر تفصيلاً.

نقص الجانب التطبيقي كان العائق الأكبر **(22,7%)**، وهو ما يتماشى مع نتائج السؤال السابق، حيث أشار بعض الطلبة إلى أن الدورات قدمت معلومات لكنها لم تكن كافية من الناحية العملية .هذا يعكس أهمية دمج التدريبات التطبيقية مثل المشاريع الميدانية، وحاضنات الأعمال، والتجارب الحقيقية في البرامج التعليمية.

نقص التمويل والدعم المالي **(13,6%)** كان ثاني أكبر سبب، مما يشير إلى أن ريادة الأعمال لا تعتمد فقط على المعرفة، بل أيضًا على توفر الموارد المالية، وهو أمر يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار في برامج دعم الطلبة.

عدم توافق التدريب مع الواقع العملي **(4,5%)** يعكس أن بعض الدورات قد تركز على الجوانب النظرية أكثر من المشاكل والتحديات الحقيقية التي يواجهها رواد الأعمال عند بدء مشاريعهم.

الحاجة إلى محتوى أكثر تفصيلًا **(4,5%)** تعني أن هناك نقصًا في العمق المعرفي لبعض المواضيع، وربما تكون هناك حاجة إلى تخصيص برامج أكثر تخصصًا في الجوانب القانونية، التسويقية، أو المالية.

ومنه يمكن القول أن نقص التطبيق العملي هو المشكلة الأساسية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز ورش العمل العملية والتدريب الميداني، أيضا التمويل لا يزال عائقًا كبيرًا، مما يعني الحاجة إلى ربط الطلبة ببرامج دعم مالي أو فرص تمويل، فإضافة محتوى أكثر تفصيلًا قد يساعد في تحسين فعالية هذه الدورات بالنسبة للطلبة الذين يحتاجون إلى معرفة متعمقة في بعض الجوانب.

14. هل تمكنت من بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية أثناء حضورك لهذه الدورات ؟

الجدول رقم (3. 30): توزيع العينة حسب القدرة على بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	63,6%
لا	8	36,4%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(63,6%)** من المشاركين تمكنوا من بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية أثناء الدورات، بينما **(36,4%)** لم يتمكنوا من ذلك.

النسبة الكبيرة لمن تمكنوا من بناء علاقات **(63,6%)** تشير إلى أن هذه الدورات توفر فرصة جيدة للتواصل مع الخبراء والمختصين في المجال المقاولاتي، وهو عامل مهم في تحفيز الطلبة وتسهيل دخولهم إلى عالم ريادة الأعمال.

مع ذلك، فإن **(36,4%)** من المشاركين لم يتمكنوا من الاستفادة من هذه الفرصة، مما قد يعكس قصورًا في منهجية تنظيم اللقاءات أو محدودية التفاعل بين الطلبة والخبراء.

فأحد الأسباب الرئيسية لعدم تمكن بعض الطلبة من بناء علاقات مع الخبراء هو عدم وجود فرص كافية للتفاعل المباشر، مثل الجلسات الفردية أو ورش العمل الصغيرة التي تسمح بالمزيد من التواصل الشخصي، أيضًا أن بعض المشاركين لم يكونوا على دراية بكيفية الاستفادة من هذه اللقاءات بشكل فعال، مما يعني أن هناك حاجة إلى توجيههم حول كيفية بناء العلاقات المهنية والتشبيك الفعّال.

ومنه يمكن القول أن نجاح الدورات في توفير فرص التواصل مع الخبراء هو نقطة إيجابية تُحسب لها، حيث تمكن أكثر من نصف المشاركين من توسيع شبكاتهم المهنية فيجب تحسين آليات التفاعل لضمان استفادة الجميع، من خلال تنظيم لقاءات فردية أو مجموعات صغيرة، وتشجيع الطلبة على التفاعل مع الخبراء بطريقة

أكثر فعالية، وإضافة ورش عمل حول كيفية بناء شبكة علاقات مهنية قد يكون حلًا عمليًا لمساعدة الطلبة على الاستفادة القصوى من هذه الفرص.

-إذا كان نعم، بما فادتك ؟

الجدول رقم (3. 31): توزيع العينة حسب كيف أفادت هذه الدورات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
تسهيل بدء المشروع والتطبيق العملي	6	27,3%
اكتساب المعرفة والخبرة من الخبراء	4	18,2%
بناء شبكة علاقات مهنية	2	9,1%
لا توجد فائدة حالياً ولكن قد تكون مفيدة مستقبلاً	1	4,5%
مجموع	**13**	**59.1%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 14 مشاركًا الذين أكدوا أنهم تمكنوا من بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية، 13 منهم أجابوا عن نوع الفائدة التي حصلوا عليها، وكانت النتائج كالتالي: **(27,3%)** وجدوا أن العلاقات مع الخبراء سهلت عليهم بدء مشاريعهم وتطبيق ما تعلموه عمليًا، في حين أن **(18,2%)** اكتسبوا معرفة وخبرة مباشرة من الخبراء، مما ساعدهم على تطوير فهم أعمق لعالم المقاولاتية، بينما **(9,1%)** تمكنوا من بناء شبكة علاقات مهنية، مما قد يفتح لهم فرصًا مستقبلية، أما 4,5%لم يستفيدوا حتى الآن، لكنهم يعتقدون أن هذه العلاقات قد تكون مفيدة مستقبلاً.

النسبة الأكبر **(27,3%)** تؤكد أن التواصل مع الخبراء ساعد الطلبة في الانتقال من الجانب النظري إلى التطبيق العملي، وهو أمر مهم في تكوين رواد أعمال حقيقيين.

اكتساب الخبرة والمعرفة من الخبراء **(18,2%)** يشير إلى أهمية هذه الدورات في سد الفجوة بين التعليم الأكاديمي والواقع المهني، حيث يتعلم المشاركون بشكل مباشر من تجارب الآخرين.

بناء شبكة علاقات مهنية **(9,1%)** يعتبر عاملاً حاسمًا في توسيع فرص العمل والتعاون في المستقبل، ولكنه يبقى بنسبة أقل مقارنة بالفوائد الأخرى، مما قد يدل على حاجة إلى تعزيز فرص التشبيك بشكل أكبر.

وجود **(4,5%)** ممن لم يستفيدوا حتى الآن يشير إلى أن بعض الطلبة قد يحتاجون إلى مزيد من التوجيه حول كيفية استثمار هذه العلاقات مستقبلاً.

هذه النسب تعكس الدور الإيجابي للدورات التكوينية في توفير فرص للتواصل مع الخبراء والاستفادة من خبراتهم، ولكنها في الوقت نفسه تشير إلى أن هناك مجالًا للتحسين في كيفية استغلال هذه العلاقات وتطويرها.

فيمكن للمؤسسات التعليمية تعزيز الجانب التطبيقي في التكوين المقاولاتي من خلال تنظيم ورش عمل مكثفة مع الخبراء، ومتابعة الطلبة بعد انتهاء الدورات لمعرفة مدى استفادتهم الفعلية، أيضًا تعليم الطلبة كيفية توظيف هذه العلاقات المهنية لصالح مشاريعهم، من خلال جلسات إرشادية حول كيفية بناء شراكات والتواصل مع المستثمرين والخبراء بطريقة فعالة.

ومنه يمكن القول أن الدورات قدمت قيمة مضافة حقيقية لمعظم المشاركين، خاصة من حيث تسهيل تطبيق المشاريع واكتساب المعرفة العملية، فهناك حاجة إلى تعزيز فرص التشبيك مع الخبراء حتى يتمكن جميع الطلبة من بناء علاقات مهنية فعالة والاستفادة منها على المدى الطويل، وتقديم إرشادات حول كيفية استثمار العلاقات المهنية قد يساعد الطلبة على الاستفادة منها بشكل أكثر استدامة، بدلًا من أن تظل مجرد فرصة غير مستغلة.

15. هل انت راض على نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة ؟

الجدول رقم (3. 32): توزيع العينة حسب مدى الرضى عن نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	90,9%
لا	2	9,1%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(90,9%)** من المشاركين أعربوا عن رضاهم عن نوعية التعليم المقاولاتي المقدم في المدرسة، بينما **(9,1%)** فقط أبدوا عدم رضاهم.

النسبة الكبيرة من الرضا تشير إلى أن المدرسة توفر تكوينًا مقاولاتيًا يلقى قبولًا واسعًا من الطلبة، سواء من حيث المحتوى أو الطرق البيداغوجية المتبعة، في المقابل، وجود نسبة **(9,1%)** غير راضين، ولو أنها منخفضة، يشير إلى بعض النقاط التي تحتاج إلى تحسين.

رضا الأغلبية يدل على أن التعليم المقاولاتي يلبي توقعات الطلبة ويعطيهم الأدوات الأساسية لفهم وتطوير مشاريعهم، أما نسبة عدم الرضا، رغم أنها قليلة، قد تعكس حاجة بعض الطلبة إلى تحسينات في الجوانب التطبيقية أو التوجيه الشخصي أو تكثيف فرص التمويل والدعم.

ومنه يمكن القول أن المدرسة تحقق نجاحًا كبيرًا في تقديم تعليم مقاولاتي ذي جودة عالية، وهو ما تؤكده نسبة الرضا العالية.

يمكن العمل على تحليل أسباب عدم رضا النسبة القليلة من الطلبة من خلال استبيانات تفصيلية أو لقاءات مباشرة معهم لتحسين جودة البرامج المقدمة وتلبية احتياجاتهم بشكل أكبر.

-إذا كان نعم، لماذا ؟

الجدول رقم (3. 33): توزيع العينة حسب سبب الرضى عن نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
جودة التعليم والمحتوى المقدم	5	22,7%
كفاءة الأساتذة والمسؤولين	4	18,2%
التكوين النظري والتطبيقي	3	13,6%
التفاعل والتنويع في الأنشطة	3	13,6%
التكوين الفعّال والمبتكر	2	9,1%
مجموع	**17**	**77.3%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 22 مشاركًا، عبّر **(77,3%)** منهم عن أسباب رضاهم عن التعليم المقاولاتي، والتي توزعت كما يلي: **(22,7%)** أرجعوا رضاهم إلى جودة التعليم والمحتوى المقدم، ونسبة *(18,2%)* اعتبروا أن كفاءة الأساتذة والمسؤولين كانت عاملًا رئيسيًا في رضاهم، بينما **(13,6%)** رأوا أن التكوين النظري والتطبيقي كان متوازنًا ومفيدًا، أيضا **(13,6%)** أشاروا إلى أن التفاعل وتنويع الأنشطة عززا تجربتهم التعليمية، في حين أن **(9,1%)** وجدوا أن التكوين كان فعّالًا ومبتكرًا، مما ساعدهم على تطوير مهاراتهم.

جودة التعليم والمحتوى جاءت كأهم سبب للرضا، مما يعكس أن البرامج التعليمية تلبي احتياجات الطلبة في فهم المقاولاتية، بينما كفاءة الأساتذة والمسؤولين كانت العامل الثاني في الأهمية، مما يشير إلى أن تأطير الطلبة من طرف مختصين مؤهلين يعزز من فعالية التكوين. و**التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي** مهم جدًا، إذ يشعر الطلبة أن المناهج تتضمن محتوى عمليًا مفيدًا إلى جانب المعرفة النظرية، في حين أن التفاعل وتنويع الأنشطة يعكسان وجود بيئة تعليمية محفزة وممتعة، وهو ما يساعد الطلبة على الاستفادة بشكل أفضل، بينما الابتكار في التكوين يشير إلى اعتماد طرق تدريس حديثة وفعالة في نقل المعارف والخبرات.

التعليم المقاولاتي في المدرسة يحقق رضا الطلبة لأنه يوفر مزيجًا متكاملًا من المعرفة النظرية والتطبيقية، إلى جانب أساتذة مؤهلين وأنشطة تفاعلية، بينما التنوع في أسباب الرضا يظهر أن التعليم المقاولاتي لا يعتمد فقط على المحتوى، بل أيضًا على طريقة تقديمه والتفاعل بين الطلبة والأساتذة .

ومنه يمكن القول أن جودة المحتوى، كفاءة الأساتذة، والتوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي كانت العوامل الأساسية وراء رضا الطلبة عن التعليم المقاولاتي، فتعزيز هذه الجوانب والتركيز أكثر على التطبيق العملي والابتكار يمكن أن يرفع من مستوى التعليم المقاولاتي ويجعله أكثر تأثيرًا على الطلبة مستقبلاً.

-إذا كان لا، لماذا ؟

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 22 مشاركًا، عبر **(9,1%)** فقط عن عدم رضاهم عن التعليم المقاولاتي، وكانت أسباب عدم الرضا حسب عينة الدراسة نقص الجانب التطبيقي والميداني كان السبب الرئيسي، واعتبروا أن تفاوت تنظيم الدورات أثر على جودة التعليم المقاولاتي، بينما آخرون أرجعوا عدم رضاهم إلى نقص المتابعة والمرافقة بعد انتهاء الدورات.

نقص الجانب التطبيقي والميداني يمثل السبب الأكثر شيوعًا لعدم الرضا، مما يشير إلى أن بعض الطلبة يشعرون بأن الدورات تعتمد أكثر على الجانب النظري، بينما يحتاجون إلى مزيد من التجارب الميدانية والتطبيق العملي، أما تفاوت تنظيم الدورات يعكس مشاكل في التخطيط والجدولة، مما يحد من استفادة الطلبة من هذه البرامج، في حين أن نقص المتابعة والمرافقة يعني أن الطلبة بحاجة إلى دعم مستمر بعد انتهاء الدورات، سواء من خلال التوجيه الأكاديمي أو توفير فرص تطبيقية تساعدهم على تحويل معارفهم إلى مشاريع حقيقية.

رغم أن نسبة عدم الرضا منخفضة **(9,1%)**، إلا أن الأسباب المطروحة تدل على وجود فجوات في التكوين المقاولاتي يجب معالجتها. زيادة الجانب التطبيقي من خلال ورشات عمل وزيارات ميدانية مكثفة يمكن أن يعزز من فعالية هذه الدورات، أيضا تحسين تنظيم الدورات وضمان اتساق مواعيدها ومحتواها قد يساهم

في زيادة الاستفادة منها، توفير متابعة مستمرة للطلبة من خلال برامج دعم واستشارات قد يساعدهم على تطبيق ما تعلموه فعليًا.

ومنه يمكن القول أنه على الرغم من أن غالبية الطلبة راضون عن التعليم المقاولاتي، إلا أن هناك حاجة لتحسين الجوانب التطبيقية، وضبط تنظيم الدورات، وتعزيز المرافقة بعد التكوين لضمان أكبر استفادة ممكنة للطلبة.

16. هل ترى بأن هناك توافق بين ما تقدمه الدورات المقاولاتية والواقع الإقتصادي؟

الجدول رقم (3. 34): توزيع العينة حسب توافق بين الدورات المقاولاتية والواقع الإقتصادي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	95,5
لا	1	4,5
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنه من بين 22 مشاركًا، يرى **(95,5%)** من الطلبة أن هناك توافقًا بين ما تقدمه الدورات والواقع الاقتصادي، في حين أن **(4,5%)** فقط يرون العكس.

النسبة الكبيرة للمستجيبين الذين يرون توافقًا بين الدورات والواقع الاقتصادي **(95,5%)** تشير إلى أن محتوى الدورات يعكس بشكل جيد متطلبات السوق والممارسات الفعلية في عالم المقاولات.

هذه النسبة **إيجابية جدًا**، إذ تعني أن الدورات لا تقتصر فقط على المعرفة النظرية، بل تركز أيضًا على المهارات والمعلومات العملية التي يحتاجها رواد الأعمال، ومع ذلك، فإن **النسبة الصغيرة (4,5%)** التي ترى عدم التوافق تعكس وجود فجوات معينة، ربما في مجالات محددة مثل التمويل، القوانين الاقتصادية، أو تحديات السوق المحلي.

يعود التوافق الكبير إلى اعتماد الدورات على تجارب حقيقية، ودعوة خبراء اقتصاديين وأصحاب مشاريع ناجحة لتقديم محتواها، أما وجود بعض الطلبة الذين لا يرون توافقًا، ولو بنسبة قليلة، يشير إلى حاجتهم إلى تكوين أكثر تخصصًا في بعض الجوانب، مثل تمويل المشاريع، أو مواجهة التحديات الاقتصادية الحقيقية.

ومنه يمكن القول أن التكوين المقاولاتي يبدو ملائمًا إلى حد كبير للواقع الاقتصادي، مما يعزز من فعاليته في إعداد الطلبة لممارسة ريادة الأعمال، فيمكن تحسين الدورات أكثر عبر التركيز على الجوانب التي قد يراها البعض غير متوافقة مع الواقع، مثل التمويل أو قوانين السوق.

-إذا كان لا، أين يكمن النقص ؟

يرى الطلبة أن النقص يكمن في الزيارات الميدانية فيجب أن تكون الدورات مدعمة بزيارات ميدانية مكثفة حتى يتمكن الطلبة من المشاركة فيها لان الطالب يحتاج إلى التعرف على هذا المجال في الميدان التطبيقي أكثر وفي أكثر من قطاع

17. هل ترى أن هناك توافق بين مضامين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية؟

الجدول رقم (3. 35): توزيع العينة حسب توافق بين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	81,8
لا	4	18,2
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(81,8%)** يرون أن هناك توافقًا بين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية، في حين يرى **(18,2%)** العكس.

الأغلبية **(81,8%)** تعتبر أن العلوم السياسية تتكامل مع مجال المقاولاتية، مما يشير إلى أن هناك تقاطعات مهمة بين المجالين، مثل فهم السياسات الاقتصادية، القوانين المنظمة للأعمال، والقدرة على تحليل البيئات الاقتصادية والاجتماعية.

النسبة الأقل **(18,2%)** التي لا ترى توافقًا قد تعتقد أن العلوم السياسية تركز أكثر على الجوانب النظرية والمؤسساتية، بينما تتطلب المقاولاتية مهارات تطبيقية وإدارية لا يتم تناولها بشكل كافٍ في هذا المجال.

العلوم السياسية توفر للطلبة فهمًا عميقًا للسياسات الاقتصادية والتشريعات، وهو ما يعتبر ضروريًا لأي رائد أعمال يريد العمل في بيئة اقتصادية منظمة، أيضا دراسة العلوم السياسية يمكن أن تمنح رواد الأعمال

مهارات في التفاوض، تحليل المخاطر، وصنع القرار الاستراتيجي، وهي جوانب أساسية في الإدارة المقاولاتية، من جهة أخرى، فإن الطلبة الذين لم يروا توافقًا هم بحاجة إلى مزيد من التوضيح حول كيفية تطبيق مفاهيم العلوم السياسية في مجال ريادة الأعمال، خاصة من حيث فهم التشريعات الاقتصادية وعلاقات السوق.

ومنه يمكن القول أنه توجد علاقة قوية بين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية، وفقًا لرأي غالبية المشاركين، ويمكن تعزيز هذا التوافق من خلال إدراج مواد تطبيقية أكثر داخل تكوين العلوم السياسية، تركز على كيفية توظيف المعرفة السياسية والاقتصادية في إنشاء وإدارة المشاريع.

"المحور الثالث: دور اكتساب المعارف والمهارات الجامعية في تحويل الأفكار والمشاريع إلى واقع ملموس "

18. هل تطمح لأن تصبح مقاول أو تبدأ مشروعك الخاص ؟

الجدول رقم (3. 36): توزيع العينة حسب طموح الطلبة ليصبحوا مقاولين

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	95,5
لا	1	4,5
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن **(95.5%)** من الطلبة يطمحون لأن يصبحوا مقاولين أو أن يبدأوا مشاريعهم الخاصة، بينما **(4.5%)** فقط لا يملكون هذا الطموح. هذه النسبة المرتفعة تعكس اهتمامًا واضحًا لدى الطلبة الجامعيين بالمجال المقاولاتي، وهو ما قد يكون نتيجة مباشرة للبرامج التعليمية التي يتلقونها داخل الجامعة، إضافةً إلى التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تدفعهم للبحث عن حلول بديلة لسوق العمل التقليدي.

يمكن تفسير هذه النتائج من خلال تأثير التعليم المقاولاتي الذي توفره الجامعة، والذي قد يكون قد ساهم في غرس الفكر المقاولاتي في أذهان الطلبة، مما يدفعهم إلى تبني رؤية أكثر استقلالية لمستقبلهم المهني. في هذا السياق، تؤكد دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** أن التعليم المقاولاتي يلعب دورًا حاسمًا في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تحفزهم على التفكير في إنشاء مشاريع خاصة.

بالإضافة إلى ذلك، قد يكون دافع الطلبة لدخول عالم المقاولاتية مرتبطًا بمحدودية فرص التوظيف في القطاعين العام والخاص، مما يدفعهم إلى البحث عن بدائل أكثر مرونة واستقلالية، وهو ما أكدته دراسة **بن محجوب نبيلة (2020-2019)**، حيث بينت أن المقاولاتية أصبحت خيارًا جذابًا بالنسبة للطلبة، خاصة مع تزايد الوعي بأهمية ريادة الأعمال كمسار وظيفي مستدام.

تتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة خيضارية **إبتسام، (2024)**، والتي أشارت إلى أن التعليم المقاولاتي يساهم بشكل كبير في نشر الثقافة المقاولاتية بين الطلبة، من خلال تحفيزهم على تبني رؤية استباقية

لسوق العمل. كما أظهرت نفس الدراسة أن الجامعات التي تقدم برامج تعليمية متخصصة في المقاولاتية تحقق نسبًا أعلى من الطلبة الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة.

ومنه يمكن القول إن هناك توجهاً واضحاً نحو العمل المقاولاتي بين طلبة الجامعة، مما يعكس نجاح التعليم المقاولاتي في التأثير على قراراتهم المهنية. ومع ذلك، فإن تحويل هذا الطموح إلى مشاريع واقعية يتطلب دعماً إضافياً، سواء من خلال توفير فرص تدريب ميداني، أو من خلال تعزيز الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين لضمان بيئة داعمة للمبادرات المقاولاتية.

19. هل تطمح لأن تكون مستقل ماديا ؟

الجدول رقم (3. 37): توزيع العينة حسب لكي يكون الطالب مستقل ماديا

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن جميع الطلبة **(100%)** يطمحون إلى تحقيق الاستقلال المالي، وهي نسبة مطلقة تدل على وعي قوي بأهمية الحرية المالية كهدف أساسي في مسارهم المهني. يعكس هذا التوجه مدى إدراك الطلبة لأهمية تأمين مستقبلهم الاقتصادي بعيدًا عن الاعتماد على الوظائف التقليدية، وهو ما يتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعزز ثقافة ريادة الأعمال والاستقلالية المالية.

ويمكن تفسير هذه النسبة المرتفعة بعدة عوامل، أبرزها تأثير التعليم المقاولاتي الذي يغرس لدى الطلبة مفاهيم مثل المبادرة الذاتية، والبحث عن مصادر دخل بديلة، والاعتماد على الذات في تحقيق الاستقرار المالي. تؤكد دراسة **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** أن أحد أهم أهداف التعليم المقاولاتي هو مساعدة الطلبة على اكتساب المهارات التي تمكنهم من بناء مشاريع مستقلة، مما يسهم في تحقيق الاستقلال المالي.

تؤكد دراسة **خدايرية ابتسام (2024)**، أن التعليم المقاولاتي يساهم بشكل مباشر في تطوير ثقافة الاستقلال المالي لدى الطلبة، حيث يعزز لديهم الثقة بالنفس، ويمكنهم من رؤية الفرص المتاحة في السوق بطريقة أكثر ديناميكية. كما تشير إلى أن الطلبة الذين يتلقون تعليماً مقاولاتياً أكثر عرضة لتبني حلول إبداعية لتحقيق الاستقلال المالي مقارنة بزملائهم الذين لم يخوضوا نفس التجربة.

ومنه يمكن القول وعيًا متزايدًا بين الطلبة بأهمية تحقيق الاستقلال المالي كجزء أساسي من تطلعاتهم المستقبلية. وهذا يعزز أهمية التعليم المقاولاتي، الذي لا يقتصر فقط على تقديم معارف نظرية، بل يسهم أيضًا في بناء ثقافة مالية متقدمة تساعد الطلبة على اتخاذ قرارات استراتيجية فيما يتعلق بمستقبلهم المهني. ومع ذلك، يبقى التحدي الرئيسي هو كيفية توفير الأدوات والموارد الكافية لضمان تحقيق هذا الطموح على أرض الواقع، من خلال دعم المشاريع الناشئة وتحفيز فرص الاستثمار والتكوين التطبيقي.

20. هل تمتلك القدرة على تحمل المغامرة في مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 38): توزيع العينة حسب إمتلاك الطلبة للقدرة على تحمل المغامرة في مشارعهم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	18	81,8%
لا	4	18,2%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن غالبية الطلبة **(81.8%)** يعتقدون أنهم يمتلكون القدرة على تحمل المغامرة في مشاريعهم، بينما يرى **(18.2%)** أنهم لا يمتلكون هذه القدرة. تشير هذه النتيجة إلى أن نسبة كبيرة من الطلبة لديهم استعداد نفسي وتحفيز ذاتي للدخول في عالم المقاولاتية رغم ما يحمله من مخاطر، وهو مؤشر إيجابي على انتشار الفكر المقاولاتي بين الشباب الجامعي.

تعكس هذه النسبة المرتفعة وعياً متزايدًا بأهمية المغامرة في عالم الأعمال، حيث أن المقاولاتية ترتكز على تحمل المخاطر واتخاذ قرارات جريئة من أجل تحقيق النجاح. ويدعم هذا الطرح **بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)**، حيث أكدتا أن أحد أهم أدوار التعليم المقاولاتي هو تعزيز ثقافة المغامرة لدى الطلبة، من خلال تطوير مهارات اتخاذ القرار والتعامل مع المخاطر في بيئة الأعمال.

من جهة أخرى، فإن نسبة **(18.2%)** من الطلبة الذين لا يمتلكون القدرة على تحمل المغامرة قد يكونون متأثرين بعدة عوامل، مثل الخوف من الفشل، نقص المعرفة حول إدارة المخاطر، أو غياب الدعم المالي الذي يقلل من استعدادهم للمغامرة.

تدعم دراسة **خدايرية ابتسام 2024**، هذه النتائج، حيث أشارت إلى أن الطلبة الذين تلقوا تكويناً في المقاولاتية أكثر استعداداً لتحمل المخاطر، حيث يطورون مرونة نفسية تساعدهم على التعامل مع التحديات

التي تواجه رواد الأعمال الجدد. كما وجدت أن برامج التعليم المقاولاتي الفعّالة تعمل على تقليل المخاوف المرتبطة بالمغامرة في المشاريع الناشئة، من خلال تقديم دراسات حالة واقعية، وتمارين محاكاة، وتجارب عملية.

ومنه يمكن القول إن معظم الطلبة يمتلكون قدرة عالية على المغامرة، مما يعكس أثراً إيجابياً للتعليم المقاولاتي في تعزيز روح الريادة لديهم. ومع ذلك، فإن نسبة الطلبة الذين لا يمتلكون هذه القدرة تبرز الحاجة إلى تعزيز برامج التكوين التطبيقي، وتوفير المزيد من آليات الدعم والمرافقة لمساعدتهم على تجاوز مخاوفهم وتطوير ثقتهم بأنفسهم في المجال المقاولاتي.

21. هل لديك فكرة مشروع مقاولاتي ترغب في تجسيدها ؟

الجدول رقم (3. 39): توزيع العينة حسب فكرة مشروع مقاولاتي ترغب في تجسيدها

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	19	86,4%
لا	3	13,6%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن **(86.4%)** من الطلبة لديهم فكرة مشروع مقاولاتي يرغبون في تجسيدها، بينما **(13.6%)** لا يمتلكون فكرة واضحة بعد. تعكس هذه النتيجة اهتمامًا كبيرًا بالمقاولاتية بين الطلبة، مما يشير إلى نجاح التعليم المقاولاتي في تحفيز التفكير الريادي لديهم.

تُظهر هذه النسب أن أغلب الطلبة لديهم طموحات ريادية واضحة، ويفكرون في إطلاق مشاريعهم الخاصة. ويرجع هذا الأمر إلى التأثير الإيجابي للدورات المقاولاتية والتكوين الجامعي، والذي يساعد الطلبة على اكتساب مهارات التفكير الاستراتيجي وتطوير أفكار مشاريع قابلة للتنفيذ. وتدعم **دراسة بن محجوب نبيلة (2019-2020)** هذه الفكرة، حيث وجدت أن الطلبة الذين تعرضوا لبرامج تعليم مقاولاتي أبدوا اهتمامًا أكبر بريادة الأعمال مقارنة بمن لم يشاركوا في مثل هذه البرامج.

من جهة أخرى، فإن نسبة **(13.6%)** من الطلبة الذين لا يمتلكون فكرة مشروع قد يكونون بحاجة إلى توجيه إضافي، سواء من خلال ورشات العمل أو الاستشارات التي تساعدهم في توليد الأفكار وبنائها بشكل واقعي.

تشير **دراسة بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** إلى أن وجود فكرة مشروع لدى الطلبة يرتبط مباشرة بجودة التكوين المقاولاتي الذي يتلقونه. فكلما كانت البرامج التدريبية والتطبيقات العملية أكثر واقعية، زادت قدرة الطلبة على استلهام أفكار مشاريع قابلة للتنفيذ.

ومنه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي يلعب دورًا أساسيًا في تحفيز الطلبة على التفكير في إنشاء مشاريعهم الخاصة. ومع ذلك، فإن نسبة الطلبة الذين لا يمتلكون فكرة مشروع تستدعي توفير المزيد من البرامج الإرشادية وورشات العصف الذهني لمساعدتهم في اكتشاف أفكار تلائم مهاراتهم واحتياجات السوق.

-إذا كان نعم ، ماهي أو ماهو مجالها؟

الجدول رقم (3. 40): توزيع العينة حسب مجال فكرة المشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
المجال الخدمي	5	22,7%
المجال الإعلامي والتكنولوجي	3	13,6%
المجال الصناعي والإنتاجي	4	18,2%
المجال الغذائي	1	4,5%
المجال العقاري	1	4,5%
أفكار غير محددة أو سرية	3	13,6%
مجموع	**17**	**77.3%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة الذين لديهم فكرة مشروع مقاولاتي يركزون على المجال الخدمي **(22.7%)**، يليه المجال الصناعي والإنتاجي **(18.2%)**، ثم المجال الإعلامي والتكنولوجي **(13.6%)**، بينما كانت النسبة الأقل في المجال الغذائي والعقاري **(4.5%)** لكل منهما. بالإضافة إلى ذلك، هناك 13.6%من الطلبة لديهم أفكار غير محددة أو يفضلون عدم الإفصاح عنها.

هذا يشير إلى أن قطاع الخدمات هو الأكثر جاذبية للطلبة، وذلك ربما لكونه يتطلب رأس مال أقل مقارنةً بالقطاعات الإنتاجية والصناعية، كما أنه يتيح مرونة أكبر في التنفيذ. يدعم هذا الطرح **دراسة بوطرفة**

صوفية وبشرى عبد الحميد (2020) التي أشارت إلى أن الطلبة يميلون إلى المشاريع التي لا تتطلب استثمارات كبيرة في البداية، بل تعتمد أكثر على المهارات الشخصية والخبرة المكتسبة.

أما المجال الصناعي والإنتاجي، فقد سجل نسبة **(18.2%)**، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بتأسيس مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة. فيما يخص **المجال الإعلامي والتكنولوجي (13.6%)**، فهو يتماشى مع التطور الرقمي الحالي والفرص التي يوفرها هذا القطاع في مجالات مثل تطوير البرمجيات والتسويق الإلكتروني، أما النسب الأقل، كالمجال الغذائي والعقاري، فتعكس تحديات أكبر في الاستثمار في هذه المجالات، سواء من حيث الحاجة إلى رأس مال أكبر أو تعقيدات قانونية وإدارية.

وفقًا لدراسة بن محجوب نبيلة **(2020-2019)**، فإن اختيار مجال المشروع يعتمد بشكل كبير على البيئة الاقتصادية المحلية، حيث تبرز بعض القطاعات على حساب أخرى تبعًا لفرص التمويل والدعم المتاحين. كما أكدت أن المجالات التكنولوجية والصناعية تشهد اهتمامًا متزايدًا من طرف الطلبة في ظل توجه الاقتصاد نحو الرقمنة والصناعة الحديثة.

ومنه يمكن القول أن الطلبة يفضلون المجالات التي تتيح لهم بدء مشاريعهم برأس مال منخفض، مع ميل متزايد نحو القطاع الصناعي والإعلامي. ومع ذلك، فإن وجود نسبة من الطلبة الذين لم يحددوا مجال مشاريعهم بعد يعكس الحاجة إلى المزيد من الإرشاد والدعم من طرف المؤسسات الجامعية لتحفيزهم على اتخاذ قرارات واضحة ومبنية على دراسات جدوى واقعية.

-إذا كان لا، ماهي المعيقات ؟

الجدول رقم (3. 41): توزيع العينة حسب المعيقات

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
غياب الجانب التطبيقي	1	4,5%
نقص الخرجات الميدانية	2	9,1%
صعوبات في دراسة المشروع	1	4,5%
مجموع	**4**	**18,2%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(18.2%)** من الطلبة الذين لا يمتلكون فكرة مشروع مقاولاتي يعزون ذلك إلى عدة معيقات، حيث كانت أبرزها نقص الخرجات الميدانية **(9.1%)**، تليها غياب الجانب التطبيقي **(4.5%)**، ثم صعوبات في دراسة المشروع **(4.5%)** .

التحديات التي يواجهها الطلبة في الانتقال من الفكرة إلى التطبيق العملي. فغياب الجانب التطبيقي يشير إلى أن المناهج الحالية تفتقر إلى التدريبات العملية اللازمة لتكوين رؤية واضحة حول كيفية تنفيذ المشاريع. أما نقص الخرجات الميدانية، فقد يعكس قلة الفرص المتاحة للطلبة لزيارة الشركات الناشئة والتفاعل مع بيئة الأعمال الحقيقية، مما يجعلهم غير قادرين على تقييم جدوى أفكارهم بشكل عملي. وهذا ما أكدته **دراسة بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)**، حيث أظهرت أن الطلبة الذين شاركوا في زيارات ميدانية كانوا أكثر قدرة على تطوير مشاريعهم مقارنةً بمن لم يشاركوا فيها.

فيما يتعلق بصعوبات دراسة المشروع، فهي تمثل عائقًا معرفيًا وتنظيميًا، حيث يواجه الطلبة تحديات في إعداد دراسات الجدوى وتقييم المخاطر المالية والإدارية لمشاريعهم.

وهذا ما يتوافق مع دراسة **غوريني أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)** التي أكدت على أن ربط التعليم الجامعي بواقع السوق من خلال ورشات عمل تطبيقية وزيارات ميدانية يساهم بشكل كبير في تحفيز روح المبادرة لدى الطلبة. كما شددت على أهمية توفير أدوات رقمية حديثة لمحاكاة بيئة العمل الحقيقي، وهو ما يمكن أن يقلل من تأثير هذه المعيقات.

ومنه يمكن القول أن العوائق الرئيسية أمام الطلبة في تجسيد أفكارهم المقاولاتية تتعلق بنقص التطبيق العملي، قلة التجارب الميدانية، وصعوبة دراسة المشاريع. وبالتالي، فإن تعزيز التعليم المقاولاتي عبر إدراج

مواد تطبيقية، تنظيم خرجات ميدانية، وتقديم دعم أكاديمي مكثف في إعداد خطط الأعمال قد يسهم في تجاوز هذه الصعوبات وتحفيز المزيد من الطلبة على خوض تجربة المقاولاتية.

22. هل تطمح لتحسين وضعك المادي ؟

الجدول رقم (3. 42): توزيع العينة حسب طموح الطلبة لتحسين وضعهم المالي

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع المشاركين في الدراسة **(100%)** يطمحون إلى تحسين وضعهم المادي، مما يعكس توجهاً عاماً نحو البحث عن الاستقلالية المالية وتعزيز الدخل الشخصي.

تعكس هذه النسبة الوعي الكبير لدى الطلبة بأهمية تحسين أوضاعهم المالية، وهو ما يتماشى مع انتشار الفكر المقاولاتي بين الشباب في ظل التحولات الاقتصادية العالمية. يتوافق هذا مع **دراسة خدايرية ابتسام** التي أكدت على أن أحد الدوافع الأساسية لتبني روح المقاولة هو الرغبة في تحقيق الاستقلال المالي والاستفادة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

أكدت **دراسة بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** أن أغلب الطلبة الذين التحقوا ببرامج التعليم المقاولاتي يرون في المشاريع الخاصة وسيلة لتحقيق استقلالهم المالي، خاصة في ظل قلة فرص العمل الوظيفي التقليدي. وهذا ما يتماشى مع دراستنا.

ومنه يمكن القول أن هذه النسب تعكس التوجه القوي لدى الطلبة نحو البحث عن فرص لتحسين أوضاعهم المالية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز التعليم المقاولاتي كآلية لتمكينهم من تحقيق أهدافهم الاقتصادية. وعليه، فإن دمج برامج دعم ريادة الأعمال داخل المؤسسات الجامعية يمكن أن يكون عاملاً رئيسياً في مساعدة الطلبة على تحويل طموحاتهم إلى مشاريع ملموسة، تساهم في خلق فرص عمل وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

23. هل تعتقد بأن لديك المهارات الكافية لأن تصبح مقاول ناجح ؟

الجدول رقم (3. 43): توزيع العينة حسب توفر المهارات الكافية لأن تصبح مقاول

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	17	77,3%
لا	5	22,7%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية المشاركين **(77.3%)** يعتقدون أنهم يمتلكون المهارات الكافية ليصبحوا مقاولين ناجحين، بينما **(22.7%)** يرون أنهم لا يمتلكون هذه المهارات بعد.

تعكس هذه النسبة ثقة معظم الطلبة في قدراتهم المقاولاتية، وهو مؤشر إيجابي على فاعلية البرامج التعليمية التي تلقوها. يتماشى هذا مع **دراسة خدايرية ابتسام** (التي أكدت على أن التعليم المقاولاتي يعزز مهارات الطلبة في ريادة الأعمال، خاصة فيما يتعلق بالتخطيط وإدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

إلا أن نسبة **22.7%** من الطلبة الذين يرون أنهم لا يمتلكون المهارات الكافية تشير إلى وجود بعض النقص في التكوين، وضرورة التركيز على الجوانب التطبيقية والميدانية.

وهذا ما يتوافق مع **دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)** التي تشير إلى أن أحد أبرز العوامل التي تؤثر على نجاح الطالب المقاول هو مدى امتلاكه للمهارات العملية والتقنية، وأن نقص هذه المهارات يؤدي إلى انخفاض ثقة الطلبة في قدرتهم على تنفيذ مشاريع ناجحة.

ومنه يمكن القول مستوىً جيداً من الجاهزية المقاولاتية لدى الطلبة، لكنها تسلط الضوء أيضاً على الحاجة إلى تعزيز الجانب التطبيقي والتوجيهي داخل البرامج التعليمية. وعليه، يمكن أن يكون توفير برامج تدريبية عملية وورشات تطبيقية بالتعاون مع رواد الأعمال وأصحاب المشاريع عاملاً مهماً في سد الفجوة بين المعرفة النظرية والتطبيق الفعلي، مما يمكن الطلبة من اكتساب المزيد من الثقة والقدرة على مواجهة تحديات ريادة الأعمال.

-إذا كان نعم، ماهي أهم مهارة لديك؟

الجدول رقم (3. 44): توزيع العينة حسب أهم المهارات لدى الطلبة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
المهارات القيادية والإدارية	7	31,8%
مهارات ريادة الأعمال والمبادرة	4	18,2%
المهارات التكيفية والإبداعية	3	13,6%
مهارات التواصل والعمل الجماعي	1	4,5%
مجموع	**15**	**68.2%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة الذين يرون أنهم يمتلكون المهارات الكافية ليصبحوا مقاولين ناجحين يتمتعون بمهارات قيادية وإدارية بنسبة **(31.8%)**، تليها مهارات ريادة الأعمال والمبادرة بنسبة **(18.2%)**، ثم المهارات التكيفية والإبداعية بنسبة **(13.6%)**، وأخيرًا مهارات التواصل والعمل الجماعي بنسبة **(4.5%)**.

هذا يشير إلى أن المهارات القيادية والإدارية هي الأكثر بروزًا بين الطلبة، مما يدل على وعيهم بأهمية القيادة في إنجاح المشاريع المقاولاتية. وفقًا **لدراسة خدايرية ابتسام (2024)**، فإن امتلاك مهارات القيادة واتخاذ القرار يعزز فرص نجاح المقاولين الجدد، حيث تُعتبر القدرة على تنظيم الفريق واتخاذ القرارات الصائبة عوامل أساسية في ريادة الأعمال.

من جهة أخرى، نجد أن **مهارات ريادة الأعمال والمبادرة** تحتل المرتبة الثانية، ما يعكس استعداد الطلبة لتحمل المخاطر والبحث عن الفرص

أما **المهارات التكيفية والإبداعية**، فقد سجلت نسبة **(13.6%)**، مما يشير إلى أهمية القدرة على مواجهة التحديات والتفكير خارج الصندوق في بيئة الأعمال المتغيرة. في حين أن **مهارات التواصل والعمل الجماعي** حصلت على أدنى نسبة **(4.5%)**، مما يعكس ضعفًا نسبيًا في هذا الجانب، رغم كونه ضروريًا لبناء شبكات مهنية قوية والتفاوض مع الشركاء والمستثمرين.

أكدت **دراسة بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)** أن المقاولين الناجحين يعتمدون على مزيج من المهارات القيادية والإبداعية والتواصلية، وليس فقط المهارات الإدارية، مما يشير إلى ضرورة تعزيز الجانب التواصلي والتكيفي لدى الطلبة. كما شددت الدراسة على أهمية توفير تكوين متخصص في هذه المهارات داخل المؤسسات الجامعية.

ومنه يمكن القول وجود أساس متين من المهارات القيادية والمبادِرة لدى الطلبة، مما يعزز فرص نجاحهم كمقاولين مستقبليين. ومع ذلك، فإن ضعف مهارات التواصل والعمل الجماعي قد يشكل عائقًا في تطوير شبكات مهنية فعالة والتفاوض مع المستثمرين. وعليه، ينبغي على برامج التعليم المقاولاتي أن تركز بشكل أكبر على تطوير هذه المهارات من خلال تدريبات عملية، وورش عمل حول القيادة الفعالة، والتواصل، وحل المشكلات، لضمان تكوين شامل ومتوازن للطلبة الراغبين في دخول عالم ريادة الأعمال.

24. هل لديك رأس مال لبدء مشروعك الخاص ؟

الجدول رقم (3. 45): توزيع العينة حسب رأس المال لبدء مشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	3	13,6%
لا	19	86,4%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة ضئيلة من الطلبة **(13.6%)** لديهم رأس مال لبدء مشروعهم الخاص، بينما الغالبية العظمى **(86.4%)** لا يمتلكون رأس مال للانطلاق في مشاريعهم.

تشير هذه النسب إلى أن أكبر عائق أمام الطلبة لبدء مشاريعهم هو غياب التمويل الذاتي، وهو ما يتماشى مع **دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)** التي أكدت أن نقص الموارد المالية يشكل عائقًا رئيسيًا أمام الشباب الجامعيين الراغبين في إنشاء مشاريعهم الخاصة. وأوضحت الدراسة أن الكثير من الطلبة يجدون صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل بديلة، سواء عبر البنوك، أو برامج دعم المقاولات الناشئة.

من جهة أخرى، تؤكد **دراسة خدايرية ابتسام** (أن التمويل ليس العقبة الوحيدة أمام الطلبة، بل يرتبط النجاح المقاولاتي بمجموعة من العوامل مثل التخطيط الجيد، والقدرة على الابتكار، والاستفادة من برامج

الحاضنات الجامعية. وبالتالي، فإن افتقار الطلبة لرأس المال قد يكون تحديًا، لكنه لا يجب أن يكون عائقًا مطلقًا أمام تحقيق طموحاتهم).

ومنه يمكن القول أن التمويل يمثل عائقًا رئيسيًا أمام الطلبة الجامعيين الطامحين لإنشاء مشاريعهم.

25. هل تدعمك عائلتك في إنشاء مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 46): توزيع العينة حسب دعم العائلة في إنشاء مشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	16	72,7%
لا	6	27,3%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة **(72.7%)** يحظون بدعم عائلي في إنشاء مشاريعهم، بينما **(27.3%)** منهم لا يتلقون أي دعم من عائلاتهم.

تشير هذه النسب إلى أن العائلة تلعب دورًا مهمًا في تشجيع الطلبة على تبني روح المقاولاتية، حيث يعتبر الدعم العائلي عنصرًا أساسيًا في تعزيز ثقة الطالب بنفسه وقدرته على مواجهة تحديات إنشاء مشروعه الخاص. هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه **دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)**، التي أكدت أن الطلبة الذين يحصلون على دعم معنوي ومادي من أسرهم يكونون أكثر إصرارًا على المضي قدمًا في مشاريعهم مقارنة بمن يفتقرون لهذا الدعم.

في المقابل، فإن النسبة التي لا تحظى بدعم عائلي **(27.3%)** قد تعاني من ضغوط اجتماعية أو اقتصادية تجعل العائلة غير قادرة على تقديم المساندة المطلوبة، سواء بسبب غياب الوعي بأهمية ريادة الأعمال أو بسبب الأولويات المالية للأسرة.

وهذا ما يتوافق مع **دراسة غوريني أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)**، التي تشير الى أن العائلة ليست فقط مصدرًا للدعم المالي، بل قد تكون مصدرًا للإلهام والتوجيه، حيث أن العديد من رواد الأعمال ينحدرون من أسر تمتلك تاريخًا في المقاولاتية، مما يسهم في تشكيل عقلية ريادية لدى الأبناء.

ومنه يمكن القول أن دعم العائلة يعد عنصرًا أساسيًا في تشجيع الطلبة على دخول عالم المقاولاتية، سواء من خلال تقديم المساندة المالية أو التشجيع النفسي. ومع ذلك، فإن غياب الدعم العائلي قد يكون عاملاً مثبطًا لبعض الطلبة، مما يستدعي تعزيز دور الجامعات ومؤسسات دعم المقاولاتية لتعويض هذا النقص، من خلال توفير بيئة تشجيعية وداعمة تسهم في تحويل الأفكار إلى مشاريع حقيقية.

-إذا كان نعم ، ما نوع الدعم؟

الجدول رقم (3. 47): توزيع العينة حسب نوع الدعم

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
مادي	2	9,1%
معنوي	13	59,1%
علاقات عامة	2	9,1%
أخرى	0	0%
مجموع	**17**	**77.3%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة الذين يحصلون على دعم عائلي يستفيدون بشكل أساسي من الدعم المعنوي **(59.1%)**، في حين أن نسبة قليلة تتلقى دعمًا ماليًا مباشرًا **(9.1%)** أو دعمًا عبر العلاقات العامة **(9.1%)**.

تشير هذه النسب إلى أن العائلات، رغم عدم قدرتها دائمًا على تقديم دعم مالي مباشر، فإنها تقدم دعمًا معنويًا كبيرًا، يتمثل في التشجيع والتحفيز والثقة بقدرة الطالب على النجاح في مشروعه. وهذا يتماشى مع **دراسة بوطرفة صوفية وبشرى عبد الحميد (2020)**، التي أكدت أن البيئة الأسرية الداعمة نفسيًا تلعب دورًا جوهريًا في تحفيز الطلبة على اتخاذ قرارات ريادية.

أما الدعم المادي الذي لم تتجاوز نسبته **(9.1%)**، فقد يكون بسبب محدودية الموارد المالية للعائلات أو بسبب ترددها في الاستثمار في مشاريع غير مضمونة النجاح.

أما الدعم عبر العلاقات العامة **(9.1%)**، فيعني أن بعض العائلات تستخدم شبكة علاقاتها لتسهيل ولوج أبنائها إلى عالم الأعمال، سواء من خلال تقديم مستشارين أو شركاء محتملين.

وهذا ما يتفق مع دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)، التي تنص على أن العائلات غالبًا ما تركز على تقديم الدعم المعنوي بدلًا من المادي، وهو ما يتوافق مع نتائج هذا الجدول. كما أن الدعم العائلي قد يكون حاسمًا في تعزيز ثقة الطالب بنفسه وإعطائه الدافع للاستمرار، حتى في ظل غياب دعم مالي قوي.

ومنه يمكن القول أن الدعم العائلي يتمحور بشكل أساسي حول التشجيع والتحفيز النفسي، أكثر من كونه دعمًا ماليًا أو ماديًا مباشرًا. رغم أهمية هذا الدعم، إلا أن غياب التمويل قد يظل عائقًا رئيسيًا أمام الطلبة الراغبين في إنشاء مشاريعهم، مما يستدعي تعزيز آليات الدعم الخارجي، سواء من خلال الجامعات أو المؤسسات الحكومية والخاصة التي تهتم بريادة الأعمال.

26. هل تعرف التحديثات المتعلقة بالقوانين المشجعة على إنشاء المشاريع الصغيرة ؟

الجدول رقم (3. 48): توزيع العينة حسب معرفة التحديثات المتعلقة بقوانين إنشاء المشاريع الصغيرة

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	15	68,2%
لا	7	31,8%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة **(68.2%)** لديهم معرفة بالتحديثات المتعلقة بالقوانين المشجعة على إنشاء المشاريع الصغيرة، في حين أن نسبة **(31.8%)** ليس لديهم معرفة بهذه التحديثات.

ومنه يمكن القول مدى وعي الطلبة بالقوانين والإجراءات التشجيعية التي توفرها الدولة لدعم ريادة الأعمال. يشير هذا إلى أن جهود التوعية والتكوين في هذا المجال بدأت تؤتي ثمارها، حيث أن نسبة كبيرة من الطلبة لديهم إدراك بهذه القوانين.

ومع ذلك، فإن نسبة **(31.8%)** من الطلبة الذين لا يعرفون التحديثات القانونية تمثل مؤشرًا على وجود نقص في قنوات نشر المعلومات القانونية، أو ضعف الاهتمام الشخصي بهذه المواضيع، مما قد يؤثر على قدرتهم على الاستفادة من الفرص المتاحة. وقد أشارت **دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)** إلى أن أحد التحديات التي تواجه الطلبة الرياديين في الجزائر هو نقص المعرفة بالإجراءات القانونية والإدارية اللازمة لإنشاء المشاريع.

تؤكد **دراسة خدايرية ابتسام** (أن الوعي بالقوانين المتعلقة بالمقاولاتية يساعد في تقليل المخاطر القانونية وتحسين فرص نجاح المشاريع الناشئة.

ومنه وعلى الرغم من أن غالبية الطلبة لديهم معرفة بالقوانين المشجعة على ريادة الأعمال، إلا أن هناك نسبة غير قليلة تجهل هذه التحديثات، مما يبرز الحاجة إلى مزيد من الجهود في التوعية القانونية داخل الجامعات.

27. هل تعلم بوجود أجهزة دعم محفزة على إنشاء المشاريع؟ANSEJ, ANGEM, ANEM؟

الجدول رقم (3. 49): توزيع العينة حسب مدى معرفتك بوجود أجهزة دعم محفزة على إنشاء المشاريع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	21	95,5%
لا	1	4,5%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(95.5%)** من الطلبة على دراية بوجود أجهزة دعم مثل **(ANSEJ, ANGEM, ANEM)** التي تحفز على إنشاء المشاريع، بينما **(4.5%)** فقط غير مدركين لهذه الهيئات.

تعكس هذه النسب مستوى عالٍ من الوعي بآليات دعم ريادة الأعمال في الجزائر، مما يشير إلى أن هذه الأجهزة أصبحت معروفة لدى الطلبة الجامعيين. ويرجع ذلك إلى الحملات الإعلامية التي قامت بها هذه المؤسسات، بالإضافة إلى البرامج التكوينية في الجامعات. ومع ذلك، فإن وجود نسبة صغيرة من الطلبة الذين لا يعرفون هذه الأجهزة يعكس ضرورة تعزيز جهود التوعية واستهداف جميع الفئات الطلابية.

أوضحت **دراسة خدايرية ابتسام** أن توفر أجهزة الدعم يساعد في تحويل الأفكار المقاولاتية إلى مشاريع حقيقية، ولكن نجاح هذه الأجهزة مرتبط بمدى إدراك الشباب للفرص التي تقدمها.

وأشار غوريني **أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)** إلى أن بيئة ريادة الأعمال تتطلب دعماً مؤسساتياً مستمراً، وأن الدول التي تمتلك هيئات متخصصة لدعم المقاولين تشهد معدلات نجاح أعلى للمشاريع الناشئة.

ومنه يمكن القول أن معظم الطلبة لديهم معرفة جيدة بأجهزة دعم ريادة الأعمال في الجزائر، لكن هناك حاجة لتعزيز التوعية بطرق الاستفادة منها، لا سيما عبر المناهج الدراسية أو الندوات المخصصة في الجامعات.

28. هل ستعتمد على هذه الهيئات في تمويل مشروعك الخاص ؟

الجدول رقم (3. 50): توزيع العينة حسب مدى الإعتماد على الهيئات التي تمول المشاريع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	90,9%
لا	2	9,1%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن **(90.9%)** من الطلبة ينوون الاعتماد على الهيئات الداعمة مثل **(ANSEJ, ANGEM, ANEM)** في تمويل مشاريعهم، في حين أن **(9.1%)** فقط لا يفضلون هذا الخيار.

تعكس هذه النسبة المرتفعة مدى أهمية هذه الهيئات في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يلجأ أغلب الطلبة إليها كحل أساسي لبدء مشاريعهم، خاصة في ظل الصعوبات التي تواجههم في الحصول على رأس المال من مصادر أخرى مثل التمويل الذاتي أو القروض البنكية. هذا يتوافق مع **دراسة بن محجوب نبيلة (2019-2020)**، التي أكدت أن الطلبة المقاولين يجدون في هذه الأجهزة فرصة حقيقية لتمويل مشاريعهم، لكنهم يواجهون تحديات مثل البيروقراطية وتعقيدات الإجراءات الإدارية.

في المقابل، فإن **(9.1%)** من الطلبة لا يعتمدون على هذه الهيئات، وهو ما يمكن تفسيره إما بعدم رغبتهم في الارتباط بشروط التمويل التي تفرضها هذه الأجهزة، أو بتفضيلهم البحث عن مصادر تمويل أخرى مثل التمويل الذاتي أو المستثمرين الخواص.

وهذا ما يتوافق مع **دراسة صوفية بوطرفة، بشرى عبد الحميد (2020)** التي بيّنت أن نجاح المشاريع الممولة من هذه الأجهزة مرتبط بمدى متابعة ومرافقة الشباب بعد التمويل، وليس فقط بمنح القروض.

ومنه يمكن الإشارة إلى اعتماد كبير من قبل الطلبة على الهيئات الداعمة كوسيلة أساسية لتمويل مشاريعهم، مما يعكس دورها الحيوي في تشجيع المقاولاتية. لكن لضمان نجاح هذه المشاريع، يجب تحسين آليات الدعم، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعزيز المرافقة والتكوين بعد الحصول على التمويل.

29. هل تعتبر الإعفاء من الأقساط والضرائب الأولية مشجعة على إنشاء مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 51): توزيع العينة حسب الإعفاء من الأقساط المشجعة على إنشاء مشروعك

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	22	100%
لا	0	0
مجموع	**22**	**100%**

يُظهر الجدول أعلاه أن **(100%)** من الطلبة يرون أن الإعفاء من الأقساط والضرائب الأولية يشكل حافزًا مشجعًا لإنشاء مشاريعهم الخاصة، مما يعكس الأثر الكبير لهذه التسهيلات في تحفيز روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي.

الإعفاء من الضرائب والأقساط الأولية يُعتبر من بين السياسات الحكومية الأكثر فاعلية في تشجيع إنشاء المشاريع، حيث يخفف الأعباء المالية الأولية على المقاولين الجدد، مما يمكنهم من التركيز على تنمية مشاريعهم بدلاً من مواجهة تحديات مالية في بداية نشاطهم.

مثلما أشارت **دراسة خدايرية ابتسام** (إلى أن الإعفاء من الأعباء المالية يشجع المقاولين الشباب على دخول السوق دون الخوف من الضغوط الضريبية التي قد تؤثر على استمرارية المشروع.

وهذا يتوافق مع دراسة **دراسة صوفية بوطرفة، بشرى عبد الحميد (2020)** فقد أوضحت أن إزالة العوائق المالية الأولية مثل الضرائب يساهم في تحسين مناخ الأعمال للطلبة المقاولين، مما يسمح لهم بالتركيز على تطوير مشاريعهم بدلاً من مواجهة تحديات مالية مبكرة.

ومنه يمكن القول أهمية الدعم الضريبي في تعزيز روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي، مما يدل على أن توفير بيئة مالية ملائمة يساعد بشكل كبير في تشجيع الطلبة على تجسيد مشاريعهم.

30. هل ستعتمد على القروض المشجعة لبدء مشروعك ؟

الجدول رقم (3. 52): توزيع العينة حسب الإعتماد على القروض لبدء مشروع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	20	90,9%
لا	2	9,1%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(90,9%)** من الطلبة يخططون للاعتماد على القروض المشجعة لبدء مشاريعهم، في حين أن **(9,1%)** فقط لا ينوون ذلك. هذا يشير إلى أن أغلبية الطلبة يرون في القروض فرصة لتمويل مشاريعهم الخاصة، خاصة في ظل عدم امتلاك معظمهم لرأس مال كافٍ.

فالاعتماد الكبير على القروض يعكس أهمية برامج التمويل الحكومي والمصرفي في دعم المقاولين الشباب، حيث توفر هذه القروض رأس المال الأولي الذي يمكنهم من تجاوز عقبة التمويل، والتي تُعد من أكبر التحديات التي تواجه رواد الأعمال في بداية مشوارهم.

وفقًا لـ **دراسة بن محجوب نبيلة (2020-2019)**، فإن القروض المدعمة تمثل أحد المحركات الأساسية في تعزيز روح المقاولاتية بين الطلبة، حيث تسمح لهم بتغطية التكاليف الأولية دون الحاجة إلى الاعتماد على رأس مال شخصي كبير. كما أكدت الدراسة أن توفر التمويل بأسعار فائدة مخفضة يساهم في تحفيز الطلبة على المغامرة بإنشاء مشاريعهم الخاصة.

أظهرت **دراسة غوريني أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)** أن التمويل الميسر يُعتبر أحد أهم الأدوات التي تشجع الشباب الجامعي على دخول عالم المقاولاتية، لكنه قد يشكل تحديًا إذا لم تكن هناك خطط واضحة لسداد القروض أو إذا واجهت المشاريع صعوبات في تحقيق الأرباح، وها ما تم التوصل إليه.

ومنه يمكن القول أن أهمية القروض المشجعة في دعم الطلبة المقاولين، حيث تمثل وسيلة حيوية لتمويل المشاريع الناشئة. غير أن هذا الاعتماد الكبير يبرز الحاجة إلى تقديم برامج تكوين مالي وإداري تساعد الطلبة على إدارة القروض بفعالية، وضمان نجاح مشاريعهم، مما يعزز استدامتها ويقلل من مخاطر الفشل المالي.

-إذا كان لا، لماذا ؟

يعتقد الطلاب الذين لا يريدون الاعتماد على القروض أنها قد تكون غير كافية، وأنه ذا فشل المشروع يجب عليهم ارجاع ذلك القرض.

31. هل تمتلك معرفة بأي خبير في هذا المجال أو مقاول ناجح ؟

الجدول رقم (3. 53): توزيع العينة حسب معرفة خبير أو مقاول ناجح

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	63,6%
لا	8	36,4%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن **(63,6%)** من الطلبة يمتلكون معرفة بخبير أو مقاول ناجح في مجال المقاولاتية، في حين أن **(36,4%)** لا يعرفون أي شخص يمكنهم الاستفادة من خبرته. هذا يشير إلى أن أكثر من نصف الطلبة لديهم اتصال مباشر أو غير مباشر بأفراد لديهم تجربة ناجحة في هذا المجال، مما قد يساهم في توجيههم ودعمهم خلال مسارهم المقاولاتي.

امتلاك شبكة علاقات تضم خبراء أو مقاولين ناجحين يُعتبر عاملاً مهماً في نجاح المشاريع الناشئة، حيث يساعد في الحصول على نصائح عملية، وتجنب الأخطاء الشائعة، والاستفادة من تجارب الآخرين. كما أن وجود قدوة ناجحة قد يعزز ثقة الطلبة في قدرتهم على دخول المجال المقاولاتي.

وفقًا لـ **دراسة خدايرية ابتسام 2024**، فإن وجود نموذج ناجح في محيط الطالب المقاول يساعد على ترسيخ عقلية ريادية قوية، ويوفر دعماً نفسياً ومعرفياً يُسهل اتخاذ القرارات الصعبة عند بدء المشروع.

أوضحت **دراسة غوريني أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)** أن توفر شبكة دعم مهنية، سواء من خلال مرشدين أو مقاولين ناجحين، يُعتبر أحد العوامل التي تساهم في تقليل معدل فشل المشاريع الناشئة.

ومنه يمكن القول أن أهمية العلاقات المهنية في مجال المقاولاتية، حيث أن معرفة خبراء أو مقاولين ناجحين تعزز فرص النجاح من خلال تبادل الخبرات والتوجيه المباشر. إلا أن نسبة **(36,4%)** من الطلبة

الذين لا يمتلكون مثل هذه العلاقات تشير إلى ضرورة تعزيز شبكات التواصل بين الطلبة ورواد الأعمال، سواء من خلال برامج التوجيه الجامعية أو اللقاءات المهنية، لضمان إدماج أكبر للطلبة في بيئة الأعمال.

32. حسب رأيك ما هو أهم عنصر من أجل تطوير المقاولاتية في المجتمع ؟

الجدول رقم (3. 54): توزيع العينة حسب أهم عنصر لتطوير المقاولاتية في المجتمع

الإجابة	التكرار	النسبة المئوية
الدعم المالي والتسهيلات الإدارية	9	40,9%
التوعية ونشر ثقافة المقاولاتية	6	27,3%
تحسين بيئة العمل والتخلص من العراقيل	4	18,2%
الابتكار والفكر المقاولاتي	3	13,6%
مجموع	**22**	**100%**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية الطلبة **(40,9%)** يرون أن الدعم المالي والتسهيلات الإدارية هو العنصر الأهم لتطوير المقاولاتية في المجتمع، يليه التوعية ونشر ثقافة المقاولاتية بنسبة **(27,3%)**، ثم تحسين بيئة العمل والتخلص من العراقيل بنسبة **(18,2%)**، وأخيرًا الابتكار والفكر المقاولاتي بنسبة (13,6%).

الدعم المالي والتسهيلات الإدارية **(40,9%)** فهذه النتيجة تؤكد أن التمويل يمثل العائق الأكبر أمام الطلبة الراغبين في إنشاء مشاريعهم. الكثير من الشباب يجدون صعوبة في الحصول على قروض ميسّرة أو دعم حكومي مناسب، مما يجعلهم مترددين في دخول عالم المقاولاتية.

التوعية ونشر ثقافة المقاولاتية **(27,3%)**، فهذا يدل على أن جزءًا كبيرًا من الطلبة يشعرون بالحاجة إلى التوعية حول المقاولاتية، سواء من خلال المناهج الدراسية أو برامج التوجيه المهني.

تحسين بيئة العمل والتخلص من العراقيل **(18,2%)**، بينما هذه النسبة تُبرز وجود مشاكل إدارية وقانونية تواجه الشباب المقاولين، مثل البيروقراطية والضرائب المرتفعة.

الابتكار والفكر المقاولاتي **(13,6%)**، فرغم أن الابتكار يُعتبر عنصرًا جوهريًا في نجاح المشاريع، إلا أن نسبة الطلبة الذين يرونه الأهم تبقى منخفضة نسبيًا. ربما يعود ذلك إلى تركيز الطلبة على العوامل الأكثر واقعية مثل التمويل والبيروقراطية، أكثر من الجانب الإبداعي.

حيث أكدت **دراسة غوريني أحمد وشماخي موسى إسماعيل (2024)** أن توفير بيئة تشريعية مرنة وتشجيع الابتكار من خلال الحوافز الضريبية من شأنه أن يدعم ريادة الأعمال بشكل مستدام.

هذا يشير إلى أن التمويل والتسهيلات الإدارية هما أبرز التحديات التي يواجهها الشباب المقاولون، ما يستدعي ضرورة تحسين آليات الدعم المالي وتبسيط الإجراءات الإدارية. كما أن نشر ثقافة المقاولاتية وتحسين بيئة العمل سيساعدان في تحفيز الطلبة على دخول هذا المجال. ومن هنا، يمكن القول إن تحقيق نهضة حقيقية في مجال المقاولاتية يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التمويل، التوعية، تحسين البيئة الاستثمارية، وتعزيز الفكر الإبداعي.

الجدول رقم (3. 55): الارتباط أو العلاقة بين امتلاك فكرة مشروع مقاولاتي ومدى إدراك توافق محتوى الدورات المقاولاتية مع الواقع الاقتصادي"

		هل لديك فكرة مشروع مقاولاتي ترغب في تجسيدها ؟		المجموع
		نعم	لا	
هل ترى بأن هناك توافق بين ما تقدمه الدورات المقاولاتية والواقع الإقتصادي؟	نعم	18	3	21
		85,7%	14,3%	
	لا	1	0	1
		100,0%	0,0%	
المجموع		**19**	**3**	**22**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الغالبية الساحقة من الطلبة الذين يمتلكون فكرة مشروع مقاولاتي ويرغبون في تجسيدها، يرون أن هناك توافقًا بين محتوى الدورات المقاولاتية التي تلقوها والواقع الاقتصادي، حيث بلغت نسبتهم **(85.7%)**، أي ما يعادل **18 طالبًا من أصل 21** ممن يرون أن هناك توافقًا. هذه النتيجة تشير إلى وجود **صلة إيجابية** بين امتلاك فكرة مشروع مقاولاتي ومدى إدراك الطلبة لمدى ملاءمة التعليم المقاولاتي للواقع العملي.

في المقابل، نلاحظ أن **فقط طالبًا واحدًا** من بين جميع المشاركين يرى أن هناك **عدم توافق** بين ما يقدم في الدورات والواقع الاقتصادي، وهو أيضًا من الطلبة الذين يمتلكون فكرة مشروع. أما الطلبة الذين لا يمتلكون فكرة مشروع، فلم يُظهر أيٌّ منهم موقفًا سلبيًا أو نقديًا تجاه محتوى هذه الدورات.

هذا الارتباط يدل على أن **امتلاك فكرة مشروع يجبر الطالب على التفكير في الواقع الميداني، ويجعله أكثر انتباهًا واستيعابًا للدورات التعليمية التي تقدمها الجامعة** .فكلما أصبح الطالب أقرب إلى الفعل المقاولاتي، كلما أصبح أكثر وعيًا بمحتوى التكوينات ومدى فائدتها، ما يُفسر ارتفاع نسبة من يرون توافقًا بين التكوين النظري والواقع الاقتصادي من بين الطلبة الذين لديهم مشاريع.

تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **صوفية بوطرفة وبشرى عبد الحميد (2020)** التي أكدت في دراستها التطبيقية على طلبة جامعة العربي التبسي أن الطلبة الذين يتلقون تكوينًا مقاولاتيًا ويطورون أفكارًا لمشاريع خاصة، يصبحون أكثر قدرة على إدراك أهمية ملاءمة المحتوى الأكاديمي للواقع العملي، مما يسهم في تحفيزهم للمضي قدمًا في تجسيد مشاريعهم.

ومنه يمكن القول أن التعليم المقاولاتي لا يظل حبيسًا في إطاره النظري، بل يبدو مؤثرًا وملائمًا عندما يُدمج الطالب ضمنه بفكرة مشروع حقيقية. وبالتالي، فإن **امتلاك فكرة مشروع قد يكون مؤشرًا حاسمًا على التفاعل الإيجابي مع التكوين المقاولاتي**، أي أن التعليم المقاولاتي يُسهم فعليًا في تطوير روح المبادرة والمقاولاتية لدى الطلبة.

الجدول رقم (3. 56): الارتباط أو العلاقة بين طموح للاستقلال المادي و توفر رأس المال للبدأ بمشروعك الخاص

		هل لديك رأس مال لبدأ مشروعك الخاص؟		المجموع
		نعم	لا	
هل تطمح لأن تكون مستقل ماديا؟	نعم	3	19	22
		13.6%	86.4%	
	لا	0	0	00
		0	0	
المجموع		**3**	**19**	**22**

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن جميع أفراد العينة وعددهم 22 طالبًا عبّروا عن طموحهم في أن يكونوا مستقلين ماديًا، إذ لم تُسجّل أي حالة ضمن خيار "لا". هذا يدلّ على أن الطموح نحو الاستقلال المالي هو سمة عامة لدى الطلبة الجامعيين، ويعكس ميولًا واضحة نحو المقاولاتية كخيار مهني وحياتي.

لكن من جهة أخرى، نلاحظ أن الغالبية الساحقة من هؤلاء الطلبة، أي 19 من أصل 22، لا يمتلكون رأس مال لبدء مشروعهم الخاص، في حين أن 3 فقط أقروا بامتلاكهم لهذا الشرط الأساسي للانطلاق. هذا التباين يبرز وجود فجوة حقيقية بين الطموح المقاولاتي من جهة، والقدرة العملية على تنفيذ المشاريع من جهة أخرى.

ويُستنتج من هذا الجدول أن توفر رأس المال يمثل عائقًا فعليًا أمام فئة كبيرة من الطلبة الطامحين للاستقلالية المالية، مما يعكس ضرورة توجيه الجهود ليس فقط نحو تحفيز الطموح وإنما أيضًا نحو إيجاد حلول عملية لتمكين الطلبة من تجاوز هذا العائق، سواء من خلال توفير قنوات تمويلية مناسبة، أو إدماجهم في برامج الدعم العمومي والخاصة.

ومنه يمكن القول إن الطموح المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين مرتفع، لكن تجسيده في مشاريع واقعية يصطدم غالبًا بعائق التمويل، ما يدعو إلى ضرورة دمج التربية المالية وآليات التمويل ضمن التكوين المقاولاتي لضمان فعالية هذا الأخير وتحقيق أهدافه.

الجدول رقم (3. 57): الارتباط أو العلاقة بين الوعي بأجهزة الدعم والرغبة في الاستفادة منها في تمويل المشاريع

		هل تعلم بوجود أجهزة دعم محفز ة على إنشاء المشاريع؟ANSEJ, ANGEM, ANEM .		المجموع
		نعم	لا	
هل ستعتمد على هذه الهيئات في تمويل مشروعك الخاص؟	نعم	20	0	20
		100,0%	0,0%	
	لا	1	1	2
		50,0%	50,0%	
المجموع		**21**	**1**	**22**

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن هناك علاقة قوية بين **الوعي بأجهزة الدعم** مثل **(ANSEJ، ANGEM، وANEM)**، وبين **الرغبة في الاستفادة منها لتمويل المشاريع** .النتائج تظهر توزيعًا كما يلي:

الوعي بأجهزة الدعم (نعم) من بين **21 شخصًا** الذين يعلمون بوجود هذه الأجهزة، **20 منهم** يخططون للاعتماد عليها في تمويل مشاريعهم الخاصة، أي **(95.2%)** من الذين يعرفون هذه الأجهزة يطمحون للاستفادة منها.

الوعي بأجهزة الدعم (لا) :بينما يوجد **شخص واحد فقط** لا يعلم بوجود هذه الأجهزة، ورغم ذلك، **نصفهم** تقريبًا قالوا إنهم لا يخططون للاستفادة منها في تمويل مشاريعهم. هذا يشير إلى **قلة الوعي بين القلة التي لم تعرف عن هذه الأجهزة.**

فأغلب الأشخاص الذين **يعرفون عن هذه الأجهزة** يطمحون للاستفادة منها **(100%)** وهذا يدل على أن **الوعي بوجود هذه الأجهزة** يشجع الطلبة على **استغلال الفرص** التي تقدمها الأجهزة مثل **(ANSEJ، ANGEM، وANEM)**، مما يعزز من فرص نجاح مشاريعهم المقاولاتية.

وعلى الرغم من قلة هذه الفئة (فقط شخص واحد)، إلا أن **نصفهم** فقط يرفضون فكرة الاعتماد على هذه الأجهزة. قد يكون هذا نتيجة **انعدام الوعي** أو **قصر النظر** بالنسبة للمزايا التي توفرها هذه الأجهزة.

تدعم هذه النتائج **الدراسة التي أجرتها صوفية بوطرفة (2020)**، والتي أشارت إلى أن **الوعي بأجهزة الدعم** يمكن أن يكون له تأثير كبير على **توجهات الطلبة نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة**، حيث أن الطلبة الذين يعلمون بوجود مثل هذه الأجهزة يميلون بشكل أكبر للاستفادة منها.

ومنه يمكن القول أن الوعي بأجهزة الدعم له **تأثير إيجابي** كبير على **الرغبة في الاستفادة منها** لتمويل المشاريع، كما هو موضح في النتيجة. بالتالي، يجب تعزيز **التوعية** حول هذه الأجهزة لتشجيع الطلبة على استخدامها في **دعم مشاريعهم المقاولاتية**، ما يعزز **روح المقاولاتية** لديهم.

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

نتائج المحور الأول: المعلومات الشخصية

- أغلبية العينة من الإناث وهذا الارتفاع يشير إلى نسبة الطالبات المهتمات بالتعليم المقاولاتي أو أن العينة تعكس التوزيع العام في الجامعة.
- الفئة العمرية الأكثر تمثيلًا هي **من [20 إلى 24 سنة]**، يشير ذلك إلى أن أغلب المهتمين بريادة الأعمال في الجامعة هم من الشباب الذين لا يزالون في طور التكوين الأكاديمي.
- أغلبية الطلبة المستجوبين من مستوى **الماستر** وهذا قد يعكس أن طلبة الماستر أكثر اهتمامًا بريادة الأعمال نتيجة لاكتسابهم خبرة أكاديمية أوسع وتحضيرهم لمتطلبات سوق العمل.
- نصف العينة من طلبة **العلاقات الدولية**، وهذا يشير ذلك إلى اهتمام أكبر لطلبة العلاقات الدولية بالمقاولاتية، ربما بسبب طبيعة دراستهم التي تشمل مجالات الأعمال والاستراتيجيات الاقتصادية.
- نصف الطلبة يقيمون في السكن الجامعي ، فيعكس ذلك أن معظم الطلبة يعتمدون على مرافق الجامعة، مما قد يؤثر على استقلاليتهم المالية.
- غالبية الطلبة يقيمون في **مدينة متوسطة (54,5%)** وهذا يدل على أن معظم الطلبة يعيشون في بيئات توفر حدًا أدنى من البنية التحتية، لكنهم قد يواجهون تحديات مقارنة بمن يقيمون في المدن الكبرى.
- أغلبية الطلبة **(81,8%)** لا يعملون خلال دراستهم، وهذا يعكس صعوبة التوفيق بين الدراسة والعمل، أو قلة الفرص المتاحة للطلبة الجامعيين.
- غالبية الطلبة يعتمدون على **العائلة (77,3%)** كمصدر أساسي للدعم المالي، هذا يعكس محدودية الاستقلالية المالية للطلبة، مما يؤثر على قدرتهم على الاستثمار في مشاريعهم الخاصة.

- من بين الذين يعتمدون على عمل خاص، **(18,2%)** لديهم استثمارات خاصة، ولا يوجد أي طالب يعمل بصفة دائمة في القطاع الخاص، مما يعكس غياب فرص الاستقرار المهني خلال الدراسة.
- غالبية الطلبة **(90,9%)** يرون أن قدرتهم المالية تؤثر على مشاريعهم، مما يدل على أن التمويل هو أحد العوائق الأساسية لريادة الأعمال في الجامعة.
- **(72,7%)** من الطلبة يعتبرون أن مكان الإقامة يؤثر على قدرتهم في تطوير مشروعهم، مما يشير إلى تفاوت الفرص حسب الموقع الجغرافي.

الخلاصة:

تعكس النتائج أن غالبية الطلبة المستجوبين هم من فئة الشباب، ومعظمهم في مرحلة الماستر، ما يدل على اهتمام الطلبة المتقدمين أكاديميًا بريادة الأعمال أكثر من طلبة الليسانس. كما أن أغلبهم يقيمون في المدن المتوسطة والكبيرة، لكنهم يعتمدون بشكل أساسي على دعم عائلاتهم، مع قلة فرص العمل خلال الدراسة.

أبرز التحديات التي يواجهها الطلبة في مسارهم المقاولاتي تتعلق أساسًا بالتمويل، حيث أكد معظمهم أن قدرتهم المالية تؤثر على إمكانية تطوير مشاريعهم. إضافة إلى ذلك، يعتبر موقع الإقامة عاملًا مؤثرًا على فرصهم في ريادة الأعمال، حيث تزداد الصعوبات لدى الطلبة الذين يعيشون في أماكن بعيدة عن المراكز الاقتصادية.

وهذا يشير إلى أهمية توفير حلول تمويلية موجهة للطلبة الجامعيين، بالإضافة إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال في مختلف المناطق من خلال الحاضنات الجامعية والدعم المؤسساتي، لضمان تكافؤ الفرص بين جميع الطلبة.

المحور الثاني: دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الطلبة على ريادة الأعمال

- تعد **نصيحة الأساتذة الجامعيين (45,5%)** وأيام التعريف بالمقاولاتية **(40,9%)** من أهم الدوافع لمشاركة الطلبة في هذه الدورات.
- **(77,3%)** من الطلاب لم يحضروا سوى دورة واحدة، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز استمرارية المشاركة في التكوينات المقاولاتية.
- **(31,8%)** من الطلبة وجدوا أن الدورات ساعدتهم على إيجاد فكرة مشروع، بينما ساعدت **(27,3%)** منهم في فهم إدارة المؤسسات المصغرة والجوانب القانونية والضريبية.

- جميع الطلاب **(100%)** أكدوا أن الدورات تضمنت معارف نظرية، أبرزها أساسيات المقاولاتية ، المجال القانوني، وتطوير المشاريع .
- يعتمد الطلبة بشكل أساسي على **التعلم بالممارسة** ، يليه **الفهم والاستيعاب الذاتي**، بينما يعتمد عدد أقل على التفاعل مع الشركات والمراكز الداعمة .
- **(81,8%)** من الطلبة أكدوا أن المدرسة تنظم زيارات لمؤسسات اقتصادية ناجحة،
- **(86,4%)** أشاروا إلى أن الدورات ساعدتهم في بناء أو تطوير فكرة مشروع.
- حصل **(77,3%)** من الطلاب على دعم، كان معظمه دعمًا معنويًا وأكاديميًا ، بينما كان الدعم في الفرص والتكوين محدودًا .
- تمكن **(63,6%)** من الطلبة من بناء علاقات مع خبراء في المجال،
- أبدى **(90,9%)** من الطلبة رضاهم عن التعليم المقاولاتي، مرجعين ذلك إلى جودة المحتوى، كفاءة الأساتذة، والتفاعل في الدورات، بالمقابل، اشتكى غير الراضين من نقص التطبيق الميداني، تفاوت تنظيم الدورات، وضعف المتابعة والمرافقة.
- يرى **(95,5%)** أن الدورات تتوافق مع الواقع الاقتصادي، مما يعكس فعالية محتواها في محاكاة سوق العمل.
- يرى **(81,8%)** أن هناك توافقًا بين دراسة العلوم السياسية والمقاولاتية، نظرًا لأهمية الجوانب القانونية والتنظيمية في ريادة الأعمال.

الخلاصة

- التعليم المقاولاتي داخل المدرسة يوفر للطلبة معارف نظرية قوية، لكنه يحتاج إلى **تعزيز الجوانب التطبيقية والميدانية** لضمان استفادة أوسع وتحقيق تأثير عملي ملموس، فمعظم الطلبة يشعرون أن الدورات **تساعدهم في تطوير أفكار مشاريعهم**، لكنهم يواجهون تحديات في التطبيق، خاصة في ما يتعلق بالدعم المالي والمتابعة المستمرة، ورغم الرضا العام عن التكوين، إلا أن هناك **حاجة إلى زيادة فرص التواصل مع رجال الأعمال، وتعزيز الجانب التطبيقي من خلال مزيد من الزيارات الميدانية والمشاريع التجريبية.**

التوافق بين دراسة العلوم السياسية والمقاولاتية يعتبر **قويًا**، مما يعكس أهمية التكوين في تمكين الطلبة من فهم الأبعاد القانونية والاقتصادية لإدارة المشاريع.

المحور الثالث: التوجه نحو المقاولاتية

- الغالبية العظمى من الطلبة **(95,5%)** يطمحون إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، مما يعكس اهتمامًا قويًا بريادة الأعمال كمسار مهني مستقبلي.
- جميع الطلبة **(100%)** يسعون إلى تحقيق الاستقلال المالي، مما يدل على أن الجانب الاقتصادي هو الدافع الأساسي وراء اهتمامهم بالمقاولاتية.
- أغلب الطلبة **(81,8%)** يعتبرون أنفسهم قادرين على تحمل المخاطر المرتبطة بإنشاء مشروع، مما يشير إلى استعداد نفسي لمواجهة تحديات المقاولاتية.
- معظم الطلبة **(86,4%)** لديهم فكرة مشروع واضحة، مما يدل على توجه فعلي نحو تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.
- المجال الأكثر اختيارًا هو **قطاع الخدمات**، حيث يفضله أكبر عدد من الطلبة مقارنة بالمجالات الأخرى.
- السبب الأبرز لعدم امتلاك فكرة مشروع هو **نقص الخرجات الميدانية**، مما يشير إلى أهمية التعلم العملي في تحفيز الفكر المقاولاتي.
- يرى معظم الطلبة **(77,3%)** أنهم يمتلكون المهارات الكافية ليصبحوا مقاولين ناجحين، وأبرز هذه المهارات هي **المهارات القيادية والإدارية**.
- أغلبية الطلبة **(86,4%)** لا يمتلكون رأس مال لبدء مشاريعهم، مما يجعل التمويل أكبر عائق يواجههم.
- معظم الطلبة **(72,7%)** يحصلون على دعم عائلي، وأبرز أشكال هذا الدعم هو **الدعم المعنوي**.
- معظم الطلبة **(68,2%)** لديهم معرفة بالقوانين المشجعة على إنشاء المشاريع، مما يعكس وعيًا قانونيًا جيدًا حول بيئة الأعمال.
- الغالبية العظمى من الطلبة **(90,9%)** ينوون الاعتماد على أجهزة الدعم الحكومية مثل ANSEJ و ANGEM لتمويل مشاريعهم.

- جميع الطلبة **(100%)** يرون أن الإعفاء من الضرائب والأقساط الأولية يمثل حافزًا مهمًا لإنشاء مشروعهم.
- معظم الطلبة **(90,9%)** يخططون للاستفادة من القروض المشجعة كوسيلة لتمويل مشاريعهم.
- أغلب الطلبة **(63,6%)** يعرفون مقاولين ناجحين أو خبراء في المجال، مما يسهل عليهم الحصول على نصائح وخبرات عملية.
- يرى أكبر عدد من الطلبة أن **الدعم المالي والتسهيلات الإدارية** هو العنصر الأكثر أهمية لتطوير المقاولاتية في المجتمع.

الخلاصة

تكشف نتائج هذا المحور أن الطلبة الجامعيين لديهم **اهتمام قوي بريادة الأعمال**، حيث يطمح **(95,5%)** منهم إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة. الدافع الأساسي وراء هذا التوجه هو **تحقيق الاستقلال المالي**، وهو ما أكد عليه جميع المشاركين.

ورغم أن معظم الطلبة يمتلكون **أفكار مشاريع** ولديهم استعداد **لتحمل المخاطر**، إلا أن **العائق المالي** لا يزال يمثل التحدي الأكبر، حيث أن (**86,4%**) منهم لا يمتلكون رأس مال. ولهذا، يخطط **(90,9%)** للاعتماد على القروض والهيئات الداعمة مثل ANSEJ و ANGEM.

كما يتبين أن **الدعم العائلي متوفر** ولكنه في الغالب معنوي وليس ماليًا، مما يعزز أهمية توفير مصادر تمويل بديلة. من جهة أخرى، فإن **الدعم المالي والتسهيلات الإدارية** هما العنصران الأكثر أهمية لتطوير المقاولاتية وفق رأي الطلبة.

بناءً على ذلك، يتطلب تعزيز روح المقاولاتية توفير **تمويل ميسر**، **تسهيلات إدارية**، و**برامج تدريبية عملية** لمساعدة الطلبة على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناجحة.

النتائج العامة :

- أغلبية الطلبة لديهم **معرفة بمفهوم المقاولاتية**، حيث أن **(95,5%)** منهم سبق لهم سماع المصطلح.

- المصدر الرئيسي لهذه المعرفة هو **المحيط الجامعي**، مما يدل على دور الجامعة في نشر ثقافة ريادة الأعمال.

- رغم ذلك، فإن **الجانب التطبيقي ضعيف**، حيث يرى معظم الطلبة أن التكوين الذي تلقوه **نظري أكثر من كونه عمليًا**.

- يرى أغلب الطلبة أن **التعليم الجامعي لا يوفر تكوينًا كافيًا لإنشاء مشروع**، مما يشير إلى الحاجة لتعزيز المناهج ببرامج تطبيقية.

- يؤكد غالبية الطلبة **(90,9%)** أن المقاولاتية **مهمة جدًا** بالنسبة لهم، مما يعكس وعيًا متزايدًا بأهميتها في تحقيق الاستقلال المهني والمالي.

- رغم هذا الاهتمام، فإن نسبة كبيرة ترى أن المناهج الحالية لا تشجع على المقاولاتية، حيث أن **(68,2%)** يعتقدون أن المحتوى التعليمي غير كافٍ لتحفيزهم على إنشاء مشاريعهم.

- أبرز مقترحات الطلبة لتعزيز المقاولاتية في التعليم الجامعي تشمل **إدراج مواد تطبيقية، تنظيم دورات تدريبية وورش عمل، وإجراء خرجات ميدانية**.

- أغلبية الطلبة **(95,5%)** يطمحون إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، مدفوعين برغبة قوية في تحقيق **الاستقلال المالي**.

- أكثر من **(80%)** يعتقدون أنهم قادرون على تحمل المخاطرة، مما يعكس روح ريادة الأعمال لديهم.

- المجال الأكثر اختيارًا للمشاريع هو **القطاع الخدمي**، يليه القطاع **الصناعي** و**التكنولوجي**.

- العائق الأكبر أمام تحقيق هذا الطموح هو **نقص رأس المال**، حيث أن **(86,4%)** من الطلبة لا يمتلكون تمويلًا ذاتيًا.

- معظم الطلبة يعتمدون على **أجهزة الدعم الحكومية** مثل ANSEJ و ANGEM للحصول على التمويل، ويرون أن **الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الإدارية** تمثل عنصرًا مشجعًا لإنشاء المشاريع.

- في نظر الطلبة، **الدعم المالي والتسهيلات الإدارية** هو العنصر الأهم لتطوير المقاولاتية في المجتمع.

- غالبية الطلبة الذين يمتلكون فكرة مشروع مقاولاتي يرون أن هناك توافقًا بين ما تقدمه الدورات المقاولاتية والواقع الاقتصادي، من جهة أخرى، الطلبة الذين لا يمتلكون فكرة مشروع مقاولاتي كانوا في الغالب يرون عدم التوافق بين محتوى الدورات المقاولاتية والواقع الاقتصادي.

- الغالبية العظمى من الإناث في العينة أبدوا رغبتهم في تجسيد فكرة مشروع مقاولاتي، بالنسبة للذكور، نسبة أقل منهم يطمحون إلى تجسيد فكرة مشروع مقاولاتي مقارنة بالإناث.

- المهارات القيادية والإدارية كانت أكثر شيوعًا بين الذكور مقارنة بالإناث، الإناث أظهرن أيضًا تميزًا في امتلاك مهارات ريادة الأعمال والمبادرة.

- المجال الأكثر طلبًا من قبل الإناث كان المجال الخدمي، تلاه المجال الإعلامي والتكنولوجي، بينما كانت المجالات الصناعية والإنتاجية أكثر تمثيلًا من قبل الذكور. كما تبين أن بعض الطلبة لديهم أفكار مشاريع غير محددة أو سرية، حيث كان الذكور أكثر رغبة في هذا النوع من الأفكار مقارنة بالإناث.

- الإناث أظهرن رغبة كبيرة في تحقيق الاستقلالية المادية مقارنة بالذكور.

- جميع الطلبة الذين يعلمون بوجود أجهزة الدعم مثل ANSEJ ، ANGEM، و ANEM أبدوا رغبتهم في الاستفادة منها لتمويل مشاريعهم الخاصة، الطلبة الذين لا يعلمون بوجود هذه الأجهزة أظهروا رغبة أقل في الاستفادة منها.

الخلاصة العامة:

يكشف هذا الاستبيان عن **اهتمام كبير بالمقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين**، حيث أن الغالبية العظمى منهم يرون في ريادة الأعمال مسارًا مهنيًا واعدًا لتحقيق الاستقلال المالي. رغم هذا الاهتمام، يواجه الطلبة عدة تحديات، أبرزها **نقص التمويل، ضعف التكوين التطبيقي في الجامعة، وغياب التسهيلات اللازمة لإنشاء المشاريع.**

يظهر أن الجامعة تلعب دورًا في التعريف بالمقاولاتية، لكنها لا توفر تكوينًا عمليًا كافيًا، مما يدفع الطلبة إلى المطالبة بإدراج مواد تطبيقية، تنظيم خرجات ميدانية، وفتح ورش عمل تدريبية. من جهة أخرى، فإن **الطلبة يعتمدون بشكل كبير على أجهزة الدعم الحكومي** لتمويل مشاريعهم، وهو ما يعكس الحاجة إلى إصلاحات في سياسات دعم ريادة الأعمال.

كذلك، الوعي بالدورات المقاولاتية وأجهزة الدعم يؤثر بشكل كبير على رغبة الطلبة في امتلاك وتطوير أفكارهم المقاولاتية. كما أظهرت النتائج أيضًا أن الإناث يظهرن اهتمامًا أكبر في بعض المجالات، مثل المجال الخدمي والإعلامي، في حين أن الذكور يميلون إلى المجالات الصناعية والإنتاجية.

بناءً على هذه النتائج، من الضروري **تعزيز البرامج الجامعية بمناهج تطبيقية في ريادة الأعمال، توفير فرص تمويل أكثر تنوعًا**، و**تقديم حوافز إضافية لدعم الطلبة المقاولين**، مما يسهم في خلق بيئة أكثر تشجيعًا للمقاولاتية في الجزائر.

المطلب الثالث: نتائج تحليل الفرضيات

الفرضية الأولى:

"كلما كان التعليم المقاولاتي بجانبيه النظري والتطبيقي متكاملا وشاملا من خلال توفير مواد تعليمية شاملة وبيئات تطبيقية واقعية كان التكوين المقاولاتي فعال".

تهدف هذه الفرضية إلى اختبار فعالية التكوين المقاولاتي من خلال دمج الجانب النظري مع الجانب التطبيقي. إذا كان التعليم المقاولاتي يدمج بين النظرية والتمارين العملية، فإنه يساهم في تكوين الطلبة بشكل أكثر فاعلية ويجعلهم أكثر قدرة على مواجهة التحديات الواقعية في عالم الأعمال.

استنادًا إلى النتائج السابقة، نجد أن معظم الطلبة الذين يمتلكون فكرة مشروع مقاولاتي يعترفون بأن الدورات المقاولاتية تتوافق مع الواقع الاقتصادي. أيضًا، نجد أن الطلبة الذين يطمحون في إنشاء مشاريع في مجالات متنوعة، مثل الإعلام والتكنولوجيا والخدمات، تشير إلى أنهم حصلوا على معرفة ومهارات تدعم رغبتهم في تنفيذ مشاريعهم. وهذا يدل على أن التعليم المقاولاتي، بما في ذلك التدريب التطبيقي والنظري، له دور فعّال في تحفيز الطلبة على البدء في مشروعاتهم.

من خلال ما سبق نلاحظ أن النتائج تدعم الفرضية الأولى، الدورات المقاولاتية في الجامعة تساهم بشكل فعال في تطوير مهارات الطلبة ورغبتهم في إنشاء مشاريع، مما يعني أن هناك تكاملًا نسبيًا بين الجانب النظري والتطبيقي للتكوين المقاولاتي. حيث أن التكوين المقاولاتي الذي يجمع بين الجانب النظري والتطبيقي يساعد الطلبة في تطوير المهارات والمعارف اللازمة لتحقيق مشاريعهم في الواقع. كما أن الطلبة يبدون استعدادًا أكبر لتحقيق أفكارهم من خلال ما تعلموه في الدورات المقاولاتية. ومنه نستنتج بأن الفرضية تحققت بنسبة كبيرة.

الفرضية الثانية:

"كلما اكتسب الطالب الجامعي معارف ومهارات كلما اقترب من تجسيد مشروع أو فكرة مشروع في الواقع".

تتعلق هذه الفرضية بفكرة أن اكتساب الطلبة للمعارف والمهارات من خلال التعليم المقاولاتي يعزز قدرتهم على تحويل الأفكار إلى واقع ملموس. من خلال تطوير المهارات مثل القيادة، وريادة الأعمال، والابتكار، تصبح لديهم القدرة على التفكير في مشاريع قابلة للتطبيق في السوق.

ومن خلال النتائج، يظهر أن نسبة كبيرة من الطلبة تمتلك مهارات ريادة الأعمال والمبادرة، والتي تُعد من العوامل الأساسية لبدء مشروع مقاولاتي. كذلك، العديد من الطلبة الذين يمتلكون فكرة مشروع يرون أن لديهم القدرة على تجسيد هذه الأفكار. علاوة على ذلك، تبين أن الطلبة المدركين لأجهزة الدعم الحكومي المتعلقة بالمشاريع الصغيرة أبدوا استعدادًا كبيرًا للاستفادة منها في تمويل مشاريعهم، مما يعكس الوعي لديهم بفرص الدعم التي يمكن أن تساعدهم في تحويل أفكارهم إلى واقع.

نلاحظ أن النتائج تدعم الفرضية الثانية، التكوين المقاولاتي ليس فقط يعزز مهارات الطلبة، بل يؤهلهم أيضًا لتجسيد مشاريعهم على أرض الواقع، خاصة عندما يمتلكون المعرفة الكافية بالفرص المتاحة مثل أجهزة الدعم. حيث أن اكتساب المهارات والمعرفة من خلال التكوين المقاولاتي يساهم في تعزيز قدرة الطلبة على تجسيد مشاريعهم. هذه المهارات والمعرفة تساهم في تقليص الفجوة بين الفكرة والمشروع الفعلي، مما يجعل من الممكن تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع قابلة للتحقيق. ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الفرضية تحققت بنسبة كبيرة.

الخلاصة:

وفي الأخير **الفرضيتين التي بنيت عليهما الدراسة تحققتا بشكل كبير**. حيث أن **التكوين المقاولاتي** بمختلف جوانبه يلعب دورًا محوريًا في **تعزيز روح المقاولاتية** لدى الطلبة. فالتعليم المقاولاتي المتكامل بين الجانب النظري والتطبيقي يساهم بشكل فعّال في تمكين الطلبة من تجسيد مشاريعهم، كما أن اكتساب المعارف والمهارات يعزز استعدادهم لتحقيق هذه المشاريع على أرض الواقع.

خلاصة الفصل الثالث

في هذا الفصل تم عرض الدراسة الميدانية من خلال تحليل أسئلة الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. حيث نتائج الدراسة بينت أن التكوين المقاولاتي بمختلف جوانبه يلعب دورًا محوريًا في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلبة، كما كشفت النتائج عن الوعي المتزايد بين الطلبة بأهمية المقاولاتية كخيار مهني، وهذا لبرغبتهم في تحقيق الاستقلال المالي، وإعتمادهم بشكل كبير على أجهزة الدعم الحكومي لتمويل مشاريعهم.

الخـــاتمـــة العامة

بات التعليم المقاولاتي يشكل ضرورة في المنظومة الجامعية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشباب اليوم، مما أدى إلى بروز الدور الفعال للجامعات التي تشجع على تكوين وتطوير قدرات الطالب المقاولاتية وتنمية وتعزيز روح المبادرة لديه، بالإضافة إلى تقديم نماذج عالمية ناجحة في هذا الميدان، وهذا باعتبار الجامعة المكان الأنسب لإنتاج الأفكار المبتكرة والمبدعة، وعلى هذا الأساس جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر، وخاصة داخل المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، بهدف معرفة مدى إسهام التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. ومن أهم النتائج المتوصل إليها:

1. النتائج النظرية

من خلال الإطار النظري توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعد المقاولاتية ظاهرة معقدة جدا ومن الصعب تحديد تعريف دقيق لها، إذ أنها ينظر إليها من عدة زوايا ومقاربات وهي في تطور مستمر، بداية من اعتبارها كوظيفة من وظائف السوق في النظرية الاقتصادية إلى اعتبارها سلوك إنساني في النظرية الاجتماعية النفسية، وصولا إلى اعتبارها عملية وسيرورة في النظرية السلوكية أو النظريات الحديثة لإدارة الأعمال.
- تتكون شخصية المقاول نتيجة لتداخل مجموعة من الخصائص الشخصية والسلوكية والإدارية، وتتأثر بعوامل سيكولوجية واجتماعية وثقافية واقتصادية.
- الهدف الرئيسي من التعليم المقاولاتي في الجامعة هو تطوير مهارات وقدرات الطلاب المقاولاتية والإبداعية، ومن ثم فهو أداة أساسية لتعزيز وتطوير روح المقاولاتية لدى الطلاب.
- إن منهجية التعليم المقاولاتي ترتكز في محتواها على استراتيجيات التعليم الإبداعية المختلفة كاستعمال أشرطة الفيديو، لعب الأدوار....إلخ.
- يتطلب تطوير روح المقاولة في الجامعات إلى جهود مركز تطوير المقاولاتية التي تعمل على ربط الطلاب بالمجتمع المحيط بهم، من خلال توفير الدعم والتدريب المناسب لهم في مجال المقاولاتية، بالإضافة إلى تسهيل وصولهم إلى مختلف هيئات الدعم والتمويل والخدمات المقاولاتية.
- توفر أجهزة الدعم والمرافقة المقاولاتية (ANSEJ ,ANJEM ,CNC) للطالب الدعم والمرافقة اللازمة والمناسبة للطلاب الذين لديهم مشاريع مقاولاتية.

2. النتائج التطبيقية

أسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج المهمة منها:

- اهتمام واسع بالمقاولاتية حيث أن معظم الطلبة يطمحون إلى إنشاء مشاريعهم الخاصة، بدافع رئيسي يتمثل في تحقيق الاستقلال المالي، مما يدل على تزايد الوعي بأهمية ريادة الأعمال كخيار مهني.
- التعليم المقاولاتي في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية يقدم محتوى نظريا غنيا، لكنه لا يزال بحاجة إلى تعزيز الجوانب التطبيقية والميدانية. رغم ذلك، فإن عددا كبيرا من الطلبة أكدوا أن التكوين ساعدهم في تطوير فكرة مشروع.
- تلعب الجامعة كمحفز في المحيط الجامعي نظرا لكونها تمثل المصدر الرئيسي لمعارف الطلبة حول المقاولاتية، ما يدل على دور المؤسسات الجامعية في نشر ثقافة ريادة الأعمال.
- يعاني معظم الطلبة من غياب رأس المال لبدء مشاريعهم، ويعتمدون بدرجة كبيرة على الدعم الحكومي من خلال أجهزة مثل ANSEJ و ANGEM، إضافة إلى الدعم العائلي المعنوي.
- أظهرت النتائج ان الطلاب يملكون مستوى جيدا من المهارات المقاولاتية، خصوصا المهارات القيادية والإدارية، مع تفاوت في المهارات حسب الجنس، حيث تميل الإناث إلى القطاعات الخدمية والإعلامية، والذكور إلى القطاعات الإنتاجية والصناعية.
- أثبتت الدراسة صحة الفرضيتين المعتمدتين، حيث أن تكامل التكوين المقاولاتي (نظريا وتطبيقيا) يعزز فعاليته، كما أن امتلاك الطلبة المعارف ومهارات ذات صلة بالمجال المقاولاتي يقربهم أكثر من تنفيذ مشاريعهم الخاصة، وهو ما يعكس الحاجة إلى بيئة تعليمية محفزة، تدعم قدرات الشباب وتوفر لهم الإمكانيات اللازمة لتحويل أفكارهم إلى مبادرات اقتصادية حقيقية.

3. الإقتراحات والتوصيات

- التعلم من تجارب الدول الناجحة في مجال المقاولاتية مع مراعاة طبيعة البيئة الجزائرية.
- إدراج المقاولاتية كتخصص وليس كمقياس يدرس في التخصصات.
- تنظيم دورات تكوينية للأساتذة في المقاولاتية، لتشجيعهم على دعم الطلاب الذين يتمتعون بصفات المقاول وتحفيزهم على نشر روح المقاولاتية بين الطلاب الآخرين.
- تنظيم مسابقات لتقييم وانتقاء المشاريع، وتتويج الفائزين بجوائز تشجيعية.
- إنشاء فضاء داخل الجامعة حيث يمكن للطلاب ممارسة أنشطة تجارية وتطوير مهاراتهم التسويقية.
- تشجيع العمل التطوعي ودعم الجمعيات الطلابية لتطوير المهارات القيادية لدى الطلاب.

4. آفاق الدراسة:

يعتبر موضوع دراستنا من المواضيع الحديثة التي يتطلب البحث أكثر، لذا يمكن لهذه الدراسة فتح أفاق الدراسات جديدة قصد التعمق فيها من خلال المواضيع التالية:

- هذه الدراسة لم تشمل كل الجامعات الجزائرية لذلك يمكن أن يوسع الباحث المستقبلي عينة الدراسة لتشمل الطلاب في كل الجامعات.
- دور الأبحاث العلمية في تطوير روح المقاولاتية لدى الطلبة.
- دور المنح الجامعية والمساعدات المالية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة.
- دور الجامعة في تشجيع الإبداع والابتكار لدى الطلبة.

قـــائمـــة المراجـــع

أولا: الكتب

1. أحمد بن عبد الرحمن الشميمري، وفاء بنت ناصر المبيريك، **ريادة الأعمال**، دار العبيكان للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2019.
2. حكمت رشيد سلطان، محمود محمد أمين عثمان، **الريادة منظور إستراتيجي**، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2017.
3. سعد على ريحان المحمدي، **الريادة والابداع هوية المنظمات المعاصرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة 1، عمان، الأردن، 2024.
4. فايز جمعة صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار الحامد، الطبعة 2، عمان، 2010.
5. هاجر بوزيان الرحماني، **المقاولاتية**، دار العالم يقرأ للنشر والتوزيع، عين تيموشنت، الجزائر ، 2022.

ثانيا: المجلات

1. إبتسام بن قارة، مراد بن ياني، مصطفى بوعقل، **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ودورها في دعم وإنجاح وتفعيل المشاريع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد 03، العدد 02، المركز الجامعي غليزان، الجزائر، 2019.
2. إبراهيم لوارتي، **دور المرافقة في تحفيز الروح المقاولاتية بالجامعة الجزائرية: تقييم الواقع**، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد 10، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، الجزائر، 2025.
3. أشرف مهني، **المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 02، العدد 01، مخبر الصناعات التقليدية الجامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013.
4. أشواق بن قدور، محمد بالخير، **أهمية نشر ثقافة المقاولة وإنعاش الحس المقاولاتي في الجامعة**، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 1، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر، 2017.
5. أمينة جودي، إبتسام بن غزال، **دور التعليم الريادي في تنمية مهارات رائد الأعمال في ظل إقتصاد المعرفة: دراسة إستطلاعية لأراء عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بسكرة**، مجلة البحوث الإدارية والإقتصادية، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2020.
6. بشرى دريس، أميرة دريس، **معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد 09، العدد 03، المركز الجامعي عين تيموشنت، الجزائر، 2017.

7. حفيظة خليفي، **البحوث المختلطة واستخدام المقاربتين الكمية والكيفية في الدراسات السوسيولوجية دراسة ميدانية نموذجا**، مجلة المعيار، المجلد 26، العدد 05، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، 2022.

8. رباب زراع، إيمان كشرود، **استراتيجيات وبرامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية**، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد 01، العدد 01، الجزائر، 2018.

9. رشيدة بوطرفة، عماد صغير، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية –عرض تجارب دولية ناجحة–**، مجلة الأفاق للدراسات الإقتصادية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر، 2020.

10. رشيدة قواسمي، **التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي**، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020.

11. سامية برعيم، حنان بوشلاغم، **دور الجامعة في ترسيخ وتعزيز الثقافة المقاولاتية لدى الطالب الجامعي**، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، المجلد 02، العدد 1، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، الجزائر، 2018.

12. سعاد جبار، أمينة ناجي، **التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس**، مجلة Revue Algérienne d'Economie et gestion، المجلد 14، العدد 01، جامعة الجيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2020.

13. سومية شاهيناز طالب، شريفة جعدي، مريم غزال، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر– دراسة استطلاعية –**، مجلة إيليزي للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 04، الجزائر، 2021.

14. صوفية بوطرفة، بشرى عبد الحميد، **دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولية دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي**، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 04، العدد 01، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، 2020.

15. عبد النور ميمون، محمد كربوش، **دور نظرية السلوك المخطط في دراسة التوجه المقاولاتي لخريجات الجامعات دراسة حالة طالبات كلية العلوم الاقتصادية لجامعة معسكر**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، جامعة معسكر، الجزائر، 2017.

16. عزام عبد النبي أحمد، وجيهة ثابت العاني، **ممارسات مديري المدارس في تطبيق التعليم الريادي مدخل للتحول نحو مجتمع المعرفة –دراسة تطبيقية على التعليم ما بعد الأساسي بسلطنة عمان**، مجلة الإدارة التربوية، المجلد 25، العدد 25، جامعة السلطان قابوس، عمان، 2020.

17. العقاب جيلالي ، نور الدين كروش، **دار المقاولاتية كآلية لتعزيز روح المقاولاتية للطلبة الجامعيين الجزائريين دراسة حالة طلبة المركز الجامعي تيسمسيلت**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإدماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 14، العدد 3، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2020.

18. علي رحال، أمال بعيط، **واقع المقاولاتية في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد 06، العدد 02، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2016.

19. عيسى أيت عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أفاق وقيود**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة تيارت، الجزائر، 2009.

20. عيسى قروش، سمية فضيلة، **مساهمة برامج التعليم الجامعي في تعزيز المهارات والمعارف للطلبة في مجال ريادة الأعمال**، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد 07، العدد 03، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020.

21. فتيحة بوحرود، سعاد قورين، **التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية: عرض تجارب بعض الجامعات العربية والجزائرية**،Revue d'ECONOMIE et de MANAGEMENT، المجلد 20، العدد 01، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2021.

22. فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي، **دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية**، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، جامعة العربي تبسي، تبسة، الجزائر، 2019.

23. كمال عويسي، **أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 12، العدد 2، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.

24. كنزة بن غالية، عمر عبو، أحمد بن يوسف، **تنمية وتطوير روح التعلم المقاولاتي مع الاشارة للتجربة اليابانية**، مجلة المقاولاتية والتنمية المستدامة، المجلد 04، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022.

25. مبارك بلالطة، **حاضنات الأعمال في الجزائر**، مجلة العلوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 10، العدد02، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2016.

26. محمد سفيان بداوي، إيمان مرابطي، **فلسفة المقاولاتية الثقافية في الجزائر – نحو تفعيل دور الثقافية في التنمية الاقتصادية**، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 11، العدد 02، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.

27. محمد علي الجودي، **تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية، المجلد 03، العدد 01، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، 2009.

28. محمد علي دشة، عبد الجبار زايدي، عبد الكريم شوكال، **دور التعليم الريادي في تفعيل المقاولاتية في أوساط الطلبة – مبادرة الاستثمار وريادة الأعمال في التعليم العام والجامعي "ريادي" نموذجا**، مجلة الأفاق للدرسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، الجزائر، 2023.

29. منال بن عمار ، مقدم عبد الجليل ، خولة عدناني ، **هيئات المرافقة الجامعية وأهميتها في نشر الفكر المقاولاتي وخلق المؤسسات الناشئة**، دار المقاولاتية وحاضنة جامعة بشار نموذجا، مجلة Management and social perspectives، المجلد 2، العدد 2، الجزائر، 2023.

30. نور الدين عسلي، يوسف سالم، مهدي بن مداني، **دور أنشطة حاضنات الأعمال الجامعية في دعم روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين –دراسة ميدانية لحاضنة الأعمال جامعة المسيلة–**، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2022.

31. وفاء معاوة، **أثر البرامج الاستثمارية العامة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 14، جامعة تبسة، الجزائر، 2018.

32. وليد بيبي، عمار فاروق غربي، عفاف حمادي، **المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية دراسة تجريبية على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة بالجزائر** ، مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2019.

33. وليد لخضر، شفيق شاطر، **التعليم الريادي كنهج استراتيجي لتنمية ثقافة ريادة الأعمال لدى طلبة الجامعة رؤى وتجارب**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 16، العدد 1، جامعة المسيلة، الجزائر، 2023.

34. ياسين حفصي بونبعو، **واقع وآفاق المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية اللإقتصاد الوطني**، مجلة دفتر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة، الجزائر، 2022.

35. ياسين حفصي بونبعو، **واقع وآفاق تطوير المقاولاتية في الجزائر للمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني**، مجلة البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 02، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2024.

ثالثا: المحاضرات

1. إيمان بن نعجة، **المقاولاتية**، مطبوعة دروس مقدمة لطلبة السنة الثانية ماستر، تخصص الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022-2023.

2. بشير بن لحبيب، **المقاولاتية**، مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة ثانية ماستر علم الاجتماع التنظيم والعمل، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عمار ثليجي – الأغواط، الجزائر، 2022-2023.

3. حياة حميدي، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، مطبوعة موجهة لطلاب السنة الثانية ماستر تخصص علوم وإتصال، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2020-2021، الموقع الإلكتروني: https://moodle.univ-chlef.dz/ar/course/info.php?id=2429.

4. سوسن زيرق، **محاضرات في مقياس المقاولاتية**، موجهة لجميع التخصصات السنة الأولى ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، الجزائر، 2017-2018.
5. صفية بوزار، مطبوعة بعنوان **المقاولاتية**، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر3-، الجزائر، 2018-2019.
6. كمال العقاب، **المقاولاتية**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة التكوين المتواصل، سطيف، الجزائر، 2022-2023.
7. ليلى بن عيسى، **المقاولاتية**، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر: تخصص إدارة الموارد البشرية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، الجزائر، 2020-2021.
8. محاضرة، **معوقات المقاولاتية في الجزائر**، جامعة محمد لمين وباغين، سطيف، الجزائر، 2023، https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/page/view.php?id=76679
9. محمد علي الجودي، **دروس ومحاضرات في المقاولاتية**، محاضرات مقدمة لفائدة طلبة السنة الأولى ماستر، تخصص تسويق مصرفي، تسويق خدمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2020-2021.
10. نور الدين صدار، هيكلة وتخطيط درس "**المقاولاتية وإدارة المشاريع**" بهدف تعليم هجين لصالح طلبة السنة الثانية ماستر إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، المحاضرة الثالثة: المقاول، محفظة مقدمة في إطار التكوين البيداغوجي عن بعد في تقنيات التعليم والتطبيقات البيداغوجية، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر، 2020-2021.
11. هوارية زيتوني، **مطبوعة بيداغوجية في مادة المقاولاتية**، موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر تخصص اقتصاديات العمل، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2021-2022.

رابعا: الملتقيات

1. أمينة بن جدو، **المقاول الجزائري بين الصعوبات والتحديات – دراسة حالة ولاية برج بوعريريج**، الملتقى الوطني حول: المقاولاتية آلية محورية لتنويع المنتجات الاقتصادية الوطنية الجزائرية (التحديات والآفاق)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2020.
2. إيمان مرابط، **دراسة تحليلية سوسيولوجية حول دور الجامعة في تعزيز روح المقاولاتية في الجزائر**، الملتقى الوطني حول دور المقاولاتية والابتكار في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.

3. توفيق خذري، حسين بن الطاهر، **المقاولة كخيار فعال لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية-المسارات والمحددات-**، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 06-05 / 05 / 2013، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

4. فطيمة سايح، **تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية**، الملتقى الدولي الأول حول: التكوين الجامعي والمحيط الاقتصادي والاجتماعي: تحديات وأفاق مخبر الهندسة المعمارية، المدينة المهن والتكوين يومي 11 و 12 نوفمبر 2018، الجزائر، 2018.

5. مجدوب بحوصي، عمار عريس، خير الدين بوزرب، **دور الجامعة الجزائرية في تعزيز روح المقاولاتية لدى الطلاب الجامعيين**، الملتقى الدولي حـــول:" الجامعة و الانفتاح على المحيط الخارجي الإنتظارات و الرهانات" يومي 29 و 30 أفريل 2018، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2018.

خامسا: رسائل التخرج

1. أيوب مسيخ، **دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المقاولين في ولاية سكيكدة)**، أطروحة مقدمة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل.م.د.، تخصص إدارة مؤسسات، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2016-2017.

2. بن محجوب نبيلة، **دور المقاولاتية في تشجيع روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعة دراسة ميدانية لطلبة كلية العلوم الاقتصاددية و التجارية و علوم التسيير**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في إدارة الأعمال، جامعة إبن خلدون، تيارت، الجزائر، 2019-2020.

3. حمزة لفقير، **روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسيير منظمات، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2016-2017.

4. رشيد بوحجر، **إشكالية تنمية الروح المقاولاتية في الجزائر دراسة ميدانية لعينة من طلاب الجامعات الجزائرية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2019-2020.

5. محمد قوجيل، **دراسة وتحليل سياسات المقاولاتية في الجزائر –دراسة ميدانية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015–2016.

سادسا: باللغة الأجنبية

Ouvrage

1. Buheji, Mohamed ,**Entrepreneurial Spirit**, 2021 , P 1. 10.13140/RG.2.2.17948.21121.

Article

1. Ahmad, Nadim and Seymour, Richard G., **Defining Entrepreneurial Activity: Definitions Supporting Frameworks for Data Collection**. OECD Statistics Working Paper, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1090372 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1090372, 2008.

2. Gueriniai Ahmed, Chamakhi Moussa Ismail, **« Entrepreneurship and Entrepreneurial Education: From Concept Evolution to University Interest - A Theoretical Study »** Afak for sciences journal, vol. 09, n°03.2024

3. HADJ SLIMANE Hind, KARA TERKI Assia**, L'enseignement de l'entrepreneuriat**: **pour le développement de l'esprit entrepreneurial chez les étudiants**, Revue Maghrébine Management des Organisations, Volume 1, Numéro 1, 2016.

4. KHEDAIRIA Ibtissem, **« L'importance de l'education entrepreneuriale dans le developpement de la culture entrepreneuriale »**, revue des sciences commerciales, vol. 23, n°01, 2024.

5. Mohamed Lamine Alloune, Wassila Sebti, **Entrepreneurship between Idea and Success Factors**, Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Spatial and entrepreneurial development studies laboratory, Vol 02, N° 01, 2019.

6. Nadia Rajhi. **Conceptualisation de l'esprit entrepreneurial et identification des facteurs de son développement à l'université.. Gestion et management**. Université de Grenoble, 2011.

7. Peneder, Michael, **The Meaning of Entrepreneurship: A Modular Concept**, WIFO Working Papers, No. 335, Austrian Institute of Economic Research (WIFO), Vienna, 2009.

Site web

1. https://asjp.cerist.dz/en/article/118778
2. https://asjp.cerist.dz/en/article/246115
3. https://asjp.cerist.dz/en/article/246519
4. https://www.ensh.dz/ar/cde-ensh/
5. https://www.univ-alger3.dz/?page_id=3292,

الملاحق

الملحق رقم 1: إستمارة الدراسة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم السياسات العامة

"إستبيـــان"

السلام عليكم و رحمة الله تعالى و بركاته

أخي الطالب أختي الطالبة

نشكركم على قبول الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان، حيث يتناول موضوع : " **دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر** " –دراسة حالة مركز المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية – والذي يدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماستر في السياسة العامة .

نرجو أن تدلوا بأرائكم الشخصية بكل صراحة وموضوعية، لأنها الطريقة الفعالة والوحيدة التي يمكننا أن نستفيد بها منكم ونضمن لكم السرية التامة على إجاباتكم حيث أنها سوف تعالج وتحلل على أساس مجهول.

مع تقدير الباحثين يرجى:

- وضع العلامة (X) في المربع الذي يتفق مع الإجابة.
- ضرورة الإجابة على جميع الأسئلة الواردة في الإستبيان.

و للإشارة فقط في هذا الاستبيان يتضمن هذه المصطلحات التي تعني:

- "**المقاولاتية**": إنشاء مشروع أو مؤسسة خاص.
- "**المقاول** ": صاحب هذا المشروع الخاص.
- "**روح المقاولاتية** ": الأفعال والسلوكيات التي يقوم بها المقاول بهدف إنشاء هذه المؤسسة.

من إعداد الطالبة:

- طاوس هبة تيمزيت

إشراف الأستاذة:

- أمال حاجة

2025/2024

المحور الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

ذكر ☐ انثى ☐

2. السن:

أقل من 20 سنة ☐ من 20 إلى 24 سنة ☐ من 25 الى 30 سنة ☐ أكثر من 30 سنة ☐

3. السنة الدراسية:

ليسانس ☐ ماستر ☐

4. ماهو القسم الذي تدرس فيه؟

تحضيري ☐ سياسة عامة ☐ علاقات دولية ☐

5. ماهو مكان إقامتك؟

سكن جامعي ☐ سكن فردي ☐ سكن عائلتي ☐

6. هل تقيم في؟

قرية ☐ مدينة متوسطة ☐ مدينة كبيرة ☐

7. هل تعمل أثناء دراستك الجامعية؟

نعم ☐ لا ☐

8. ماهي مصادر دعمك المالي؟

العائلة ☐ عمل خاص ☐ أخرى ☐

9. إذا كان مصدر تمويلك هو عمل خاص، ماهي طبيعته؟

- إستثمار خاص ☐
- عمل حكومي دائم ☐
- عمل حكومي مؤقت ☐
- عمل عبر الخواص دائم ☐
- عمل عبر الخواص مؤقت ☐

10. كيف تصف دخلك المادي؟

ضعيف ☐ متوسط ☐ جيد ☐

11. هل قدرتك المالية تؤثر على تطوير مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

12. هل مكان إقامتك يؤثر على تطوير مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

"المحور الثاني: دور تكامل التعليم المقاولاتي بجانبيه النظري والتطبيقي على فعالية التكوين المقاولاتي"

1. ما هو السبب الرئيسي لاختيارك للانضمام الى دار المقاولاتية أو المشاركة في الدورات التكوينية المقاولاتية؟

- الرغبة في بدء مشروعي الخاص ☐
- الحصول على فكرة المشروع مقاولاتي ☐
- التعرف على المنظومة القانونية للمقاولاتية ☐
- تعزيز شبكة العلاقات ☐

2. هل كان الدافع للمشاركة في هذه الدورات هو؟

- أيام مفتوحة للتعريف بالمقاولاتية منظمة من المدرسة ☐
- وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة بدار المقاولاتية التابعة للمدرسة ☐
- نصيحة من الأساتذة الجامعيين ☐
- نصيحة من زملاء الدراسة ☐

3. كم عدد الدورات التكوينية التي حضرتها ؟

دورة واحدة ☐ من 2-3 دورات ☐ 4 دورات أو أكثر ☐

4. التعليم الذي تلقيته كان له التأثير على المهارات التالية:

- ايجاد فكرة مشروع ☐
- إدراة وتسيير مؤسسة مصغرة ☐
- قانون العمل والتأمينات والضرائب ☐
- التمويل ومصادره وطرق اختياره ☐

5. هل هذه الدورات شملت معارف نظرية (محاضرات خبراء ...)؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الإجابة نعم، ماهي؟

.....

.....

6. هل هذه الدورات شملت معارف تطبيقية (زيارات ميدانية .....)؟

نعم ☐ لا ☐

– إذا كانت الإجابة نعم، ماهي؟

.....

.....

7. كيف يتم الاحتفاظ بهذه المعارف النظرية والتطبيقية بعد انتهاء الدورة؟

.....

.....

8. هل تنظم المدرسة زيارات ميدانية إلى مؤسسات اقتصادية ناجحة؟

نعم ☐ لا ☐

9. هل ساعدتك هذه الدورات على بناء أو تطوير فكرة مشروع؟

نعم ☐ لا ☐

10. هل تلقيت دعما من الأساتذة أو المنظمين مثل رئيس المركز أو القائمين على هذه الدورات؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم، ماهو نوع الدعم؟**

.....

.....

11. هل كانت هناك فرص المشاركة في نشاطات المقاولاتية مع رجال الأعمال؟

نعم ☐ لا ☐

12. هل عدد الدورات التي تنظمها المدرسة كافية لتحفيز الطلبة على تطوير المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

13. هل تشعر بأن التعليم المقاولاتي من خلال هذه الدورات يوفر لك المهارات والمعرفة الكافية لبدء مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم، ما هي هذه المهارات التي خرجت بها من الدورات؟**

.....

.....

- **إذا كان لا، لماذا لم؟**

.....

.....

14. هل تمكنت من بناء علاقات مع خبراء المقاولاتية أثناء حضورك لهذه الدورات؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم، بما فادتك ؟**

.....

.....

15. هل انت راض على نوعية التعليم المقاولاتي بالمدرسة؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم، لماذا؟**

.....

.....

- **إذا كان لا، لماذا ؟**

.....

.....

16. هل ترى بأن هناك توافق بين ما تقدمه الدورات المقاولاتية والواقع الإقتصادي؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان لا، أين يكمن النقص ؟**

.....

.....

17. هل ترى أن هناك توافق بين مضامين دراسة العلوم السياسية والمشاريع المقاولاتية؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان لا، لماذا ؟**

.....

.....

"المحور الثالث: دور اكتساب المعارف والمهارات الجامعية في تحويل الأفكار والمشاريع إلى واقع ملموس"

18. هل تطمح لأن تصبح مقاول أو تبدأ مشروعك الخاص؟

نعم ☐ لا ☐

19. هل تطمح لأن تكون مستقل ماديا؟

نعم ☐ لا ☐

20. هل تمتلك القدرة على تحمل المغامرة في مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

21. هل لديك فكرة مشروع مقاولاتي ترغب في تجسيدها؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم ، ماهي أو ماهو مجالها؟**

.....

.....

- **إذا كان لا، ماهي المعيقات؟**

.....

.....

22. هل تطمح لتحسين وضعك المادي؟

نعم ☐ لا ☐

23. هل تعتقد بأن لديك المهارات الكافية لأن تصبح مقاول ناجح؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم ، ماهي أهم مهارة لديك؟**

.....

.....

24. هل لديك رأس مال لبدء مشروعك الخاص؟

نعم ☐ لا ☐

25. هل تدعمك عائلتك في إنشاء مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان نعم ، ما نوع الدعم؟**

مادي ☐ معنوي ☐ علاقات عامة ☐ أخرى ☐

26. هل تعرف التحديثات المتعلقة بالقوانين المشجعة على إنشاء المشاريع الصغيرة؟

نعم ☐ لا ☐

27. هل تعلم بوجود أجهزة دعم محفزة على إنشاء المشاريع (ANSEJ, ANGEM, ANEM)؟

نعم ☐ لا ☐

28. هل ستعتمد على هذه الهيئات في تمويل مشروعك الخاص؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان لا، لماذا ؟**

.....

.....

29. هل تعتبر الإعفاء من الأقساط والضرائب الأولية مشجعة على إنشاء مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

30. هل ستعتمد على القروض المشجعة لبدء مشروعك؟

نعم ☐ لا ☐

- **إذا كان لا، لماذا ؟**

.....

.....

31. هل تمتلك معرفة بأي خبير في هذا المجال أو مقاول ناجح؟

نعم ☐ لا ☐

32. حسب رأيك ما هو أهم عنصر من أجل تطوير المقاولاتية في المجتمع؟

.....

.....

شكرا على حسن تعاونكم

فهرس المحتويات

فـهـرس المحتويــات

البسملة

شكر وعرفان

خُطــة الدراســة

قائمة الجداول، الأشكال والمختصرات

الملخصــات

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية

الملخص باللغة الفرنسية

مـقـدمــة عـامــة ---------- **1**

الفصـــل الأول المقــاربـــة المفـاهميـــة للمقاولاتيـــــة ---------- **12**

تمهيد الفصل الأول---------- **13**

المبحث الأول: الأسس والأدبيات النظرية للمقاولاتية ---------- **14**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاولاتية وجذورها ---------- 14

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المقاولاتية ---------- 23

المطلب الثالث : إستراتجيات المقاولاتية ودورها على الصعيد الاقتصادي والإجتماعي ------ 27

المبحث الثاني: المقاول كعنصر فعال في العملية المقاولاتية ---------- **32**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للمقاول---------- 32

المطلب الثاني : خصائص وسمات المقاول---------- 36

المطلب الثالث : أنواع المقاول ودوره ---------- 39

المبحث الثالث: المقاولاتية في الجزائر ---------- **43**

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري ---------- 43

المطلب الثاني: أجهزة دعم والمرافقة المقاولاتية في الجزائر ---------- 47

المطلب الثالث : واقع المقاولاتية في الجزائر ---------- 51

خلاصة الفصــل الأول---------- **60**

الفصـل الثـانـي: الروح المقـاولاتيـة والتعليـم المقاولاتــي ---------- **61**

تمهيد الفصل الثاني ---------- **62**

المبحث الأول: الروح المقاولاتية لدى الطلبة ---------- **63**

المطلب الأول: ماهية الروح المقاولاتية---------- 63

المطلب الثاني: مميزات وأسس الروح المقاولاتية ---------- 67

المطلب الثالث: أهمية ودور المرافقة الجامعية في غرس الروح المقاولاتية---------- 70

المبحث الثاني: التعليم المقاولاتي---------- **79**

المطلب الأول: ماهية التعليم المقاولاتي ---------- 79

المطلب الثاني: استراتيجيات ومتطلبات التعليم المقاولاتي لطالب الجامعي ---------- 85

المطلب الثالث : بعض التجارب الدولية للتعليم المقاولاتي---------- 90

المبحث الثالث : غرس روح المقاولاتية وتفعيلها عن طريق التعليم المقاولاتي ---------- **96**

المطلب الأول: الجامعة وثقافة المقاولة ---------- 96

المطلب الثاني: أهمية غرس روح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي---------- 98

المطلب الثالث : دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين----- 100

خلاصة الفصل الثاني ---------- **101**

الفصــل الثـالث: دراسة ميدانية حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز الروح المقاولاتية لدى الطالب الجامعي في الجزائر---------- **102**

تمهيد الفصل الثالث ---------- **103**

المبحث الأول: دراسة نظرية حول مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ---------- **104**

المطلب الأول: تعريف ونشأة مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية ------ 104

المطلب الثاني: مهام وأهداف مركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة العليا للعلوم السياسية------ 105

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ---------- 106

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة وخصائص العينة ---------- 107

المطلب الأول: أدوات جمع معلومات الدراسة وتحليلها ---------- 107

المطلب الثاني: المنهج المستخدم في الدراسة ---------- 108

المطلب الثالث: مجتمع وعينة الدراسة ---------- 108

المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الإستبيان ---------- 110

المطلب الأول: تحليل النتائج ---------- 110

المطلب الثاني: مناقشة النتائج ---------- 182

المطلب الثالث: نتائج تحليل الفرضيات ---------- 189

خلاصة الفصل الثالث ---------- 191

الخـاتمـة العـامـة ---------- **192**

قـائمــة المراجــع ---------- **196**

المـلاحـق ---------- **204**

فهرس المحتويات ---------- **213**